وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

تحليل التجارة البينية بين العراق ودول الجوار للمدة 2004-2021

رسالة قدمتها الطالبة

دعاء رزاق جبير حسين العامري

إلـى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء مِـن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبد عون المسعودي

2024م

1446هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ

إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا

أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء الآية(29)

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة المـوسومة بـ(**تحليل التجارة البينية بين العراق ودول الجوار للمدة 2004-2021**) التي تقدمت بها الطالبة (دعاء رزاق جبير حسين) قد جرى تحت أشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبد عون المسعودي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ / /2024

توصية رئيس القسم

(بناءاً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس الوائلي

التاريخ / /202

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (**تحليل التجارة البينية بين العراق ودول الجوار للمدة 2004-2021**) والمقدمة من قبل الطالبة (دعاء رزاق جبير حسين) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير ( ) .

الأستاذ الدكتور

صفاء عبد الجبار الموسوي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(رئيساً)

الأستاذ المساعد الدكتور

سلطان جاسم النصراوي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

الأستاذ المساعد الدكتور

مناف مرزة نعمة

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبد عون المسعودي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة ب (تحليل التجارة البينية بين العراق ودول الجوار للمدة 2004-2021) للطالبة دعاء رزاق جبير| قسم الإقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى غدت خالية من الأخطاء اللغوية والأسلوبية ولأجله وقعت.

الخبير اللغوي

م .د. محمد سلام مظهر العامري

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد/ للطالبة (دعاء رزاق جبير حسين) الموسومة بـ (تحليل التجارة البينية بين العراق ودول الجوار للمدة 2004-2021) ، ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

الأستاذ الدكتور

علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

/ /2024

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

/ /2024

الإهداء

الى من أتوكل عليه في جميع أموري الى وجه الله تعالى المنعم الأول على الخلق أجمعين ...

إلى النبي الأكرم محمد (صل الله عليه وآله الطيبين الطاهرين)

إلى الحجة صاحب العصر والزمان(عجل الله فرجه الشريف)

إلى القلب الحنون سندي وقوتي ... (والدي العزيز)

إلى رمز العطاء والتضحية ...(والدتي الحبيبة)

إلى زهور حياتي وسلوتي وسندي في الدنيا....(إخواني وأخواتي)

إلى منار العلم ومهد المعرفة ...(أساتذتي الأفاضل)...

إلى كل ذي فضل عليَّ...

إلى الأهل والأصدقاء جميعاً...

أهدي جهدي المتواضع هذا عرفاناً واحتراماً

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، اللهم لك الحمد والشـــكر على نعمك التي لا تحصى، ولك الحمد والشكر حمداً كثيراً مبارك فيه عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين نبي الرحمة محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف الأستاذ الدكتور توفيق عباس عبد عون المسعودي لإشرافه على هذه الرسالة، ولما قدمه من ملاحظات رصينة وتوجيهات علمية، وأسال الله تعالى أن يوفقه لما فيه خير وصلاح.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، ولتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي وتحملهم أعباء القراءة والتصويب، ولما سيبدونه من توجيهات علمية قيمة لإثراء هذه الرسالة، وكما أقدم فائق الشكر والامتنان إلى عمادة الكلية المتمثلة بالسيد العميد الأستاذ الدكتور هاشم جبار الحسيني ومعاونيه وإلى رئيس قسم الاقتصاد المحترم الأستاذ الدكتور توفيق عباس المسعودي وكل أساتذتي في قسم الاقتصاد، وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور الفاضل صفاء عبد الجبار الموسوي والأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري والأستاذ الدكتور طالب الكريطي لدعمهم ومساعدتهم وجهودهم المتواصلة لإتمام رسالتي جزاهم الله عني خير الجزاء، وأتمنى لهم دوام الصحة والتقدم

وكما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتور حارث رحيم عطية لما بذله من مساعدة ودعم وما أبداه من ملاحظات ونصح فجزاه الله عني خير الجزاء ووفقه لما يحبه ويرضاه.

وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى إخوتي وزملائي في الدراسات العليا وأخص بالذكر(ميامين طلال) لمساندتهم ومساعدتهم وأتمنى لهم الموفقية والنجاح الدائم، وأقدم شكري وامتناني إلى إدارة إعدادية كربلاء المهنية المتمثلة بالست المديرة شيماء عبد الخضر وجميع الملاك التدريسي فقد كنتم لي دوماً حافزاً على الاستمرار باستكمال الرسالة وإنجاز متطلباتها، وأتوجه بالشكر والتقدير الى وزارة التخطيط(الجهاز المركزي للإحصاء) لما قدموه لي من توجيهات ومساعدة للحصول على البيانات اسأل الله ان يوفقهم لكل خير.

وأقف وقفة احترام وتقدير إلى عائلتي الغالية داعية الله عز وجل ان يمن عليهم بالصحة والعافية والعمر المديد.

وكما أتقدم بالشكر والاعتذار إلى كل من علمني ولم أذكره في هذه السطور وإلى كل من مد لي يد العون والمساعدة بمشورة أو ملاحظة فجزاهم الله عني خير الجزاء، ومن الله التوفيق.

المستخلص

يهدف البحث لتحليل التجارة البينية بين العراق ودول الجوار للمدة 2004-2021 ومعرفة اهم المتغيرات المؤثرة في كل من (السعودية، الكويت، الأردن، سوريا، تركيا، إيران) وكشف الأسباب والمعوقات التي حالت دون تطور التجارة البينية، والتي تعد من الوسائل الرئيسة لتنشيط الاقتصاد وتعزيز التبادل التجاري البيني، لكن وجود الاتفاقيات العربية للتجارة لا تكفي في حد ذاتها، وذلك لوجود عوامل أخرى عديدة تتحكم في التجارة البينية ، إذ إن هناك العديد من العوامل والمشاكلات التي تقف أمام تلك المشكلات، ومن بين هذه العوامل نوعية العلاقات التي تربط بين هذه الدول و تساهم بدورها في التكامل الاقتصادي التي جعلت حجم التجارة البينية بقيم منخفضة إذا ما قورنت بتلك الموجهة إلى الخارج، من هنا يظهر دور الحكومات في توجيه التجارة كخطوة أولى لإبراز معالم التعاون والتكامل الاقتصادي .

إن الهدف من البحث معرفة حجم التجارة البينية للعراق مع دول الجوار وأسبابها فضلاً عن أثارها الإيجابية والسلبية على اقتصاد العراق ودول الجوار.

ويستند البحث على فرضية مفادها أن هنالك تنامياً كبيراً في التجارة البينية بين العراق ودول الجوار ويعود ذلك إلى تراجع أداء القطاعات الاقتصادية في العراق، ولإثبات هذه الفرضية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومنها إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب، يعتمد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة وهي النفط الخام، مما جعله يعتمد بشكل شبه كامل على الواردات من بعض دول الجوار ودول أخرى وشجع هذه الدول على ذلك باستغلال الفرصة وملء السوق العراقي بمختلف المواد الأولية وخاصة الغذائية والزراعية مما يجعل الاقتصاد العراقي يعتمد على هذه الدول ومن ثم يشكل خطرا على الأمن الغذائي الوطني، وتم اقتراح جملة من التوصيات ومنها ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية صنع القرار، لما له من دور أساسي في تحقيق تنمية التبادل التجاري البيني من خلال مشاركته في المفاوضات التجارية وتشجيع الاستثمارات في الدول، ومن هنا تم استخلاص عدد من الاستنتاجات والتوصيات اللازمة للبحث.

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاقرارات	ب-ج
الإهداء	
شكر وتقدير	
المستخلص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال البيانية	
المقدمة	1
أولا: أهمية البحث	2
ثانياً: مشكلة البحث	2
ثالثاً : فرضية البحث	2
رابعاً :هدف البحث	2
خامساً: مِنهجية البحث	2
سادساً: هيكلية البحث	2-3
سابعاً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث	3
ثامِناً: الدراسات السابقة	3-4
الفصل الأول: الاطار النظري للتجارة الخارجية والتجارة البينية	43-5
تمهيد	6
المبحث الأول: الاطار النظري للتجارة الخارجية	32-7
المبحث الثاني:الإطار النظري للتجارة البينية	43-33
الفصل الثاني: تحليل التجارة البينية بين العراق ودول الجوار للمدة 2004-2021	93-46
تمهيد	46
المبحث الأول: التوزيع الجغرافي لتجارة البينية بين العراق ودول الجوار	73-47
المبحث الثاني: التركيب السلعي للتجارة البينية بين العراق ودول الجوار	93-74
الفصل الثالث: التجارة البينية العراقية والآفاق المستقبلية	96
المبحث الأول:تحليل التجارة العراقية البينيةالكلية للمدة 2004-2021	114-97
المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لتطوير التجارة البينية في الاقتصاد العراقي	120-115
الاستنتاجات والتوصيات	123-121
المصادر	130-124

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول(1) الاتفاقيات المعقودة بين العراق ودول الجوار	50
2	جدول (2) تطور قيمة صادرات واستيرادات العراقية مع السعودية للمدة 2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	54
3	جدول (3) تحليل الصادرات والإستيرادات العراقية مع الكويت للمدة 2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	57
4	جدول (4) تحليل الصادرات والإستيرادات العراقية مع سوريا للمدة 2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	60
5	جدول (5) تحليل الصادرات والإستيرادات العراقية مع الاردن للمدة 2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	64
6	جدول (6) تحليل الصادرات والإستيرادات العراقية مع تركيا للمدة 2004-2021(مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	68
7	جدول (7) تحليل الصادرات والإستيرادات العراقية مع ايران للمدة 2004-2021(مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	72
8	جدول (8) تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراقية الى الاردن للمدة 2004-2021(مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	77
9	جدول (9) تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراقية الى سوريا للمدة 2004-2021(مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	80
10	جدول (10) تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراقية الى السعودية للمدة 2004-2020 (مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	83
11	جدول (11) تطور هيكل الصادرات والإستيرادات العراقية الى الكويت للمدة 2004-2021(مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	86
12	جدول (12) تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراقية الى تركيا للمدة 2004-2021(مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	89
13	جدول (13) تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراقية الى ايران للمدة 2004-2021(مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	92
14	جدول (14) تحليل الصادرات البينية والصادرات الكلية العراقية للمدة2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	102
15	جدول (15) تحليل الإستيرادات البينية والإستيرادات الكلية العراقية للمدة2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	106
16	جدول (16) تحليل الميزان التجاري العراقي للمدة2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	110
17	جدول (17) درجة الانكشاف التجاري للمدة2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالأسعار الجارية	113

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	**شكل(1) نموذج الفجوة التكنولوجية**	18
2	**شكل(2)نموذج دورة حياة المنتج**	19
3	**شكل(3) تأثير التعريفة والاعانات في الأسعار والكميات للسلع المنتجة محليا**	26
4	**شكل (4) تطور قيمة صادرات وإستيرادات العراق إلى السعودية للمدة 2004-2021**	**55**
5	**شكل (5) تحليل الصادرات والإستيرادات العراق إلى الكويت للمدة 2004-2021**	**58**
6	**شكل (6) تحليل الصادرات والإستيرادات العراق إلى سوريا للمدة 2004-2021**	***61***
7	**شكل (7) تحليل الصادرات والإستيرادات العراق إلى الأردن للمدة 2004-2021**	***65***
8	**شكل (8) تحليل الصادرات والإستيرادات العراق إلى تركيا للمدة 2004-2021**	***69***
9	**شكل (9) تحليل الصادرات والإستيرادات العراق إلى أيران للمدة 2004-2021**	***78***
10	**شكل (10) تطور هيكل الصادرات العراق إلى الأردن للمدة 2004-2021**	***78***
11	**شكل (11) تطور هيكل استيرادات العراق من الأردن للمدة 2004- 2021**	**79**
12	**شكل (12) تطور هيكل صادرات العراق إلى سوريا للمدة 2004-2021**	*81*
13	**شكل (13) هيكل إستيرادات العراق من سوريا للمدة 2004-2021**	*81*
14	**شكل (14) تطور هيكل صادرات العراق إلى السعودية للمدة 2004-2021**	*84*
15	**شكل (15) هيكل إستيرادات العراق من السعودية للمدة 2004-2021**	*84*
16	**شكل (16) تطور هيكل صادرات العراق إلى الكويت للمدة 2004-2021**	*87*
17	**شكل (17) هيكل إستيرادات العراق من الكويت للمدة 2004-2021**	*87*
18	**شكل (18) تطور هيكل صادرات العراق إلى تركيا للمدة 2004-2021**	*90*
19	**شكل (19) هيكل إستيرادات العراق من تركيا للمدة 2004-2021**	*90*
20	**شكل (20) تطور هيكل صادرات العراق إلى أيران للمدة 2004-2021**	*93*
21	**شكل (21) هيكل إستيرادات العراق إلى أيران للمدة 2004-2021**	***93***
22	**شكل (22) تحليل الصادرات البينية والصادرات الكلية العراقية للمدة2004-2021**	**103**
23	**شكل (23) تحليل الإستيرادات البينية والإستيرادات الكلية العراقية للمدة2004-2021**	**107**
24	**شكل (24) تحليل الميزان التجاري العراقي للمدة2004-2021 (مليون دينار)**	**111**
25	**شكل (25) درجة الانكشاف التجاري للمدة2004-2021 (مليون دينار) بالاسعار الجارية**	**114**

المقدمة

تعد العلاقات الاقتصـــادية ولاســـيما التجارية منها بين الدول من الأمور المهمة التي تحظى باهتمام الدول والمنظمات الاقتصـــادية والســـياســـية في مختلف أنحاء العالم، وقد تعاظم دور العلاقات التجارية بين الدول خلال العقود الماضـية، وقد سـاعدت التطورات السـريعة والمتلاحقة في مجال العلم والتكنولوجيا في تسريع وتأثر التجارة البينية، فقد توسعت طرق المواصلات وتكنولوجيا الاتصالات والنقل بشكل كبير في ظل توجهات العولمة الاقتصادية وتطوراتها التي تتفاعل مع معطيات الاقتصاد العالمي، ونمو التجارة البينية في إطار الدور الذي تمارســه منظمة التجارة العالمية في تيســير التجارة وتنظيمها وتقليل العوائق التي تقف في وجه انســيابيتها بين الدول، وفي إطار العلاقات الاقتصـــادية القائمة بين العراق ودول الجوار فإن هذه العلاقات مرت في السنوات المنصـرمة بمنعطفات مهمة كانت أكثر أهمية نتيجة المواقف السياسية العراق ودول الجوار وخصوصاً فيما يتعلق بأوضاع المنطقة بشكل عام، فحينما تتعثر العلاقات السياسية نجد أن هذا الوضـع ينعكس على حجم التجارة بشكل واضـح ولاسيما بعد عام (2003)، ومما تجدر الإشـــارة إليه أن الواقع الاقتصـــادي بين العراق ودول الجوار يســـاعد على نمو التجارة بينهما، ففي الوقت الذي تنشـط فيه القطاعات الاقتصـادية وبخاصـة الاسـتيراد إلى دول الجوار يبقى الاقتصـــاد العراقي في شـــكله التقليدي اقتصـــاداً ريعياً أحادي الجانب تتصـــف قطاعاته الإنتاجية بالضـــعف والاختلالات الهيكلية ولاســيما في مجال الإنتاج الصـــناعي والزراعي الذي لا يســتطيع تلبية احتياجات العراق من المنتجات الزراعية الغذائية والصـــناعية، وبحكم العامل الجغرافي تكون الأســـواق العراقية مرتبطة بدول الجوار، فضـــلاً عن عوامل أخرى، وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن دراســـة العلاقات الاقتصادية ولا سيما التجارية منها بين العراق ودول الجوار، تكتسب أهمية بالغة في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة لاكتشاف مواطن الضعف ومرتكزات القوة في الاقتصاد العراقي ومدى قدرته على القيام بعلاقات تجارية متكافئة نوعاً ما من خلال العمل على تشـــجيع الصـــادرات العراقية إلى اســـواق دول الجوار، فضـــلاً عن تهيئه الأجواء وبناء علاقات تجارية متكافئة مع دول الجوار لسـد احتياجات السـوق العراقية من منتجات دول الجوار، ورسـم معالم وأفاق هذه العلاقات المسـتقبلية في ظل تطور المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية، والمحلية وما يمكن أن يتعرض له الاقتصاد العالمي من تداعيات قد تؤثر في مسيرة العلاقات التجارية بين العراق ودول الجوار، ولاسيما أن العلاقات التجارية المتبادلة بين الدول أصـــبحت إحدى الحقائق المهمة في عالمنا المعاصـــر الذي لا توجد فيه دولة واحدة مهما امتلكت من أمكانيات أن تستغني عن التبادل مع الدول الأخرى.

أولاً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث من خلال دراســـة وتحليل تنامي التجارة البينية للعراق مع دول الجوار بعد عام 2003 نظراً لرفع العقوبات الاقتصـــادية وانفتاح العراق على العالم الخارجي ومحيطه الإقليمي، وكذلك تأتي أهمية البحث من الآثار الاقتصادية لهذه التجارة البينية بين العراق ودول الجوار والتي كانت غير متكافئة وتعود بالنفع على دول الجوار أكثر من العراق.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالإجابة على التساؤل الآتي:

ما حجم التجارة البينية للعراق مع دول الجوار؟ وما أسباب تنامي هذه التجارة ؟ وما هي آثارها الإيجابية والسلبية على اقتصاد العراق ودول الجوار؟

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

ان تنامي التجارة البينية لصـــالح دول الجوار خلال مدة البحث، بســـبب تراجع أداء القطاعات الاقتصـــادية في العراق وظروف البلد خلال مدة الدراســـة، مما يعني بأن دول الجوار هي الطرف المستفيد من التجارة البينية بينها وبين العراق.

رابعاً: هدف البحث

يهدف البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1-تحليل التجارة البينية بين العراق في المدة المدروسة.

2-التعرف على معوقات وتحديات التجارة البينية بين العراق ودول العينة..

خامسا: مِنهجيه البحث

لغرض الوصـــول إلى الاهداف والغايات المنشـــودة من البحث تم اعتماد الأســـلوب الاســـتقرائي، والاسلوب التحليلي .

سادساً: هيكلية البحث

ومن أجل التحقق من فرضـــية الدراســـة تم تقســـيمها إلى ثلاثة فصـــول على النحو الاتي: اذ تمثل الفصـــــل الأول، بالاطار المفاهيمي والنظري للتجارة الخارجية والتجارة البينية والذي تناول

مبحثين، المبحث الأول مفهوم التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فتناول مفهوم التجارة البينية، وبالنسبة للفصل الثاني الذي تمثل بتحليل التجارة البينية بين العراق ودول الجوار، فقد تضمن المبحث الاول التوزيع الجغرافي للتجارة البينية بين العراق ودول الجوار، اما المبحث الثاني تناول تحليل التركيب السلعي للتجارة البينية بين العراق ودول الجوار، بينما الفصل الثالث تمثل بالتجارة البينية العراقية والآفاق المستقبلية حيث تناول مبحثين المبحث الاول تحليل التجارة البينية العراقية، اما المبحث الثاني تناول الافاق المستقبلية لتطوير التجارة البينية في الاقتصاد العراقي واختتم البحث بإهم الاستنتاجات والتوصيات.

سابعاً: حدود البحث

تم تحديد نطاق البحث بما يأتي:

1-الحدود المكانية: العراق ودول الجوار.

2-الحدود الزمانية: تم تحديد المدة الزمنية (2004 - 2021) .

ثامناً :الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات الاقتصادية العربية التي تناولت هذا الوصف، ركز بعضها بشكل خاص على التجارة البينية، والبعض الآخر تناولت التجارة البينية بين العراق ودول الجوار:

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	نوع البحث	اهم ما توصل اليه البحث
1	واقع التجارة العربية البينية وآفاقها	نبيل مهدي الجنابي	رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية19 89	تهدف هذه الأطروحة إلى تسليط الضوء على المعوقات والتحديات التي تواجه التجارة البينية وتحول دون إمكانية تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية التي أصبحت الآن ضرورة وليست خياراً، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: هناك العديد من المشكلات والمعوقات التي حالت دون زيادة مستوى التجارة البينية العربية، ويرتبط بعضها بطبيعة اقتصاديات الدول العربية، مثل ضعف وتشابه هياكلها الإنتاجية حول التحديات العالمية المعاصرة.
2	واقع التجارة العربية البينية	محمد كامل احمد	بحث 2002	حاول الباحث التعرف على واقع التجارة البيئية العربية من حيث التعرف على أهم خصائصها وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن إنشاء السوق المشتركة أصبح الآن ضرورة حتمية لبقاء ووجود الأمة العربية، وإلا فإن الدول العربية ستبقى منفصلة وغير فعالة.
3	التجارة العربية البينية للمنتجات الزراعية الرئيسة الواقع	مالك زبالة تركي الفتلاوي	رسالة ماجستير في الدراسات الاشتراكية-الجامعة المستنصرية20 04	وأظهرت الدراسة ضعف التجارة البينية العربية في المنتجات الزراعية الرئيسية والتي لا تتجاوز(21.23%) من إجمالي تجارتها الخارجية خلال المدة(1990-2002)، عدا عن أن المنتجات الزراعية الرئيسية لها أهمية محدودة نسبياً في التركيبة السلعية لتجارة الصادرات العربية بشكل عام، فإن هذه الأهمية تزداد فيما يتعلق بتجارة الواردات

	وآفـــــــاق المستقبل			الزراعيـة الرئيســيـة ممـا يؤدي إلى خلـل في الموازين التجارية الزراعية العربية وارتفاع نسـبة العجز في ميزان المدفوعات، وتوصـي الدراسـة بزيادة فعالية الاسـتثمارات والمؤسـسـات المالية العربية والصـناديق الوطنية العربية الموجهة نحو القطاع الزراعي سواء من قبل الحكومات أو القطاع الخاص، بالإضـــافة إلى تنشـــيط وتطويع الحركة التجارية الزراعية البينية العربية، من خلال تطوير وسـائل تعزيزها بنقل للبضـائع البرية والبحرية والجوية بين الدول العربية وتشـجيع إنشـاء شـركات النقل العربية وتطوير تسويق المعدات المطابقة للمواصفات والمقاييس العالمية.
4	الـتـــجـــارة العربية البينية ودورهـا فـي تحقيق التكامل الاقتصـــادي الـعـــربـــي (دراســة حالة دول مـجـلـس الـتـــعـــاون الخليجي)	بلقاسـم طراد	رسالة ماجستير/ كـلـيـة الـعـلـوم الإقـتـصـــاديـة والـتـــجـــاريـة وعلوم التسـيير- جـامـعـة محـمـد خيضـر بسـكرة 2013	تهدف هذه الدراســة إلى معرفة الدور الذي تلعبه التجارة البينية العربية في دعم التكامل الاقتصـــادي، وقد حققت النتـائج التـالية وهي ان التكـامـل الاقتصـــادي قـادر على مواجهة التحديات التي تواجه الدول العربية وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود المدروسـة، سـواء من المؤسـسـات الإقليمية العربية أو الدول العربية الفردية، وتوصـي الدراسـة بمحاولة التغلب على حواجز التصـدير في الدول العربيـة من خلال دعم جهود التـدريـب والتطوير في الصـناعات التصـديرية، وتسـريع تطوير اسـتراتيجية فعالة وإنشـاء المناخ المناسـب لجلب الأموال العربية من خارج الدول العربية لاسـتثمارها في البلاد بالإضـافة إلى تشـجيع عودة المواهب العربية المهاجرة.
5	دور التجـارة البينية في نمو الصـــنـاعـات التحويلية في دول المغرب العربي خلال الـفـــتـــرة (1995-2010)	عـــادل زغدي	مذكرة ماجستير في الـعـلـوم الاقـتـصـــاديـة وعلوم التسـيير والـــعـــلـــوم التجارية-جامعة محمد خيضـــر ببسكرة 2013	تمحورت المشكلة الرئيسية للدراسة حول الدور الذي تلعبه التجـارة البينيـة في تنمية الصـــنـاعـة التحويلية في بلدان المغرب العربي وتوصـل الباحث إلى أن السـبب الرئيسـي لانخفـاض حجم التجـارة البينيـة بـالمنطقـة هو تركز الصادرات المغاربية في المواد الأولية، إضافة إلى ضعف التعاون والتنســيق لتطوير القطاع الاقتصـــادي بســبب الخلافات الســياســية لبعض دول الاتحاد، حيث توصـي الـدراســـة بـالعمل على تنويع الهيكل الإنتـاجي في دول المغرب العربي من خلال الاســتغلال الأمثـل للموارد والقدرات وتوفير التمويل اللازم والدعم الحكومي في مجال البحث والتطوير.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية والتجارة البينية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتجارة البينية.

تمهيد

تشكل التجارة الدولية العمود الفقري للاقتصاد العالمي وأهم حلقة وصل بين الدول وهي تحتل مكانة بارزة في ظل الأحداث والتغيرات السريعة في عالم يتسم بتعقيد العلاقات وترابطها وبالتوجه المستمر نحو تدويل الحياة الاقتصـــادية، على اعتبار أن الحدود الوطنية لم تعد كافية لنمو القوى المنتجة، وبالتالي فإن الإغلاق لن يسمح لها بتحقيق أهدافها وتحقيق النمو وتحسين قدرتها التنافسية، لقد أصبح من الضروري بشكل متزايد الانفتاح على العالم الخارجي، والتفاعل وسط الأحداث والتعقيدات، والمساهمة في التبادلات الدولية، بما يتماشى مع الدور المتنامي للمؤسسات الدولية، إذ اهتم الاقتصاديون بدراسة التجارة الخارجية لكونها من أهم مصـــادر الثروات في الدول بســـبب تعزيز كمية الصـــادرات مقارنة بكمية الايرادات، وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية في هذه المرحلة لغرض مســـاهمتها في زيادة تدفق النقود في الدول، وقد صـــاحبت هذه المرحلة تخفيض الايرادات، وإن التجارة العربية البينية قد اصـــبحت ذات أهمية في الوقت الحاضـــر حيث ســـاهمت في زيادة التعاون المشـــترك بين الدول العربية لأنها كمدخل لتنمية اقتصـــاداتها وتعزيز العلاقات الخارجية بين الدول، ويحتوي هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية.

المبحث الثاني : الإطار النظري للتجارة البينية.

المبحث الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

نشـــأت التجارة الخارجية منذ العصـــور الأولى في بادئ الأمر بطابع أولي إذ كانت تعتمد على نظام المقايضة وهي عملية تبادل تجاري أي تبادل السلع والخدمات بينهم دون استخدام النقود، وبسبب متطلبات حاجات الحياة المتعددة أصـــبح هذا النظام غير قادرة على توفير الســـلع والخدمات مما أدى إلى ظهور التبادل التجاري، وبســـبب التقدم التكنولوجي الحديث ادى الى تزايد الإنتاج مما أدى الى تطور التجارة الخارجية وفتح أسـواق كبيرة من أجل تصـريف فائض منتجاتها، وبالتالي إلى تطور العلاقات الاقتصـادية التجارية بين الدول ودعم آلية التبادل التجاري[1].

تعد التجارة الخارجية(Foreign trade) أحد الركائز الأساسية في البنيان الاقتصادي، وهي من الأنشطة الاقتصـادية التي تسـمح بتسـيير الاقتصـاد، وتنشـأ نتيجة انتقال السـلع والخدمات وانتقال عناصـر الإنتاج مثل العمل ورأس المال دولياً مما يؤدي الى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية، بحسب توافر الموارد والمزايا التي تتخصـص بها، ويمكن لكل بلد الاسـتفادة من المزايا التي تتمتع بها البلدان، إذ إن التجارة الخارجية لها دور مهم في رفع مسـتوى الدخل، وإن هدفها الأسـاسـي للتجارة الخارجية هو توفير السـلع والخدمات لتلبية الحاجات المحلية لكي يتخلص من الفائض عن طريق المبادلات التجارية .

لذا يمكن تعريف التجارة الخارجية (بأنها تمثل كل حالات عمليات التبادل التجاري الخارجي ســـواء كان على شكل سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين الأفراد حسب الوحدات السياسية المختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة[2])، وتنقسم التجارة الخارجية إلى عنصرين أساسين هما الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة[3]، وكما تعرف التجارة الخارجية (بأنها تمثل أحد فروع علم الاقتصـــاد الذي يهتم بدراسـة الصـفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة)، حيث يبين تأثير التجارة الخارجية على مكونات الاقتصـــاد في وقت معلوم وبأســـعار محددة وتكون بين دولة واحدة ومع مجموعة دول أخرى، من خلال دراسـة فروعه وكيفية تأثيرها على القطاعات الاقتصـادية المختلفة[4]، وأن ميزة التجارة الخارجية تمكن كل

---

[1]- فراس الاشقر، التجارة الدولية، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سوريا، ط 1 ،2017، ص 2.
[2]- غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للنشر والتوزيع، العراق، الموصل، ط 1، 1999، ص 43.
[3]- جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2014، ص 217.
[4]- محمد احمد الدوري، في التجارة الخارجية، دار شـموع الثقافة للطباعة والنشـر والتوزيع، بنغازي، جامعة السـابع من ابريل الزاوية، كلية الاقتصاد بالعجيلات قسم الاقتصاد،ط1، 2007، ص 7.

بلد من أن يستفيد من مزايا البلدان الأخرى التي يتمتع بها[1]، وتعرف أيضا (بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى لغرض تحقيق منافع اقتصـــادية لكلا الطرفين[2])، مما يؤدي إلى توسيع مستوى السوق الداخلي إلى مستوى السوق الدولي وبالتالي يمكن مقارنة الأسعار الداخلية في دول مختلفة بالأسعار العالمية.

وكذلك تعرف التجارة الخارجية بأنها (تعني مجموع العمليات الاقتصـــادية المحددة بتبادل مدخلات ومخرجات عمليات الإنتاج[3]).

من خلال التعاريف السـابقة نسـتنتج أن التجارة الخارجية هي عبارة عن صـور المعاملات التجارية مثل انتقال رأس المال والأفراد وانتقال السـلع والخدمات وبالتالي اتسـاع سـوق التبادل الاقتصـادي الجغرافي بهدف تحقيق منافع متبادلة بين الأطراف المتبادلة و هناك اختلاف بالقوانين من دولة لأخرى .

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

إن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصـــادية للدول، فأن حجم التجارة العالمية قد ازداد في العقود الأربعة الأخيرة لما بعد الحرب العالمية الثانية وتتمثل أهدافها بما يأتي:

1- إن التجارة الخارجية بالنســبة لجميع البلدان هي المحدد الرئيســي للرفاهية الاقتصــادية* لأن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية وبين الدخل القومي ونمط الإنتاج والرفاهية الاقتصادية .

2-تختلف أهمية التجارة الخارجية بالمعيار النســبي من بلد إلى آخر، إذا ما أخذت البلدان كلا على انفراد[4].

3- تُعدُّ التجارة الخارجية مؤشرا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي بسبب كون هذا

المؤشر مرتبط بإنتاجية الدولة وقدرتها على التصدير ومستوى الدخل وكذلك قدرتها على الاستيراد وهذا ينعكس على الدولة بالنسبة للعملات الصعبة مما يؤثر على الميزان التجاري .

---

[1]- حسام علي داود واخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 1، 2002، ص 13.

[2]- السعيد مبروك ابراهيم، التجارة الخارجية المصرية، مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية، مصر، ص 12.

[3]- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 1، 2011، ص 9.

[4]- كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، المكتبة القانونية للنشر والتوزيع، بغداد، ط 1، 1990، ص 351.

4- يترتب على التجارة الخارجية زيادة رفاهية الأفراد والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة الرغبات واشـــباع الحاجات[1].

5- تؤدي التجارة الخارجية إلى إزالة الحدود وتقصـــير المســـافات مما يجعل العالم كأنه قرية جديدة مما يؤدي الى توسع العلاقات الدولية بين الدول[2].

6- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب .

7- تؤدي التجارة الخارجية إلى تصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية[3].

8- تحقيق المكاسب مما يؤدي إلى الحصول على سلع بتكلفة أقل من إنتاجها محليا .

9- تؤدي التجارة الخارجية إلى نقل التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى بناء الاقتصـــادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية.

10- زيادة الدخل القومي للبلد من خلال استيراد السلع نصف المصنعة مما يؤدي إلى زيادة في إنتاج السلع وبالتالي تحقيق عملية التنمية الاقتصادية[4].

11- إن التخصيص الأمثل للموارد يؤدي الى زيادة الإنتاجية وتحقيق الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج في كل دولة مما يؤدي إلى زيادة الناتج وهذا يؤدي إلى دفع عملية النمو.

12-إن المنافسة التامة والتخصص سوف يؤديان إلى استغلال الموارد بشكل أمثل بعد قيام التجارة الخارجية[5].

ثالثاً: أسباب قيام التجارة الخارجية

إن سبب قيام التجارة الخارجية في التبادل الدولي هو التخصص وتقسيم العمل فكل دولة تتخصص في إنتاج سـلعة ما حسـب توافر الموارد الطبيعية والاقتصـادية لها وهذا يؤدي إلى إنتاج السـلع والخدمات

---

[1]- جميل محمد خالد، مصدر سابق، ص 220.

[2]- مصطفى محمد عز العرب، النظرية البحتة في التجارة الخارجية ، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 1988 ، ص 15.

[3]- رنان مختار ،التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر ،ط 1 ،2009 ، ص6.

[4]- محمادي ربيحة وروان فطيمة، دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة الخارجية العربية، رسـالة ماجسـتير اقتصـاد دولي، جامعة محمد البشـير الابراهيمي برج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، السنة 2019، ص 4.

[5]- نداء محمد الصوص، مصدر سابق، ص 10.

بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الدول الأخرى ، إي أن ظاهرة التخصص ترتبط بظاهرة التبادل الدولي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم فأن الدولة المتخصصة بإنتاج سلعة ما سوف تنتج أكثر من حاجتها وربما تترك أنتاج السلع التي لا تتخصص في إنتاجها مما يؤدي إلى حدوث التبادل التجاري بينهما ولولا التخصص لما كان هناك موجب لقيام التجارة[1] .

ويمكن تلخيص أسباب قيام التجارة الخارجية بما يأتي:

1-إن السبب الرئيس لحدوث التجارة الخارجية هو التخصص ويرجع ذلك إلى مجموعة الموارد الطبيعية والموارد الأقتصادية وكذلك العوامل الجغرافية والمناخية فضلا عن الأعتماد على رأس المال من حيث الكمية والنوع ومهارة العاملين [2].

2-إن من اسباب قيام التجارة الخارجية هو رفع مستويات المعيشة محلياً مما يؤدي إلى تحقيق الرفاه الأقتصادي ومن ثم زيادة الدخل القومي[3].

3- يؤدي فرض التعريفة الجمركية على الإستيرادات لغرض حماية المنتجات المحلية إلى وجود فوارق سعرية بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة وبالتالي تغير الأسعار لكي تغطي نفقات السلعة وأن تحمل أعباء الضريبة يعتمد على ظروف عرض وطلب السلعة ومرونتها [4].

4- إن انخفاض نسبة التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية في الدول، يؤدي إلى أنخفاض تكاليف الإنتاج للسلع في دولة ما عكس دولة أخرى اذا كان فيها أرتفاع نسبة تكاليف الإنتاج سيؤدي إلى أرتفاع تكاليف الإنتاج للسلع[5].

5- إن الفائض في أنتاج السلع والخدمات المحلية يحتاج إلى تصريف المنتجات وذلك عن طريق الأسواق الخارجية [6].

---

[1]-بن حركو غنية، نظريات التجارة الدولية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ط 1 2018، ص 11.

[2]- كريم مهدي الحسناوي، مصدر سابق، ص 10.

[3]- حساني عمر، واقع افاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الازمة المالية العالمية، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة عبد الحميد باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 2021، ص4.

[4]- عزت قناوي ، مقدمة في التجارة الخارجية، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط الاولى 2005 ، ص31.

[5]- مروان عبد المالك ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع،الاردن، ط 1، 2020، ص 16.

[6]- جواد محمد الطوالبه، اثر تحرير التجارة على الايرادات الضريبية في الاردن، جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، المنارة للاستشارات للنشر والتوزيع، 2018، ص10.

6-أختلاف الأذواق لنوعية السلعة التي تكون ذات مواصفات أنتاجية متميزة وذلك لتحقيق أقصى منفعة ممكنة[1].

7-تؤثر نفقات نقل السلع والخدمات على التجارة الخارجية وفي حالة تساوي الأسعار فسوف يتحقق التوازن نتيجة عدم وجود نفقات نقل السلع أما في حالة وجود نفقات نقل السلع فأن ذلك يؤدي إلى تغير الأسعار عن طريق رفع سعر السلعة ومرونتها[2].

رابعاً: نظريات التجارة الخارجية

1: النظريات التقليدية(Traditional theories)

ظهرت النظرية الكلاسيكية في منتصف القرن الثامن عشر نتيجة حدوث تغيرات اقتصادية ومن أبرز روادها هو أدم سميث، وريكاردو، وستيورات ميل وكانت معبرة عن أراء المفكرين الأقتصاديين و كالتالي:

أ_ نظرية الميزة المطلقة (1732-1790 Absolute advantage theory)

بدأت النظرية الكلاسيكية بنظرية الميزة المطلقة للاقتصادي الاسكتلندي أدم سميث الذي يعتبر مؤسس المدرسة الكلاسيكية والذي أصدر كتابه الشهير(بحث في الطبيعة وأسباب ثروة الإمم) في عام 1776[3].

وأستندت هذه النظرية على عدة فرضيات أهمها[4]:

1-سيادة حالة المنافسة الكاملة .

2- تجانس السلع .

3-سهولة أنتقال العمل في داخل الدولة وعدم أمكانية أنتقاله للخارج.

4-يعتبر العمل هو العنصر الوحيد للأنتاج .

5-ثبات التكاليف.

6-وجود دولتين فقط.

---

[1]- حسام علي داود، مصدر سابق، ص 26.
[2]- رشاد العصار واخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، 2000، ص 31.
[3]-حسين عباس الشمري وكريم عبيس حسان، تحرير التجارة الخارجية واثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة ، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، التحرير للنشر، 2018 ، ص 2.
[4]- نداء محمد الصوص، مصدر سابق، ص .18

وتعتمد نظرية أدم سـميث على وجود ميزة مطلقة وواضـحة بين دولة واخرى، إذ بدأت نظريته بتنفيذ أراء التجاريين في طبيعة الثروة وقياسها على أساس ما تحويه الدولة من معادن نفيسة، وأن التجارة حسب رأي المدرسـة الكلاسـيكية يجب أن تكون حرة وغير مقيدة بتدخل الدولة[1]، وركز أدم سـميث في نظريته على تقسـيم العمل ويقصـد به هو زيادة الكفاية الإنتاجية العمالية مما يؤدي إلى زيادة مهارة العامل وتقدمه الفني، وأن السبب الأساسي في تقسيم العمل يعود إلى سعة السوق أي اذا كان السوق واسعاً فسوف يؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات الأفراد ومن ثم زيادة التخصـص وتقسـيم العمل وبالعكس اذا كان السـوق ضـيقا[2]، أفترضـت هذه النظرية أن التبادل يتم بين بلدين ينتج كل منهما سـلعتين فقط، وأن الدولة يمكن أن تتخصص في أنتاج وتصدير السلعة التي لها ميزة مطلقة أي بعد التخصص سيتم التبادل بين البلدين بالفائض في أنتاجهم، مثلاً اذا كانت الشـركة المخصـصـة لإنتاج السـيارات تبيع السـيارات والجرارات في ولاية ميتشيغين فقط فسوف تحصل على عوائد أقل وتبيع كمية محدودة من السيارات وتوظف عدداً قليلاً من العمال ومن ثم سيتخصص عدد قليل، أما في حالة السوق الكبير فأن شركة السيارات سوف تتمكن من توظيف مهندسـين مختصـين بمكونات السـيارة كأقفال الأبواب مثلا وهذا يؤدي إلى أنتاج السـيارات بكفاءة عالية لذلك تسـاعد الأسـواق الخارجية على خلق الثروة ، إذ أنتقدت هذه النظرية لإنها لم تفسـر جميع الحالات لذلك جاء على أثره دافيد ريكاردو ووضع نظريته[3].

ب_ نظرية الميزة النسبية (Comparative advantage theory1772-1832)

تعود هذه النظرية إلى الأقتصـادي دافيد ريكارد إذ نشـر كتابه (مبادئ في الأقتصـاد السياسـي والضـرائب) في عام 1817 إذ قدم فيه قانون النفقات النسبية.

أستندت هذه النظرية على عدة فرضيات[4]:

1-دولتين وسلعتين فقط.

2-عدم تدخل الدولة.

3 - ثبات التكنولوجيا.

---

[1]- هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، ط 1، 2010، 1ص 43.
[2]- صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، جامعة الازهر، كلية التجارة، ط 2، 1966، ص 90.
[3]- جيمس جيرير، الاقتصـاد الدولي، ترجمة هيثم عيسـى واخرون، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشـر، دمشق، سوريا، ط 1، 2013، ص 48.
[4]- سامي بلبخاري ، محاضـرات نظريات التجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، قسـم العلوم التجارية، 2021، ص 33.

إذ يكون للاقتصاد ميزة نسبية متى ما كانت الدولة أكثر أنتاجية، دعا ريكاردو بنظريته إلى تخصص كل دولة بإنتاج السلع التي تكون نفقات أنتاجها أرخص نسبيا إي التي تتمتع بميزة نسبية، إذ يكون التبادل بين دولتين ويكون الأختلاف في النفقات النسبية[1]، وعند توفر الشروط فسوف يكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في أنتاج السلع التي تتمتع بنفقات أقل أو إنتاجية عمل أكبر والتي تتمتع بميزة نسبية أكبر، ويقصد بالميزة النسبية هي القدرة على أنتاج سلع وخدمات بتكلفة أقل وليس بالضروري أن تكون بحجم أكبر[2]، لو فرضنا أن التبادل يكون بين دولتين وهي البرتغال وانجلترا فتنتج انجلترا وحدة من القماش بجهد (100) ساعة عمل والنبيذ(120) ساعة عمل، أما البرتغال ينتج وحدة من القماش بجهد(90) ساعة عمل أما النبيذ فيحتاج 80 ساعة عمل، أي أن البرتغال يتفوق في أنتاج كلتا السلعتين ولكن هذا التفوق أكبر بالنسبة للنبيذ فأختلاف النفقات النسبية للنبيذ أكبر من القماش لذلك على كل دولة يجب أن تتخصص بالإنتاج الذي تتمتع فيه بميزة نسبية، ولكن وجهت أنتقادات عديدة لهذه النظرية لإنها لم تعالج كل الحالات لذلك ظهرت نظرية القيم الدولية[3].

ج- نظرية القيم الدولية (International values theory1806-1873)

تعد نظرية القيم الدولية لجون سيتورات ميل مكملة للنظريات السابقة وهي التي تحدد نسبة التبادل الدولي، حيث أكد في نظريته على جانب الطلب عكس النظريات السابقة لغرض تحديد معدل التبادل الدولي[4]، ويقصد بالطلب المتبادل حسب رأي جون سيتورات ميل هو حركة الطلب والعرض معاً مما يؤدي إلى حدوث التبادل الدولي (ويقصد به عدد الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد المعني مقابل وحدة يصدرها إلى الخارج)، وأن أنتاج الدولة هو الذي يحدد نسبة معدل التبادل الدولي، ويتحدد معدل التبادل الدولي عن طريق سعر صادرات الدولة وسعر وارداتها[5].

وتفترض النظرية أن التبادل يتم عن طريق المقايضة لكن في الواقع يحدث عكس ذلك أي لم يتم التبادل الا عن طريق النقود وليس عن طريق المقايضة، وكذلك تفترض النظرية حالة التوظف الكامل لإن قوى السوق الحرة هي التي تقوم بإصلاح الخلل الذي يحدث في توازن الأقتصاد، كما أهمل الأذواق على عكس الطلب المتبادل الذي يعتمد على أذواق الطلب[6]، وأفترض أن نفقات النقل لها تأثير على التجارة

---

[1]- همام نزار عبيد، نظريات التجارة الخارجية، جامعة دمشق، المعهد العالي للتنمية الادارية،2018 ، ص 53.
[2]- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة ،مصر، ط1، 2007 ، ص 24.
[3]- محمد فهمي واخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط3 ،1947، ص 24.
[4]- رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة اداب الفراهيدي ، العدد 15 حزيران 2013، ص175.
[5]- صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، النشر والتوزيع دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ط1 ،2006، ص154.
[6]- محمد خالد، العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ط13 ،2006، ص 45.

الخارجية أي أن سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى يكون مرتفع في الدولة الثانية عكس الدولة الأولى وبالعكس، ويعتمد معدل التبادل الدولي على مرونة الطلب أي اذا كانت مرونة طلب أحدى الدولتين على الســـلعة التي تنتجها الدولة الأخرى أكبر أي تكون مرتفعة المرونة، ولكن وجهت لهذه النظريات عدة أنتقادات ولذلك جاء على أثرها النظريات الحديثة[1].

2: النظريات النيوكلاسيكية (Neoclassical theories)

ظهرت هذه النظريات من خلال أراء العديد من المفكرين الأقتصاديين ومن أبرزهم هكشر اولين، وفاسيلي ليونتيف وهابلر، وأبرز إرائهم هي:

أ_ نظرية الوفرة النســـبية لعوامل الإنتاج(The theory relative abundance of factors production 1935):

تركز نظرية هكشـر اولين على الفرق بين العوائد النسـبية لعوامل الإنتاج وأسـعار العوامل بين الدول وهذا يؤدي إلى قيام التبادل الدولي، أي أن كل دولة يمكن أن تصـدر السـلعة التي تسـتخدم في إنتاجها عاملا وفيرا ورخيصا نسبيا وتستورد السلعة التي تستخدم في إنتاجها عاملا أكثر ندرة وتكلفة نسبيا[2]، أي أن هذه النظرية تعتمد على العنصـــر الوفير والرخيص المتوفر فيها، وبالتالي تؤدي إلى إنتاج الســـلع التي تعتمد على العنصـر الوفير والرخيص، مما يؤدي الى إنتاج السـلع بتكلفة أقل من الدول الأخرى، و يجعل سـعر السلعة رخيص نسبيا.

حسب رأي النظرية فان صادرات الدولة تشمل السلع التي تستخدم العنصر الوفير بكثافة، وأن مستورداتها تشمل السلع التي تستخدم العنصر النادر، وينتج عن قيام الدولة بتصدير السلع التي يكون فيها العنصر الوفير زيادة في الطلب على هذا العنصر مما يؤدي إلى أرتفاع تكاليف هذا العنصر ومن ثم أرتفاع سعر السلعة في حين ينخفض الطلب على العنصر النادر مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج هذا العنصر وبالتالي أنخفاض سعر السلع المستخدم في إنتاجها[3]، وأن السبب الرئيسي في قيام التخصص الدولي هو أختلاف الوفرة النسبية مما يؤدي إلى أختلاف الأجور التي تحصل عليها هذه العوامل من بلد إلى أخر.

[1] -غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للنشر، الموصل ، ط 1، 1999، ص 68.
[2]- دومينيك سـالفاتور، الاقتصـاد الدولي، جامعة فردهام، ديوان المطبوعات الجامعية للنشـر والتوزيع، ط 1 ،1992، ص 28.
[3]- نداء محمد الصوص، مصدر سابق، ص 31.

وإن أساس التجارة هو الأختلاف في أسعار السلع النسبية بين الدول، أي يجب أن يكون هناك فرق بين عوائد الإنتاج أو التكنولوجيا أو الأذواق بين الدول وبالتالي أختلاف في شـــكل منحنى إمكانيات الإنتاج لكل دولة ثم الفرق في الأذواق، واذا كان للدولتين نفس عوائد عوامل الإنتاج والتكنولوجيا، فســـوف يؤدي إلى حدوث تطابق بمنحنيات الإنتاج[1].

وكذلك يعتمد هكشـــر اولين في نظريته على المنافســـة الحرة في تحقيق الأرتباط بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي ويتحقق التوازن الداخلي عندما يصبح الإنتاج مساوً للاستهلاك والعرض مساوً للطلب ويتحقق التوازن الداخلي مع التوازن الدولي حسب سعر الصرف، فعند أنخفاض سعر الصرف لعملة دولة ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع للدولة الأخرى لإن أسعارها تكون رخيصة مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وبالعكس، وأن شرط التوازن عندما تتعادل قيمة الواردات مع قيمة الصادرات وأستعادة سعر الصـــرف موقعه المناســـب بين العملات الأخرى وهذا يؤدي إلى تحقيق التوازن الدولي، ورغم ذلك فقد وجهت أنتقادات عديدة لهذه النظرية منها أفتراض النظرية تطابق دوال الإنتاج في الدول ويتضـــمن هذا الأفتراض عدم حدوث تغيرات تكنولوجية وهذا غير صحيح وكذلك أفترضت النظرية ثبات الطلب، وأيضا أفترضـــت حالة ثبات غلة الحجم[2]، وكذلك ركزت هذه النظرية على الأختلاف الكمي لوفرة عناصـــر الإنتاج وأهملت الأختلاف النوعي بين هذه العوامل، وكذلك أفترضـــت عدم امكانية انتقال عوامل الإنتاج من دولة لأخرى وهذا غير منطقي[3].

ب- نظرية ستيفن ليندر (Stephen Linders theory 1954)

تعود هذه النظرية إلى السويدي ليندر، قامت هذه النظرية على تفسير إختلاف عناصر الإنتاج، وبسبب أختلاف نسب عناصر الإنتاج يحدث التبادل الدولي فضلاً عن تشجيع الدول في التعامل فيما بينها، ويقصد بالتعامل بين الدول على أســاس الحجم والمســاحة الجغرافية وتقارب العادات والتقاليد والأذواق وتقارب مستويات المعيشة والدخل[4].

وأفترض ليندر حسب نظريته أن الدولة التي تقوم بتصدير السلع هي التي لديها أسواقاً كبيرة، ولكي يمكن للمنشآت المحلية من تحقيق وفورات الحجم لابد من أن يكون إنتاجها كبير الحجم وهذا يؤدي إلى تخفيض

---

[1]- صالح ياسر حسن، مصدر سابق، ص 161.
[2]- محمد عيسى عبدالله، وموسى ابراهيم ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،النشر والتوزيع، دار المنهج اللبناني، بيروت، لبنان، ط 1، 1998، ص 57.
[3]- كريم مهدي الحسناوي، مصدر سابق، ص361.
[4]- جميل محمد خالد، مصدر سابق، ص 194.

تكاليف إنتاج هذه السلع وبالتالي أنخفاض اسعارها[1]، وحسب رأي ليندر تكون الدول المتشابهة الدخل متشابهة مما يؤدي إلى حدوث التبادل الدولي لإن أسعار السلع تكون مناسبة بين الدول.

وإن التبادل الدولي حسب هذه النظرية يركز في الصناعات المتنوعة بين الدول المتشابهة إذ الدخل وأنماط الطلب أي تعتمد على التفضيل ووفورات الحجم، أما تجارة السلع الأساسية والأولية فقد أعتقد ليندر أنها تتبع تنبؤات نموذج (O–H) والذي يعتمد على جانب العرض لعوامل الإنتاج أي وفرة العوامل ويعتقد ليندر في نظريته ان التبادل الدولي حسب تدفقات السلع دوليا أكبر حجما كلما زادت درجة الأختلاف في الذوق والوفرة، ومن ثم يؤدي إلى أختلافات كبيرة في التكاليف والأسعار، أي تختلف الصادرات والإستيرادات للدول ولكن هذه النظرية وجهت لها عدة أنتقادات باعتبارها تفسر فقط أمكانية تحقيق الوفورات الأقتصادية، إي أنها لم تفسر بالصورة الكاملة إنتاج سلعة معينة في منشأة معينة ودولة معينة[2].

ج- نظرية لغز ليونتيف (Leontief paradox)

أعتمد ليونتيف على الولايات المتحدة لدراسة هيكلها الأساسي للتجارة بينها وبين الدول البقية والتي افترض فيها أستخدام جداول (المستخدم المنتج) لحساب رأس المال والعمل اللازم لإنتاج السلع في الولايات المتحدة.

ويعتمد التبادل الدولي في الولايات المتحدة على التخصص في صناعاتها الكثيفة العمل ولا يعتمد على الصناعات الرأسمالية، فصادرات الولايات المتحدة تكون كثيفة العمل، فكان يعتقد أنها تتمتع بوفرة رأس المال وندرة عنصر العمل[3]، وقد أستخدم ليونتيف جداول المدخلات والمخرجات، وتوصل حسب دراسته لجداول الولايات المتحدة أنها تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد السلع الكثيفة رأس المال.

وأيضا تعرضت هذه النظرية لعدة أنتقادات منها أنها كانت بعيدة عن المنافسة الكاملة ويسودها الأحتكار وهذا يؤدي إلى عدم توافق الميزة النسبية مع الوفرة للموارد[4].

3- النظريات الحديثة(Modern theories)

---

[1]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص بأتفاقات التجارة)، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، كلية الحقوق ،جامعة الاسكندرية، ط1 ،2004، ص17.

[2]- احمد جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية، النشر والتوزيع جامعة المنصورة، ط1 ،2004، ص 23.

[3]- محمد احمد السريتي واحمد فتحي الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية للنشر، السعودية، ط1، 2017، ص 114.

[4]- Soren Kjeldsen ,International economics , 2003 ,P 131.

أ-نظرية الفجوة التكنولوجية(Technology gap thery 1961)

أن نظرية الفجوة التكنولوجية تعود إلى الأقتصـــادي بوزنر الذي نشـــر كتاب له (التجارة الدولية والتغيرات التقنية)عام 1961 إذ أفترض نموذجاً للتجارة الدولية والذي كان يطمح لتطوير نظرية هكشـــر اولين ولذلك اطلق عليه نموذج الفجوة التكنولوجية[1]، إذ يتحدد من خلال فجوتين وهي :

اولاً: فجوة الطلب وهي عبارة عن تلك المدة الزمنية التي تقع بين بداية إنتاج الســـلعة الجديدة في الدولة صاحبة الإبتكار وبداية أستهلاك السلعة في الخارج.

ثانياً: فجوة التقليد وهي المدة الفاصـلة بين بداية إنتاج السـلعة الجديدة في الدولة صـاحبة الأبتكار وبداية إنتاج السلعة في الخارج[2].

إي أن هناك دول هي التي تقوم بتطوير التكنولوجيا ودول اخرى تســـتوردها مما يؤدي إلى خلق التبادل الدولي بينهما[3]، ومن فرضيات هذه النظرية أختلاف في المستويات التكنولوجية، وكذلك عدم وجود رسوم جمركية، ونفقات نقل، وأيضـــاً أفترض تشـــابه في أذواق المســـتهلكين، وكذلك ثبات في أســـعار الصـــرف، واستقرار في النمو الأقتصادي وعمالة كاملة، حيث هناك تشابه بين فرضيات هكشر اولين[4].

يتضـــح من الشـــكل (1) أن الفجوة ف 1 و2 تعبر عن فجوة تأخير الطلب، بينما تمثل ف1 وف3 فجوة التقليد، والفرق بينهما ف2 و ف3 يدل على الفجوة التكنولوجية، مع العلم أن فترة ابطاء التقليد أطول من فترة إبطاء الطلب، إن أنموذج الفجوة التكنولوجية لا يوضح حجم الفجوات التكنولوجية الموجودة بين الدول المختلفة، ولا يقوم بفحص وأختبار الأســـباب التي تؤدي إلى حدوثها، كما أنه لا يوضـــح بالضـــبط كيفية القضاء على هذه الفجوات مع مرور الوقت[5].

---

[1]- محمد دياب، بســـام الحجار، النظريات المحدثة للتجارة الدولية، النشـــر دار المنهج اللبناني، بيروت، ط1 ،2012، ص168-169.

[2]- سامي بلبخاري، مصدر سابق، ص 62.

[3]- مروان عبد المالك ذنون، اقتصـــاديات التجارة الخارجية ، شـــركة الاكاديميون للنشـــر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 1 2020، ص 93.

[4]- رنان مختار، مصدر سابق، ص 62.

[5] -هدى هاشم نور، التجارة الخارجية للعراق مع بعض الدول المجاورة وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1990-2013، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2017، ص 25.

شكل(1)

نموذج الفجوة التكنولوجي

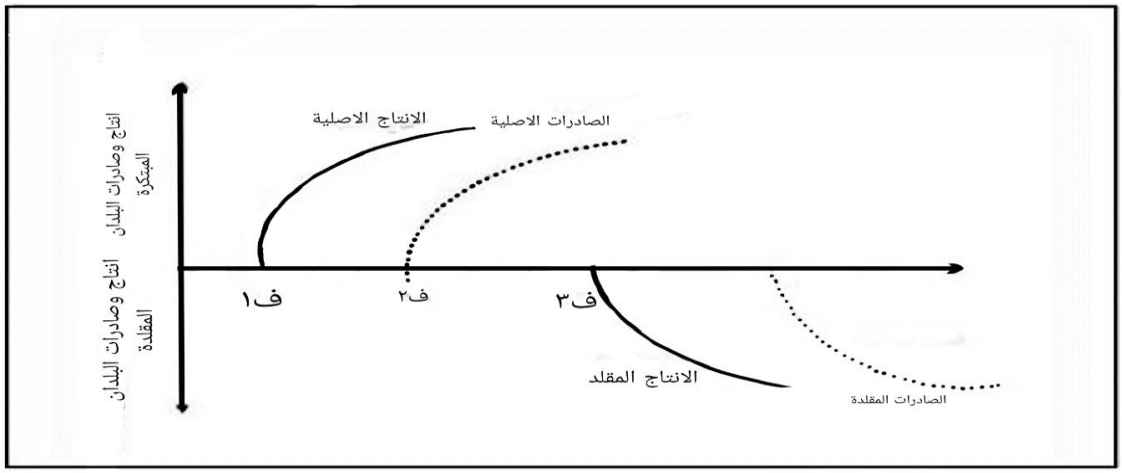

المصدر: السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن، 2011، ص 63.

ب-نظرية دورة حياة المنتج(Product life cycle theory):

تعود هذه النظرية إلى الأقتصـــادي فرنون، إذ افترض عامل الاختراع، وتعتمد هذه النظرية على التطور التقني الذي يحصـــل في الصـــناعات، ويمكن توضـــيح دورة حياة المنتج وكيفية تأثيرها على المبادلات التجارية كما يأتي[1]:

1-المرحلة الأولى (الإنتاج الجديد) : في هذه المرحلة لا ينتج عنها تجارة دولية وذلك بسبب أن المنتج يصنع ويستهلك في البلد المبتكر[2].

2-المرحلة الثانية (الأنتشار في الدول الصناعية): تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي فرنون، إذ افترض عامل الاختراع[3].

3-المرحلة الثالثة (النمطية الشـــديدة) : من خلال هذه المرحلة يحدث أنقلاباً في الوضـــع وفي أتجاه المبادلات لذلك يصبح البلد المبتكر مستورداً والبلدان المتطورة مصدرة[4].

[1]- نويرة عمار، اقتصاد دولي، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، 2013، ص 19.
[2]- بن حركو غنية، مصدر سابق، ص 68.
[3]- جلطي غالم، محاضـــرات في العلاقات الاقتصـــادية الدولية ، الجزائر، جامعة ابي بكر بلقايد ،كلية العلوم الاقتصـــادية والعلوم التجارية، ط1، 2021، ص 44.
[4]- زينب حسين عوض الله، مصدر سابق، ص 38.

شكل(2)

نموذج دورة حياة المنتج

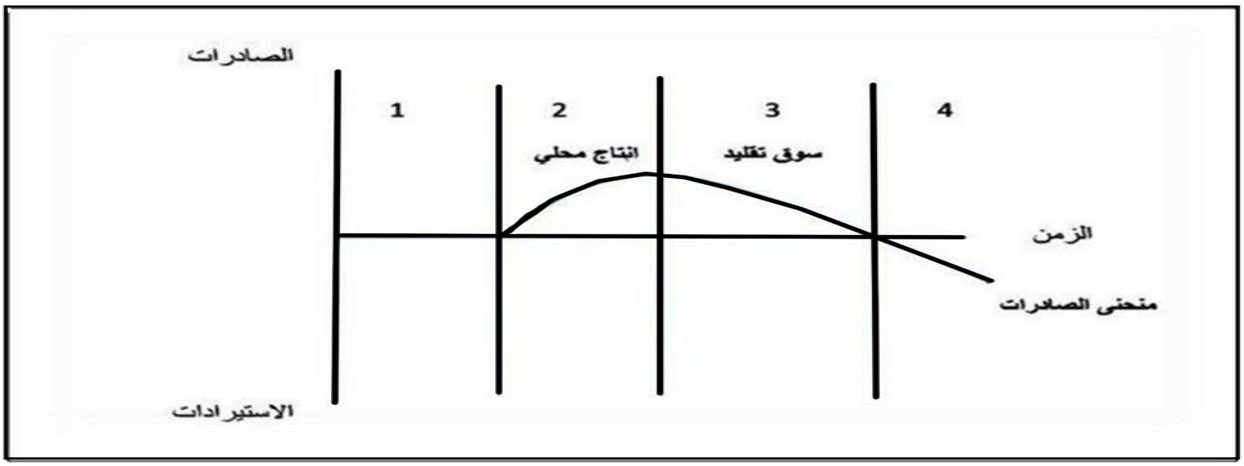

المصدر: على عبد الفتاح أبو شرار، الأقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط1، دار المسيرة، الأردن 2006، ص 147.

إن أنموذج دورة المنتج الذي طوره الأقتصادي فرنون هو تحليل متعمق للأفكار التي تشمل تطوير السلع المصنعة والتقنيات، وهي من الأفكار العظيمة لقوتها في قدرتها على تفسير صادرات المنتجات الجديدة من السلع المصنعة المتقدمة التي هناك قدر كبير من الخبرة في خصائص المنتج النهائي وعمليات الإنتاج من الدول التي تمتلك المنتج إلى تلك التي لا تمتلكه أي هناك نقص في العمالة الماهرة ورأس المال[1].

خامساً: مؤشرات التجارة الخارجية(Forign trde indicators)

1-رصيد الميزان التجاري(Trade balance) : يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات، وذلك لإنه يعكس قدرة الاقتصـــاد القومي للإدخار والنمو، أما اذا كان الفرق أيجابياً فتكون قدرته أيجابية وبالعكس، ويتمثل بالمعادلة الرياضية:

$$CBS=X-M$$

[1] - هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص 124.

2-**مؤشـر عدد المنتجات المصـدرة والمسـتوردة(Index of the number of exported and imported products)**: ويعبر عن عدد المنتجات التي تصـدرها الدول أو تسـتوردها، وفقاً للتصـنيف الموحد للتجارة الخارجية الصادر عن الإمم المتحدة بأخذ ثلاثة أرقام[1].

3-مؤشـر التركيز(Focus indicator): إذ يقيس درجة تركز المنتجات المصـدرة والمسـتوردة، ويتمثل بالمعادلة الرياضية:

$$Hjk = \frac{\sqrt{\sum_i^n = 1 \left(\frac{xij}{Xjk}\right) 2 - \sqrt{1/n}}}{2a}$$

وتمثل xij قيمة الصادرات والواردات الدولة j من المنتج نحو الشريك k

$Xjk = \sum_i^n = 1\ xij$ تمثل مجموع الصادرات /واردات لدولة j نحو الشريك k

n عدد المنتجات

يأخذ هذا المؤشر القيم من $0-1$، واقترابها من الواحد يعني تقارب من التجارة.

4- مؤشـر التنويع(Diversification indicator):يقيس حصـة المنتج من مجموع الصـادرات أو الواردات للبلد، ويتمثل بالمعادلة الرياضية :

$$Si = \frac{\sum i/hij - hi/}{2}$$

hij تمثل حصة المنتج من الصادرات او الواردات للدولة

hi تمثل حصة المنتج من الصادرات او الواردات للعالم

5-مؤشر التخصص(Specialization index):يعبر عن الفرق بين تدفقات الصادرات والواردات من المنتج في البلد نسبة إلى مجموع الصادرات والواردات، ويتمثل بالمعادلة الرياضية:

$$Tslji = \frac{x_j^i - M_j^i}{M_j^i + M_j^i}$$

[1]- سمير حنا بهنام، اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية واثرها في النمو الاقتصادي للمدة(1990-2009)، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، المجلد8، العدد24، 2011، ص7.

6-**مؤشر تنويع المنتجات حسب المهارات وكثافة التكنولوجيا(Product diversification index by skills and technology intensity)**: يعبر عن درجة أعتماد الدولة في تجارتها الخارجية على التكنولوجيا المتطورة والمهارة العالية ،أي أن أرتفاع بقيمة صادراتها يعني امتلاكها لتنافسية أعلى من السعر وبالعكس.

7مؤشرات تنافسية : وتكون هذه المؤشرات على ثلاثة محاور وكل محور يشمل محاور فرعية عددها إثنا عشـــر محورا وكل محور يتضـــمن مؤشـــرات فرعية وجزئية، ويمكن لهذه المؤشـــرات أن تدل على نقطة الضعف أو القوة للدولة[1].

8ـــ-مؤشر التبادل(Exchange index): يعبر عن النسبة بين مؤشر قيمة الوحدة من الصادرات إلى مؤشر قيمة الوحدة من الواردات، وهذا يدل على مستوى الرفاهية، ويطلق عليه معدل التبادل القيمي الذي يمثل النسبة المئوية النقدية للصادرات إلى الإستيرادات فكلما زادت هذه النسبة عن(100%)يكون هذا المؤشر جيد وبالعكس.

9- مؤشـــر الانفتاح الاقتصـــادي(indicator of economic openness): يعبر عنه بنســـبة الصـادرات والواردات للناتج الداخلي الخام حيث يعني أرتفاع هذه النسبة زيادة في الأنفتاح الأقتصـادي، وهذا المؤشـر يتيح للمسـتهلكين الحصـول على منتجات تحقق رفاهية أكبر وذات أنتاجية عالية، ويتمثل بالمعادلة الرياضية:

$$E = \frac{(X + M)/2}{PIB} * 100$$

حيث تمثل M : الواردات

و X: الصادرات

و PIB: الناتج الداخلي للخام

ويشير أرتفاع هذه النسبة إلى عمق أعتماد الأقتصاد على الأسواق الخارجية لبيع منتجاته والحصول على احتياجاته الأستهلاكية والأستثمارية من السلع والخدمات الأجنبية، ومن ثم قياس مدى حساسية الأقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية مثل الأسـعار العالمية والسـياسـات المالية والأقتصـادية والتجارية للشـركاء

[1]- العابد لزهر، تحليل واقع التنافســية الخارجية لاقتصــادات الدول العربية، جامعة عبد الحميد مهري قســنطنية، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، الجزائر، العدد2016/13، ص 191.

التجاريين والأتفاقيات والتكتلات الأقتصـادية والأحداث السياسـية العالمية، إلا أن هذه النسـبة لا تشـير في حد ذاتها إلى درجة التطور أو التخلف الأقتصـادي لدولة ما، فمن الممكن أن تكون النسـبة متسـاوية بين دولة متخلفة ودولة متقدمة[1].

سادساً: السياسة التجارية

السياسة التجارية(هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية لتنظيم التجارة الدولية وتحديد العلاقات التجارية بين الدول، هذه السـياسـة تشـمل العديد من القوانين والإجراءات التي تحدد عمليات الإستيراد والتصدير، والأستثمارات الأجنبية، والملكية الفكرية، وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصـادي وتحسـين الحياة الأجتماعية والأقتصـادية بالنسـبة للمواطنين، أو هي الإجراءات والتدابير التي ستتبعها للتأثير على علاقاتهم التجارية الخارجية مع بقية العالم[2]).

كما تم تعريفها على (أنها الإجراءات التي تناسـب الدولة في معاملاتها الاقتصـادية الدولية، والتي تشـمل تبادل السلع والخدمات، وأسعار الصرف والأستثمارات، من خلال تحقيق أهداف محددة متوافقة مع بقية أهداف الدولة السياسية الاقتصادية والسياسة العامة للمجتمع[3]).

سابعاً: أنواع السياسة التجارية

بشـكل عام يمكن التمييز بين إتجاهين هما سـياسـة حرية التجارة والسـياسـية الحمائية إذ ينظر للسـياسـة التجارة الحرة هي كناية عن تدفق حركة السـلع بين البلدان المختلفة دون قيود، بينما نشـأت سـياسـة حرية التجارة على أسس الفكر التقليدي الذي يرى بموجبه أن الأنشطة الأقتصادية يجب أن تعمل في ظل حرية أقتصـادية للوصـول إلى أفضـل مسـتوى ممكن، في حين أن في ظل سـياسـة حرية التجارة الخارجية سيتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي تنتجها بتكاليف منخفضة تقل عما هو عليه في البلدان الأخرى، مضافاً إلى ذلك أجور النقل[4]، وهذا يعني تحرير حركة التجارة الخارجية من خلال إزالة كافة القيود غير الجمركية لما لهذه القيود من آثار سـلبية على الاقتصـاد، وكذلك إخضـاع جميع الضـرائب والرسـوم ذات

1-دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الامريكية الصينية في ظل حرب العملات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر،2011، ص 10.

2- P. Samuelson and M. Friedman, International Economics: Theory and Policy, 11th Edition, pearsdn, U.K,2017, p.551.

3- Paul R. Krugman. et.al, International Economics: Theory and Policy, 10th Edition Pearson, U.K, 2015, P.185.

4- أبو بكر متولي، الاقتصاد الخارجي نظرية تحليلية ، النشر مكتبة عين الشمس ، مصر، ط1، 1980، ص 131.

الأثر المماثل للتخفيض التدريجي والعمل على تعديل التشـــريعات والقوانين التي تتعارض مع الاتفاقية وتسـهيل وتطوير التجارة الدولية[1]، وهذا يعني أن هذه السـياسـة تقوم على حرية التجارة ولا يجوز فرض قيود تعيق حركة البضـائع عبر الحدود سـواء للصـادرات أو الواردات مما يوفر منافع متبادلة بين مختلف دول العالم في التجارة الدولية مثل الســـعي إلى إنشـــاء نظام تجاري دولي متعدد الأطراف بهدف تحقيق حرية التجارة الدولية، وهذا هو ســـبب إنشـــاء منظمة التجارة العالمية وتقدمها الذي تعتمده من حيث التخفيض والإلغاء المتتاليين للرسوم الجمركية ومبدأ المعاملة الوطنية والأكثر رعاية[2]، لذلك يعتقد انصار حرية التجارة أن جميع بلدان العالم يجب أن تكون بمثابة ســـوق واحدة تتداول الثروات بها بكل حرية وسـهولة كما لو أنها كانت في بلد واحد[3]، ونتيجة لذلك كان لسـيادة سـياسـة حرية التجارة الخارجية آثار سيئة بالغالبية العظمي من دول العالم وخاصـة من الدول النامية، ومن هذه الآثار تخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية، وتخصـص البلدان الصـناعية في إنتاج السـلع والصـناعات المتقدمة وبهذا حرمت البلدان النامية من أسباب التقدم الاقتصادي[4].

أما سياسة حماية التجارة فيقصد بها حماية منتجي السلع والخدمات المحلية التي يمكن أن تنافسها السلع التي تأتي من الخارج، فضـــلاً عن حماية الســـلع العامة[5]، ويعني ذلك أن الدولة تقيد حرية التجارة مع الدول الأخرى، باتباع أسـاليب معينة، مثل فرض رسـوم جمركية على الإسـتيرادات أو وضـع حد أقصـى لحصـة الاسـتيرادات لمدة زمنية محددة، مما يوفر نوعاً من الحماية لمنتجات الدولة المحلية من المنافسـة مع المنتجات الأجنبية[6]،وتسمى أحياناً بسياسة تقييد تجارة الدولة، وهدفها زيادة الصادرات على الواردات، إذ يعتقد أنصـــار حماية التجارة أنه مادامت الثروة التكنولوجية والعلمية تســـتطيع اطفاء أو إزالة تلك الأختلافات في المزايا النسـبية فأن ذلك سـيؤدي إلى خفض وتضـييق التكاليف النسـبية، وبالتالي زيادة الضغط من أجل فرض قيود على التجارة[7].

ثامناً: ادوات السياسة التجارية

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ط2، 1982، ص 26.

[2]- فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي للنشر، ط 1، القاهرة، 2000، 80 .

[3] - صلاح الدين نامق ، سياسات التجارة الخارجية ، مكتبة عين الشمس للنشر ، مصر ، 1978 ، ص 17.

[4]- غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، الموصل، 1999، ص 276.

[5]- B. Kyle and Robert W. Stager, The Economics of Trade Agreements, 3th Edition, Princeton University Press, U.S.A, 2019, P.P.18.

[6]-رسل حاتم فالح، تحليل تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2003-2021 وسبل معالجة الاختلالات فيه، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2023، ص 147.

[7]- عبد المنعم محمد مبارك ويونس محمد، اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية، دار الجامعية للنشر، مصر، الأسكندرية، 1996، ص 126 .

1- الأدوات السعرية(الغير المباشرة):

تعني الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على العملية التجارية من خلال آلية الأسعار لتحقيق عدد من الأهداف السياسية والأقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنموية، وسميت بالغير مباشرة لأنها تؤثر بشكل غير مباشر على أسعار السلع المستوردة والمصدرة وينعكس ذلك من خلال النظام السعري، مما يعني أن جميع الوسائل التي تهدف إلى تثبيت والحفاظ على التفاوت بين أسعار السلع المنتجة محليا والسلع المماثلة المنتجة في العالم الخارجي، وتضم الأدوات السعرية الغير مباشرة العديد من الأدوات ومنها[1]:

أ-**التعريفة الكمركية:** تعد التعريفة الجمركية من أقدم أساليب السياسة التجارية وأكثرها اعتماداً أي هي ضريبة تفرض على أستيراد المنتج عند دخوله الحدود، وذلك لأنه يتم فرض تعريفات جمركية محددة كرسم ثابت لكل وحدة من البضائع المستوردة، وتستخدم كمصدر للإيرادات الحكومية، حتى إدخال ضريبة الدخل وغيرها، وهدفها توفير الإيرادات الحكومية للبلاد، وحماية القطاعات الوطنية وغيرها من الأهداف[2]، وايضاً تعرف بأنها ضريبة أو رسوم مفروضة على السلع التجارية التي تعبر حدود الدولة أو المنطقة الجمركية[3]، وتتطابق المنطقة الجمركية عموماً مع الحدود السياسية، أي سيادة قانون الوحدة الاقتصادية، بغض النظر عن أمتدادها أو أرتباطها الجغرافي ويمكن أن تكون هذه مستعمرات أو حدود أتحاد جمركي أو سوق مشتركة، كما هو الحال في الأتحاد الأوروبي، ويمكن النظر في ذلك بطريقتين الأول أنه أداة تنظم عرض السلع في البلاد، والثاني أنه يشكل مصدرا للمالية العامة من حيث الدخل، حتى لو كان هذا الهدف يتركز على الإيرادات الناتجة عن الصادرات بالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن فوائدها الأقتصادية تتجاوز الأرباح الناتجة عن تحصيل الإيرادات من خلال التعريفات الجمركية وفي الوقت نفسه في الدول الأقل نموا، يحتل جانب تعزيز الصناعات المحلية وتوسيع نطاق الآثار المرتبطة بالاستغلال وتوليد الدخل[4]، ثم تراجعت أهمية التعريفات الجمركية في العصر الحديث لأن الحكومات الحديثة تفضل عمومًا حماية الصناعات المحلية من خلال مجموعة متنوعة من الحواجز غير الجمركية مثل نظام حصص الإستيراد، والقيود المفروضة على الصادرات، ويتم فرضها بشكل عام من قبل الدولة المصدرة بناء على طلب الدولة المستوردة[5]، وهناك ثلاثة أنواع من الرسوم الجمركية الرسوم الجمركية القيمية، والرسوم الجمركية النوعية، والرسوم الجمركية المركبة[6]، ولكل نوع مزاياه وعيوبه، إذ أن التعريفات

---

[1]- عبد المجيد رشيد محمد التكريتي، دراسات في سياسات التجارة الخارجية، الجامعة المستنصرية، 1989، ص 73.

[2] Paul R. Krugman et.al,opc.at ,p 192.

[3] -كريم مهدي الحسناوي، الاقتصاد الدولي ، مصدر سابق، ص 283.

[4]- هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي ، مصدر سابق، ص 137.

[5]-محمد سيد عابد، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 221.

[6]- عبد الرحمان زكي، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ، 1976 ، ص 124.

القيمية أكثر عدلاً من غيرها علاوة على ذلك، توفر الضـرائب القيمية مسـتوى ثابتا من الحماية للصـناعة المحلية في أوقات التضـــخم، أعلى من ذلك الذي توفره الرســـوم النوعية، إذ أن ذلك ناتج عن الاتجاه التصـاعدي في الأسـعار العالمية خلال العقود الماضية، بعد أن أصـبحت الجمارك جزءا صـغيرا من قيمة البضاعة في حالة استخدام رسوم نوعية، أما بالنسبة للرسوم الجمركية القيمية فهي تمثل نسبة مئوية ثابتة من قيمة البضـــاعة ومن ناحية أخرى، يمكن تطبيق ضـــرائب نوعية وإدارتها بســـهولة، في حين تتطلب الضرائب القيمية تقييم سعر كل منتج من قبل موظفي الجمارك حتى يمكن تحديد قيمة الضريبة[1].

ب- الاعانات: تعد إحدى وسـائل الأدوات السـعرية غير المباشـرة، وتضـم عدة أشـكال ومنها أعانات التصدير، والأعانات المباشرة، والأعانات غير المباشرة:

1-أعانات التصـدير تعرف بأنها المسـاعدة المقدمة إلى منشـأة تعمل في مجال التصـدير أو إلى مسـتهلك أجنبي للمنتجات المصـدرة، ويكون هدفها تشـجيع بيع المنتجات المصـدرة إلى الخارج وتعد عكس الضـريبة لأنها تمثل مدفوعات للمنشـأة أو المسـتهلك من الحكومة، فإن الدعم إما ينخفض في تكاليف إنتاج السـلع المعدة للتصدير التي تقوم بها المنشأة، أو تخفيض في سعر الصادرات إلى المستهلك الأجنبي[2]، وتهدف إلى حماية المنتجات المحلية من خلال الســـماح للمنتجين بعرض المنتج للبيع بســـعر أقل من تكاليف إنتاجه، مما قد يؤدي إلى انخفاض أســـعار المنتجات المعروضـــة للبيع حتى تتمكن هذه المنتجات من منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة من الخارج وأيضا العمل على تسهيل المنافسة من المنتجات المحلية في الخارج أيضـا وتشـمل كل أشـكال الأعانات مثل إئتمانات التصـدير، والإعتمادات المسـتندية، والتأمين وغيرها[3].

2- الأعانات المباشرة والتي يترتب عنها دفع مبلغ من المال ويتم تحديده إما على أساس القيمة أو على أساس نوع السلعة[4].

3- الأعانات غير المباشـرة فهي عبارة عن منح المشـروع عدداً معيناً من الأمتيازات لتحسـين وضـعه المالي ومن أمثلة ذلك الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الائتمانية[5].

---

[1] -موردخاي كريانين، الاقتصاد الكلي مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم وعلي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 93.

[2]- جون هدسون، ومارك هوندر، ترجمة طه عبد الله منصور و محمد عبد الصبور محمد ومحمد ابراهيم منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية، ط الاولى، 1987، ص 447.

[3]- غازي صالح الطائي ، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص 292.

[4]- العشري حسين درويش، التجارة الخارجية، جامعة طنطا، مصر، 1978، ص 167.

[5] - محمد العساف، سياسات التصدير، كلية التجارة، الزقازيق، مصر، 1973، ص 15.

وفي هذا الصدد، لا بد من التمييز بين التعريفة والأعانة بحسب تأثيره على الإنتاج، ثم على الأستهلاك، ثم على الرفاهية الأجتماعية وهذا يعتمد على المرونة، مثل مرونة الواردات والصـــادرات، ومرونة العرض والطلب، والمرونة الســعرية وكذلك مرونة الدخل، فكلما أنخفضـــت مرونة الإســتيراد لمنتج ما، قل تأثير الضــريبة على الكمية المطلوبة في الخارج، ومن ناحية أخرى، كلما أنخفضـــت مرونة العرض في الدولة المصدرة للمواد الخام مثلاً، يعني ذلك أن فرض تعريفه من قبل الدول المستوردة لهذه المواد سيؤدي على الأرجح إلى انخفاض أسـعارها، وهذا هو الحال في الدول المصـدرة للمواد الأولية هذا في جانب التعريفة، أما بالنسـبة للإعانة فهناك أثر المرونة ولكن بمعدل أقل من التعريفة، ويتميز فرق التأثير بينهما بأن تأثير التعريفة ينعكس على العرض بشكل غير مباشـر من خلال النظام السـعري، لأنه بفرضـه يمكن أن ترتفع الأسـعار، مما يمكن أن يغير العرض بسـبب تأثير الأسـعار ومرونات الطلب، أما الإعانة فمن المفترض أن يؤدي إلى زيادة مباشرة في العرض، مما سيحافظ على السعر حتى بعد فرض الرسوم الجمركية على السلع، كخطوة ثانية نحو نجاح السياسة التجارية.

شكل (3)

تأثير التعريفة والإعانات في الأسعار والكميات للسلع المنتجة محليا

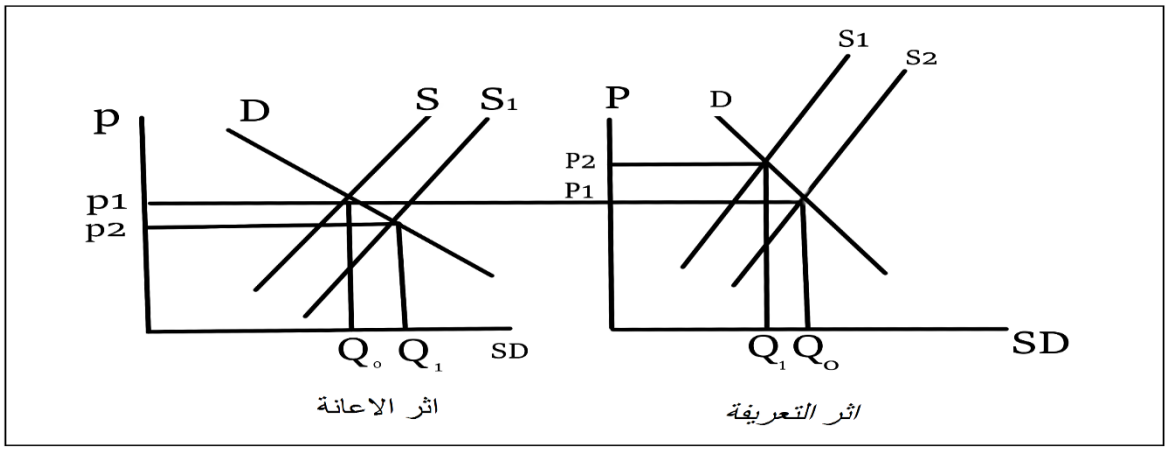

المصدر : هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، بغداد، 2007، ص 140 .

ويبين الشكل (3) تأثير كل من التعريفة على السعر، وهو ما يعكس انخفاضاً في الرفاهية في إطار القدرة على الأسـتهلاك بأقل التكاليف، متأثراً بانعكاس الرسـوم الجمركية في الأسـعار وارتفاع أسـعار المسـتورد، وكذلك يبين تأثير الإعانة الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، والذي من المفترض أن ينعكس على انخفاض الأسعار، من خلال توسع العرض، مما يؤثر على الرفاهية تحت تحليل جزئي، مما ينعكس على الأسعار والرفاهية، اذ يعتمد تأثير التعريفة على حجم الدولة، فالدولة الكبيرة اقتصادياً وتجارياً تحقق مكاسب تجارية

أكبر من خلال فرض تعريفة جمركية على إيراداتها، في حين أن الإعانة تعتمد على أهمية موارد البلاد وليس على موقعها في التجارة الدولية[1].

2- الأدوات الكمية (المباشرة):

تعد الأدوات المباشرة الجزء الثاني والمكمل للسياسة التجارية وتتضمن الوسائل التي تسهم في التأثير في الكمية المعروضة ومن ثم التاثير في أسعار السلع، وتتمثل إشكال هذه الأدوات بما يأتي:

أ- **أسعار الصرف والرقابة عليه:** ويقصد بسعر الصرف وهو السعر الذي يكشف ويظهر قيمة وحدة النقد المحلية بالنسـبة إلى وحدة النقد الأجنبي لفترة زمنية معينة[2]، أما سـعر الصـرف الأجنبي فيعرف بأنه العملية التي يتم من خلالها تحويل سـعر صـرف العملة المحلية إلى العملات الأجنبية[3]، وهو يعتبر وسـيلة حماية أسـتخدمته معظم الدول بعد الركود العالمي في محاولة لوقف أو الحد من هروب رؤوس الأموال بعد انهيار النظام النقدي العالمي وظهور البطالة وتعطل الموارد الإنتاجية، بمعنى آخر يمثل مراقبة أسعار الصرف تدخل الدولة من خلال فرض القيود مباشرة على شراء وبيع العملات الأجنبية[4] وتهدف أسعار الصرف والرقابة عليها الى ما يأتي:

1- السيطرة على حجم وكمية الصادرات.

2- فرض قيود على الأشخاص بهدف تنظيم تداول العملات[5].

3-التأثير على المدفوعات غير المجدولة وحركات رأس المال.

4-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الصناعات المحلية الناشئة من خلال الحد من الواردات.

---

[1]-بثينة حسيب سلمان، سياسات التجارة الخارجية للعراق بعد 2003 وآفاقها المستقبلية في ضوء تجارب مختارة، اطروحة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2016، ص 24.

[2]- Joseph Daniels, David VanHoose, International Monetary & Financial Economics, ITP, INC. South western College, Publishing, 1999, P.37.

[3]- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، ط الاولى، 2004، ص 57 .

[4]- منعم حسن علي، مصدر سابق، ص46.

[5]- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط الثانية، القاهرة،1987، ص 160 .

5-حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور والحد أيضا من إستيراد المنتجات الكمالية أو السلع غير المرغوب فيها والتوجه بإستخدام العملات الأجنبية اللازمة لإستيراد السلع الأستهلاكية الأساسية ولذلك فإن هذه الوسيلة أو الأداة مهمة جدًا لتنظيم الواردات حسب المنتج أو التركيبة الجغرافية[1].

وبالتالي كلما زاد عدد وحدات العملة المحلية للحصول على وحدة نقدية من العملات الأجنبية، وهذا يعني أن سـعر صـرف العملة المحلية ينخفض، والعكس صـحيح، فعندما ينخفض عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية (المدفوعة للحصـول عليها) على وحدة من العملة الأجنبية، يبدأ سـعر صـرف العملة المحلية للأرتفاع، ويختلف أنخفاض سـعر صـرف العملة المحلية من حيث (الأسـباب والآثار) مقارنة بالعملات الأجنبية، والذي يمكن أن ينجم عن مجموعة واسـعة من العوامل الداخلية والخارجية، وعلى مسـتوى العوامل الداخلية للدولة، فإذا كان هذا التراجع غير موجه أو مقصـوداً، فإن هذه المتغيرات في مجملها تعكس مدى كفاءة الوضع الاقتصادي،

كما أن الزيادة ليسـت مرادفة للانتعاش الاقتصـادي إلا في الدول المتقدمة، والعكس صـحيح في الدول النامية حيث يتم إدارة سـعر الصـرف وفق آليات إدارية وعندما يتم تثبيت نظام سـعر الصـرف، تدافع السـلطات النقدية عن قيمة العملة المحلية على أسـاس إيرادات مسـتقلة عن تدفقات النقد الأجنبي الناتجة عن المعاملات التجارية مع الخارج، وعلى وجه الخصـوص في الدول النامية المنتجة للنفط، حيث يتم تمويل قيمة العملة المحلية على أسـاس عائدات النفط، بغض النظر عن وضـع التجارة أو تحركات رأس المال مع الدول الأجنبية.

أما إذا كان الأنخفاض (مقصـوداً – موجهاً)، وهو ما يحدث عادة في الأقتصـادات المتقدمة التي تسـعى للتأثير على ميزان مدفوعاتها، فإنها تلجأ إلى هذا الإجراء عن طريق أدوات متداخلة بين السياسات المالية والنقدية، ومن خلال آلية التضـخم المحلي مما يتسبب في أنخفاض القيمة أو سعر الصرف وبالتالي على تحسـين ميزانها التجاري من خلال خفض أسـعار صـادراتها إلى الخارج، أو أرتفاع أسـعار الفائدة المحلية للتعويض عن أنخفاض قيمة العملة، وزيادة تدفقات رأس المال الخارجي تأثراً بمستويات الفائدة الجديدة[2].

بمعنى آخر تحدد الحكومة حجم أو كمية تحويل العملات الوطنية المسـموح بها بناء على احتياجات الأقتصـاد الوطني وتلجأ إلى هذا النظام عند ظهور عجز في ميزان مدفوعاتها من أجل تبسـيط النظام الأستخدام الأمثل للعملات الأجنبية ولذلك يشكل نظام مراقبة الصرف وسيلة فعالة للسيطرة على التجارة

[1]- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، ط الاولى، 2010، بيروت، ص 325.

[2]-. Michael Parkin, Macroeconomics, 6 edition, Pearson Education, Inc, NewYork, 2003, P.443

الخارجية وقد لجأت الدول النامية إلى هذا النظام الحمائي بينما وسعت الدول المتقدمة من إستخدامها لهذه الأجراءات، مما أدى إلى أنخفاض قيمة عملاتها الوطنية، مما أدى إلى خلل في موازينها التجارية[1].

ب- تراخيص الاستيراد: هو ترخيص أو تصريح تصدره جهة حكومية متخصصة للمستورد، وبموجبه يسمح له بإدخال كميات محددة من سلع ومنتجات محددة، ولا يجوز إستيرادها إلا بمثل هذا الترخيص[2]، بمعنى أخر بأنه الإجراءات القانونية والإدارية المتخذة للسماح بدخول البضائع أو الخدمات من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة، وتختلف متطلبات ترخيص الإستيراد من بلد إلى آخر وتعتمد على نوع البضائع التي يتم إستيرادها والقوانين واللوائح المحلية المتعلقة بالتجارة الدولية، وتصدر هذه الموافقة على شكل أذونات أو تراخيص إستيراد، يحق فقط للمرخص له إستيراد المنتج المحدد ويعتبر هذا النظام مكملاً لنظام الحصص الذي تم إستخدامه لتفادي العيوب التي رافقت هذا النظام (نظام الحصص)، كما يمكن إستخدام هذا النظام لحماية أسواق الواردات من بعض البلدان عن طريق رفض طلبات الترخيص للمنتجات غير المرغوب فيها كما يستخدم نظام التراخيص لتنظيم عملية الإستيراد وتوزيع الحصص مما يحقق أرباحا احتكارية للمستفيدين منه وهناك ربط بين نظام الحصص وترخيص الإستيراد ويرجع ذلك إلى تطبيق نظام الحصص لتحديد حصة كل مستورد من حصص الإستيراد، فضلا عن أرتفاع أسعار السلع في الداخل عنها في الخارج[3].

ج- الحصص التجارية: هو نظام يتم من خلاله تحديد كمية معينة من المنتجات التي يمكن إستيرادها إلى الدولة لفترة زمنية معينة، ويتم تخصيص هذه الحصص لمستوردين محددين وفقًا للاتفاقيات التجارية والحكومية ويستخدم هذا النظام بشكل عام لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية وتحفيزها، ويجب أن يراعى توفير الأحتياجات الوطنية بالمنتجات المستوردة وبما لا يضر بعلاقات التجارة الدولية[4]، وتعد الحصص من أهم القيود الكمية المباشرة المؤثرة في نوع وكمية السلعة المسموح بإستيرادها وتصديرها، علماً أن الحصة الإستيرادية أكثر شيوعاً من الحصة التصديرية، فالحكومة قد تحدد إستيراد سلعة معينة عن طريق تحديد حصة معينة أو تخصيص مبلغ معين لإستيرادها خلال مدة زمنية معينة وتعتمد الحكومة في تحديد تراخيص الإستيراد لسلعة معينة على البيع بالمزاد العلني إلى المستوردين، أو

---

[1]- خلاف عبد الجبار خلاف، القيود الكمركية وتطور التجارة الخارجية، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص50.

[2]- جوده عبد الخالق، مصدر سابق، ص 109.

[3]- Indira Carr, International Trade Law, 3rd Edition, Routledge, U.K, 2016, p.p.62.

[4]- F.B. Dorbusch and J.H. Jacob, International Trade Policy: A contemporary analysis ,3th Edition, Routledge, U.K, 2017,p.p.131

من خلال الإســتيراد المباشــر من قبل الحكومة[1]، وفي الوقت نفســه، يعتبر نظام الحصــص من أكثر الحواجز غير الجمركية شيوعاً التي تفرضها الدول المستوردة على صادرات الدول المصدرة، حيث يفرض حداً أعلى للكمية التي يمكن إستيرادها من منتج معين خلال فترة معينة[2]، وبمقارنة إستيراد الحصة مع الرسوم الجمركية نجد أن حصة الإستيراد تحدد كمية محددة من المنتج الذي يسمح بدخوله إلى البلاد في فترة زمنية محددة وفي المقابل تفرض الرسوم الجمركية مبلغاً عن كل وحدة من المنتج المستورد أو نسبة معينة من قيمته، ثم تترك للسوق تحديد الكمية المستوردة من هذه السلعة، إلا أن بعض الدول تستخدم نظام الحصص وغيره من وسائل التقييد الكمي للتحكم في كمية الواردات[3].

3-الأجراءات الأدارية (الرمادية):

وهناك أشــكال عديدة لهذه الأجراءات التي تثير الجدل بين حقيقة أعتمادها وبين كونها تدابير تســتخدم للحفاظ على ميزة تنافسية يستفيد منها المنتجون المحليون أو أنها تعيق تداول السلع في التجارة الخارجية في الأقتصاد المحلي، لأنها يمكن أن يترتب عليها خفض المعروض من السلع الأجنبية وبالتالي توسيع السوق أمام المنتجين المحليين، أو أنها تسبب أرتفاع أسعار السلع المستوردة في الضغط على تكاليفها نتيجة العديد من المتغيرات[4].

وان الإجراءات او الأساليب الرمادية هي:

1-اتفاقات تقيد الصادرات اختيارياً.

2-التوسع الاختياري في الاستيرادات.

3-معايير الصحة والبيئة والسلامة.

4-سياسات المنافسة والممارسات التقييدية للشركات الدولية.

فضلاً عن العديد من الجوانب الإدارية التي تتعلق بهذا الإتجاه مثل عدم وجود آلية واحدة لحل النزاعات، وعدم المعاملة بالمثل، وعدم الأفصاح المالي او الشفافية المالية وغير المالية، أضافة إلى أختلال التوزيع الداخلي المتمثل بالأحتكارات التي تمنع وصول المنتج إلى المستهلك بسعره المخفض بعد تخفيض السعر

[1]- خالد مرزوك ، الاقتصاد الدولي ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل،2013، ص 44 .
[2]- جون هدسون ومارك هرندر، مصدر سابق، ص 436.
[3]- على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2008، ص 278.
[4] - هجير عدنان زكى، مصدر سابق، ص 148 .

للسيطرة على السوق، كما أن هنالك قيود أخرى تتمثل بعدم وجود نظام كمركي فعال بشكل يسمح بوجود أتجاهات معيقة لحركة البضـــائع، فضـــلاً عن العوائق البيروقراطية للجودة والإجراءات التمييزية التي تحد من عمل المصدر الأجنبي[1].

وتعد الإجراءات الإدارية هي تدابير غير تعريفية وتتمثل بتدابير الواردات وتدابير الصـادرات حيث تنقسـم الى [2]:

اولاً: تدابير تقنية وتشمل:

1-تدابير الصحة والبيئة والسلامة.

2-الحواجز التقنية امام التجارة.

ثانياً: تدابير كمية وإدارية وتشمل:

1-التفتيش مثل الشحن.

2-مراقبة الأسعار.

3-الرسوم والضرائب.

4-تدابير مالية.

5-تدابير مانعة للمنافسة.

6-قواعد المنشأ.

7-قيود الملكية.

8-قيود التوزيع.

إن إجراءات قواعد المنشـــأ والتي يمكن أن تكون من أهم العوائق التي تســـاهم في العرقلة والتي تتطلب المراجعة والتفتيش وضـــمان المطابقة النوعية للمنتج مما قد يعني تأخير الدخل الســـلبي رغم أهميته في تنظيم العمليات التجارية وضمان الحد من ظاهرة الغش التجاري أو تسهيل الحركة التجارية، وذلك بفضل

[1]- احمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة CIPE، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ص 23.
[2]- خالد مرزوك ، مصدر سابق، ص 45 .

ما تحتويه من مستندات وإثباتات تؤكد المنشأ الوطني للبضائع[1]، وما تحمله من تكاليف إضافية تعيق عملية تنفيذ العملية التجارية يزيد من خطورة هذه العقبة هو غياب أي معيار دولي أو إمكانية دولية للحد منها وهذا أمر مثير لأن معظم هذه الإجراءات تتم في الدول المتقدمة، الأمر الذي يتطلب التركيز على أعتماد قواعد منسقة عالميًا، وقد تناولت جولة طوكيو لمفاوضات (GATT) جزءا من هذه الإجراءات، والتي تم خلالها الأتفاق على المعايير الدولية بشأن منشأ وتنظيم عقود المشتريات الحكومية لكن رغم ذلك تستمر هذه الأدوات في التطور في محاولة للتحايل على الأتفاقيات التجارية التي تسعى إلى تحرير التجارة واتخاذ العديد من الأتجاهات لا يمكن السيطرة عليها، حيث يمكن أستخدام إجراءات جمركية معينة لتتحول إلى أدوات حمائية، من خلال اللجوء إلى التأخير، مما يشكل خطراً على بعض البضائع التي قد تتلف أو تتحمل تكاليف الفحص وعدم وجود موظفين متخصصين، وقد أستخدمتها بعض الدول كأدوات للحفاظ على تكاليف التخزين والأنتظار الإضافية، مما يفقدها قدرتها التنافسية، أو تكاليف إجراءات الميزة السعرية لمنتجاتها[2]، وأن سبب تسمية هذه الإجراءات بالإجراءات الرمادية، لأنها مبنية على معايير صحية أو غيرها، فإن لها الحق في تنفيذها وتطبيقها بأعتبارها تتوافق مع مصالح كل صاحب مصلحة أقتصادية سواء في الأهداف البيئية أو الصحية أو في الإجراءات الإدارية (الجمارك)، من حيث أهميتها الأمنية والصحية والإدارية، ولكن في الوقت نفسه تعتبر أداة تعيق حرية حركة السلع والخدمات، فإن هذا الوصف ينطبق عليها، خاصة إذا اختلفت معايير عامة معينة في حركة هذه البضائع بين الدول[3].

[1] - ابن داودية وهيبة، اثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، 2005 ص12.

[2]- هجير عدنان زكى، مصدر سابق، ص 148 .

[3]- - احمد فاروق غنيم، مصدر سابق، ص5.

المبحث الثاني

الإطار النظري للتجارة البينية

أولاً: مفهوم التجارة البينية(Two-way trade)

يعد تطوير التجارة البينية أحد الأهداف الرئيسة التي سعت برامج التعاون الاقتصادي العربي والخطط المشـتركة إلى تحقيقها منذ إنشـاء جامعة الدول العربية، حيث اتخذت الدول عدداً من المبادرات العملية لتطوير التجارة البينية[1].

لذا يمكن تعريف التجارة البينية بأنها تمثل(كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين الدول الأعضاء في الكتلة الاقتصادية، وتؤدي التجارة البينية إلى تأثيرين وهي خلق التجارة وتحويل التجارة)[2].

وكما تعرف التجارة البينية (بأنها تمثل تبادل للسـلع بين الدول وتدفق الصـادرات والواردات إلى أسـواق الدول من خلال إلغاء القيود والرسوم الجمركية وغير الجمركية[3]).

وكذلك يمكن تعريف التجارة البينية (بأنها تمثل شـكل من أشـكال التجارة الخارجية والتي تتم بين الدول المتجاورة التي لها حدود مشتركة معترف بها دوليًا وغير مغتصبة والتي تتم من خلالها عمليات التصدير والاستيراد للسلع والخدمات المختلفة[4]).

وكذلك تعرف التجارة البينية (بأنها التجارة في السلع ذات التصنيع والتركيب المتشابهين، ولكنها تختلف في التفضـيل والجودة[5])، إي أنها تجارة تسـير في اتجاهين لنفس السـلعة الدولة تسـتورد وتصـدر نفس السلعة[6].

1- عبد الرزاق حمد حسين، التجارة البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(1) العدد(1)، 2011، ص 97.

2- احمد الشاذلي واخرون، التجارة العربية البينية الواقع والتحديات والافاق المستقبلية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ط 1، 2022، ص 5.

3- عائشة إبراهيمي عبيد، التكامل العربي وأثره على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير في الدراسات الانمائية، جامعة القاهرة ، مصر، 2007 ، ص 113.

4- محمد احمد السريني، التجارة الخارجية، الدار الجامعية الاسكندرية للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 8.

5- علي عبد الله المناعي، التكتلات الاقتصـادية دورها في تطور التجارة البينية، الإصـدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث ، البحرين، ط1، 2005 ، ص 120.

6- دبليو تشارلز سوير وريتشاردل سبرينكل، الاقتصاد الدولي، مكتبة لبنان الناشرون، الولايات المتحدة الامريكية، ط1، 2015، ص 107.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة البينية هي عبارة عن تبادل السلع والبضائع والمنتجات بين مجموعة من الدول المتجاورة التي تخضع لنظام سياسي وجغرافي متشابه.

ثانياً: أهمية التجارة البينية

لا يقتصـــر دور التجارة البينية على تحويل الصـــادرات إلى دخل أجنبي يلبي احتياجات الاســـتثمار والاســـتهلاك، بل يمتد ويشـــتمل على وظيفة أخرى للتجارة الخارجية وهي الوظيفة الإنتاجية من خلال الإمكانيات التي تنتجها فرص التصدير لزيادة الإنتاج والدخل ويمكن تمثيل أهميتها بما يأتي:

1-تحسـين إنتاج المنتجات الصـناعية والزراعية المصـنعة بحيث يمكن أن تحل محل المنتجات المماثلة للسلع الأجنبية التي تدخل للسوق[1].

2- تأمين وتشـغيل القدرات الإنتاجية التي تم إنشـاؤها في المدة السـابقة التي كانت تعاني فيها من توقف بسبب عدم وجود الأموال اللازمة لمواصلة إنتاجها والمتمثلة في مؤسسات النقل والتعبئة والتسويق وغيرها.

3- توسيع نطاق التجارة البينية من أجل تحقيق النتائج المرجوة والربح من فوائض الدول المختلفة.

4- تزداد الصـادرات الزراعية والصـناعية مع اشـتداد المنافسـة في الأسـواق الخارجية وتفاقمها الإجراءات المالية[2].

5- زيادة القدرة على مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وتحقيق مستوى أفضل من المنافسة، إذ بدأت التكتلات الاقتصادية الدولية تلعب دور محرك النمو التجارة البينية الإقليمية[3].

ثالثاً: أسباب التجارة البينية

إن أسباب تراجع التجارة البينية وضعفها تعود إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية وغيرها، وقد أدت هذه العوامل دورًا مهمًا في التأثير على حجم التجارة البينية، إذ أن إزالة هذه المعوقات وتخفيفها

[1]- صـــبرينة نغاق، دور التجارة البينية العربية في تحقيق التكامل الاقتصـــادي العربي دراســـة تحليلية خلال الفترة من 2010-2017، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة 2018، ص 19.

[2]- زراري سميحة، التجارة العربية البينية كألية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة 2018، ص 54.

[3]- تقي عبد سـالم، مسـتقبل التجارة العربية البينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصـادية الجامعة، العدد الثامن والعشـرون 2011، ص 27.

سيساعد على تنميتها، ولكن يصعب تغيير بعض هذه المعوقات بسبب طبيعة الدول العربية، لذلك يمكن تلخيص أسباب ضعف التجارة البينية كما يلي:

1-إن نصيب التجارة البينية ضئيل مقارنة بالتجارة العالمية، إذن المفتاح الرئيسي لزيادة التجارة البينية هو زيادة حصة الدول بشكل منفصل في التجارة العالمية.

2-تعد زيادة تنوع الصـــادرات أحد العوامل الرئيســـية لزيادة التجارة البينية، فهناك أنواع من المنتجات المهمة في التجارة لا تنتجها الدول على الإطلاق وإذا كانت تنتجها فإن تنافســية ســعرها أو جودتها تدفع الدول المستوردة إلى طلبها من الدول الأخرى المنتجة لها[1].

3-ضــعف البنية التحتية في بعض الدول مما يعيق تســهيل حركة التجارة البينية فيما بينها مثل ضــعف النقل بين الدول وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة النقل ومن ثم التأثير على أســـعار الصـــادرات البينية والتي تصبح أكثر تكلفة نسبيًا مقارنة مع أسعار المنتجات المستوردة من الدول الصناعية الكبرى.

4-تباين النظم الأقتصـادية للدول منها إذ يسـيطر القطاع الخاص على بعضـها وبعضـها الآخر يسـيطر عليها القطاع العام مما يجعل آلية التعاون والتفاوض بين القطاعين غير منتجة وغير فعالة من حيث زيادة التجارة، على الرغم من تأثير القرارات الأقتصادية والتجارية لمعظم الدول حسب حكوماتها[2].

5-تعتمد الدول في صادراتها على منتجات محدودة ويعتمد معظمهم بشكل كامل على سلعة أو إثنتين في صادراتهم، وجميع هذه الصادرات تتعلق بمواد أولية لا يتم تصنيعها في الدول وفيما يتعلق بالواردات، فإن ما تسـتورده أي دولة تسـتورده بقية الدول، لذا فإن احتياجاتها متشـابهة والنقص في هذه المنتجات موجود في كل منها.

6-تتقارب الدول في مستوياتها الاقتصـادية وينعكس ذلك في نظام تقسيم العمل والإنتاج الدولي، إذ تمنع الدول الكبيرة إنشـــاء تكتل إقليمي بين الدول النامية وتجبرها على البقاء كمصـــدر للمواد الخام (الزراعية والمعدنية) وكسوق للمنتجات الصناعية والزراعية التي تصدرها الدول المتقدمة[3].

---

[1]- محمد محمود الامام ورانيا منيســـي وغيرهم، منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضـــرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 2005، ص 149.

[2]- علي عبابة، التجارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2015، ص20.

[3]- ماهر صـبري، وعلي العبيدي، تحديد السـمات الاسـتراتيجية للتجارة العربية البينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصـادية الجامعة، العدد السادس والعشرون2011، ص 19.

7-إن أحد أسباب ضعف التجارة البينية هي أختلاف الأنظمة السياسية والأقتصادية، وكذلك أختلاف التوقعات بين الدول المختلفة من حيث حجم وقيمة المنافع المتوقعة من تعزيز التجارة، كأثر الأوضـــاع الداخلية والظروف الدولية التي عادة ما تؤدي إلى تكريس وقت وجهد أكبر لمعالجة الأزمات الداخلية[1].

8- إن أنخفاض الطاقة الإنتاجية في الدول العربية وقلة تنوعها، هذا يؤدي إلى ضـــعف في المقومات الحقيقية للتجارة بين الدول العربية إي بسبب ضعف حجم القطاع الصناعي والفعاليات الصناعية[2].

رابعاً: المشاكل والمعوقات التي تواجه التجارة البينية

هناك مشاكل ومعوقات كثيرة واجهت التجارة البينية وهذا يؤدي إلى عدم تطورها ومن بين هذه المشاكل ما يلي:

1-إن القيود الجمركية تشكل صعوبات للمستثمرين والتجار، والحقيقة أنه على الرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر لم تتحقق زيادة في التدفقات التجارية بسبب عدم قدرة الدول على الألتزام بإزالة جميع القيود الإدارية والنقدية والكمية، فضلاً عن إعفاء السلع العربية من الرسوم والضرائب مع نفس التأثير[3].

2- أظهرت التجارب أن هناك العديد من القيود غير الجمركية التي تعرقل مســـار التجارة البينية وأن هذه القيود لها تأثير على القيود الجمركية وتتمثل بالقيود الادارية[4]، والتي ترتبط بتصـــدير البضـــائع وتعبئتها في الموانئ والنقاط الجمركية والرسوم المفروضة لإنجاز هذه الإجراءات بالإضافة إلى الوقت اللازم لدخول البضـــائع إلى الســـوق المحلي على الإزالة الفورية لجميع القيود النقدية والكمية والفنية والإدارية غير الجمركية[5].

3- قيود العملة النقدية المتعلقة بإجراءات تحويل العملات والودائع بالنقد الاجنبي حيث تؤخذ أســـعار الصرف في الاعتبار لا سيما فيما تتعلق بشروط الأئتمان والإستيراد[6].

---

[1]- حربي محمد عريقات، مقالة بعنوان التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، مكتبة جابر الاحمد المركزية للنشر، مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلد 9، العدد عشرون، 2011، ص 9.

[2]- طلال ابو غزاله، تكلفة التجارة العربية البينية دراســـة تطبيقية للفترة (1995-2010)، جامعة الدول العربية،2014، ص 27.

[3]- صبرينة نغاق، مصدر سابق، ص 53.

[4]- تقي عبد سالم، مصدر سابق، ص 17.

[5]- صندوق النقد العربي (واخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2002ابو ظبي، ص 1.

[6]- صـغيرو عائشـة، دور التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصـادي العربي دراسـة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماسـتر للعلوم الاقتصـادية، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة محمد بوضـياف بالمسيلة، الجزائر، 2020، ص 44.

4- نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية إذ تعاني مؤســـســـات القطاع العام بشـــكل عام من نقص المعلومات الأقتصادية والتجارية المتعلقة بالقوانين والتشريعات التجارية المتعلقة بالأسواق العربية، ويعاني القطاع الخاص من نقص المعلومات الرسـمية عن التسـهيلات التجارية وأهمها الجمارك والتخزين والنقل والعبور وغيرها[1]، وأيضـا نقص في معلومات السـوق وأنماط الأسـتهلاك والمواصـفات والمعايير والجودة والنوعية عن الأسواق[2].

5-هناك عقبات أخرى وهي تتعلق بعدم القدرة على توفير بيانات وإحصـــاءات تجارية دقيقة في الوقت المناسب لإتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق، وأيضا المتعلقة بالنقل مثل التأخيرات المرتبطة بإجراءات العبور بين البلدان بسـبب تأشـيرات العبور، وتفتيش البضـائع في المراكز الحدودية وغيرها من الإجراءات المكلفة مثل حركة الشـاحنات وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة السـلع وبالتالي يؤدي إلى ضـعف موقعها التنافسـي مع بقية الدول[3].

6- تشـابه الهياكل الأقتصـادية والأجتماعية: أن تشـابه الهياكل الأقتصـادية والإنتاجية والأجتماعية في الدول العربية قد اثارت المخاوف من أنفتاح الأسـواق العربية على بعضـها البعض، وقد أدى التشـابه في هذه الهياكل إلى تشـابه في الصـناعات التصـديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول على زيادة صـادراتها، بالإضافة إلى زيادة أسعار صادراتها مقارنة بما يتم إستيراده من العالم الخارجي.

7-صعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول وصعوبة منح التأشيرات.

8- العجز المزمن في ميزان المدفوعات في بعض الدول، خاصة تلك التي لا تتمتع بقاعدة إنتاجية متينة، فضلاً عن أنخفاض حجم الأستثمار الأجنبي في معظم الدول، ويضاف إلى ذلك تفاقم ديونها الخارجية[4].

9- العوائق الخارجية: أغلب هذه العوائق تتمثل في الإرث الاسـتعماري في سـياقه التاريخي، والذي فرض من خلال المدة الاستعمارية على الدول النامية عموماً والدول خصـوصـاً نموذجاً للتقسيم المتخلف للعمل والعلاقات غير المتكافئة، ومن ثم تكريس دورهم ويضـعون أنفسـهم على هامش النظام الأقتصـادي العالمي الحالي الذي فرض وضـعا يشـكل تهديدا مزمنا للدول النامية بجعلها مصـدرة للمواد الخام ومسـتوردة للمواد

---

[1]- يوسـف مروش، تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المسـتدامة في الدول العربية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018، ص 120.

[2]- حيدر مراد، معوقات تعرقل التجارة البينية العربية، غرفة تجارة عمان للنشر،2017، ص2.

[3]- خالد محمد خليل منزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ،المنارة للاستشارات ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية ، ص 75.

[4]- خالد فيحان رجا، وعلي احمد درج، التجارة العربية البينية (الواقع، المعوقات والحلول)، جامعة الانبار، ص 12.

أو السـلع المصـنعة، فضـلا عن جعلها أرضـية للتبادل، وأن الروابط وأعتماد آليات جديدة لتحقيق تتمثل بالأنتماء إلى المجموعات الأقتصـــادية، مثل تقديم القروض والمســـاعدات المالية والفنية والأســـتثمارات المباشرة، فضـلا عن أعتماد سياسـات أقتصـادية وتجارية تعزز أستمرار الترابط العضـوي للدول مع الدول الرأسـمالية وهذا موضـوع خطير للغاية لأنه لا يعيق التجارة البينية العربية فحسـب، بل يتعدى إلى ترسـيخ وتعزيز التبعيـة الخـارجيـة للدول وتحويلهـا إلى دول متقدمـة، ومـا نعنيـه بـالعوائق الخـارجيـة هو مجموعـة العوائق السياسية والأقتصادية والعوامل التجارية التي تلعب دوراً سلبياً على التجارة البينية [1].

10- ضـعف الأداء الأقتصـادي : وكان ضـعف الأداء الأقتصـادي أحد العوائق التي تحول دون أسـتفادة المنطقة من الجوانب الإيجابية للعولمة، خاصة مع زيادة نمو التجارة العالمية بنسبة(8%) سنوياً[2].

11- تباعد السياسـات الأقتصـادية: تمارس بعض الدول سياسـات اقتصـادية وتجارية منفتحة على العالم الخارجي بأكمله ولا تمارس أي سيطرة على تحركات رأس المال، بينما تمارس دول أخرى سياسات حمائية فيما يتعلق بجميع وارداتها، خشـية المسـاس بمصـالح بعض أسـواقها المحلية، خوفاً من تأثر قطاعاتها الأقتصادية الداخلية للضرر، كما أغلقت بعضها أقتصاداتها وفرضت سيطرة كاملة على مواردها وفرضت قيودا على تجارتها الخارجية، وكذلك فرضـت رقابة صـارمة على عملية التحويل الخارجي وتحويل رأس المال[3].

خامساً: آليات تنمية التجارة البينية

1-تنمية التبادل التجاري البيني : يشـــهد العالم حاليا توجهاً قوياً نحو التنمية الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية، وحتى الدول الصـــناعية المتقدمة تتبنى مبدأ التنمية من خلال التجارة كبديل لبرامج المسـاعدة التي تقدم للدول النامية، مما لا شـك فيه أن إنشـاء منظمة التجارة العالمية والآليات التي أنبثقت عنها ما هي إلا تكريس لهذا الأتجاه وفي ضـوء هذه الأتجاهات تظهر الحاجة الى ضـرورة زيادة كميات التجارة البينية كنقطة دخول للتنمية[4].

---

[1]- وزارة التجارة، دراسات حول التجارة العربية البينية (الواقع والافاق)، العراق، العدد 42، 1987، ص 51.

[2]- عادل زغدي، دور التجارة البينية في نمو الصـــناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصـادية، كلية العلوم الاقتصـادية وعلوم التسـيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصـادية، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، الجزائر، 2012، ص 166.

[3]- طالب عوض، عامر باكير، تطور التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصـادي، الجامعة الاردنية، الاردن، 2004، ص 66.

[4]- بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصـادي دراسـة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، ماجستير في العلوم الاقتصـادية، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة محمد خيضـر بسكرة، 2013، ص 53.

2- التشجيع على إقامة المشاريع العربية الخاصة المشتركة: من المعروف أن الدول العربية أقامت العديد من المشـاريع المشـتركة مثل التعدين والنقل والملاحة وغيرها من المشـاريع، إذ تسـاهم هذه المشـاريع في تعزيز أواصر التعاون العربي[1]، ومع ذلك فإن أي شخص يحاول تقييم دور وتأثير هذه المشاريع سيلاحظ أن المشـاركة في هذه المشـاريع كانت محدودة في الغالب وان عملية التكامل التي تحققت من خلال تنفيذ المشـاريع تكون ضـيقة، لكن لم توضـع اسـتراتيجية لتنظيم العمل الاقتصـادي في وضـع خطط التكامل الاقتصادي[2].

3-قانون دعم الصـــادرات العراقي: في عام 1969 صـــدر أول قانون عراقي لدعم الصـــادرات بناء على طلب وزارة الأقتصاد، كان هدفها الرئيسي هو مساعدة المنتجات المنتجة محليًا على المنافسة في الأسواق العالمية لكن العيب في هذا القانون هو أنه بدلا من تقديم حوافز للمصدرين، فرضت نفقات على المنتجين المحليين تضاف إلى إجمالي تكاليف الإنتاج وهي:

1-رسم مفروض على رخص الإستيراد بنسبة لا تزيد على (1%) من قيمتها، ويجوز إستثناء بعض المواد وتحدد من هذا الرسم النسب والأستثناءات بقرار من الوزير.

2-ضـريبة تفرض على أسـعار المنتجات المصـدرة بنسـبة لا تزيد على (1%) من أسـعارها وتحدد ذلك المنتجات وطبيعتها ونسبة الرسم المفروضة عليها بقرار من الوزير.

3-رسـم يفرض على المواد والمنتجات المحلية بنسـبة لا تزيد على (5%) من سـعر السـوق وتحدد هذه المواد والمنتجات ونسـبة الرسـوم المفروضـة عليها بقرار من الوزير وتنشـر في الجريدة الرسـمية بعد موافقة مجلس الوزراء[3].

4- تحييد القضايا التكاملية عن الخلافات السياسية البينية: تعزيز التعاون في كافة المجالات وتفعيل دور المجتمع المدني، نظراً لدوره الفاعل في أي عملية أندماج، الأمر الذي يتطلب دعمه وإعطائه مســـاحة لحرية الحركة والمبادرة، والعمل على المســتويين الإقليمي والدولي وتقديم التنازلات من أجل تحقيق أهدافه لصالح التكامل الإقليمي للمنطقة[4].

---

[2]- نغاق صبرينة، مصدر سابق، ص 55.

[3]- صـفاء عبد الحسـين شـبيب، محاكاة دولية لسـياسـات تطوير التبادل التجاري في العراق الاشـكال والاليات، رسـالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2022، ص 112.

[4]- عادل زغدي، مصدر سابق، ص 181.

سادساً: أهم مؤشرات التجارة البينية:

1-معدل تغطية الصادرات للواردات البينية:

يعتبر معدل التغطية من المؤشـــرات التي تقيس كفاءة التجارة الخارجية لدولة ما وذلك من خلال تقدير نسـبة تغطية الصـادرات إلى الواردات، وأن زيادة هذه النسـبة لأعلى من (100٪) تشـير إلى أن هناك فائض في الميزان التجاري لأن قيمة الصـادرات كافية لتغطية نفقات الإسـتيراد وتوافر العملات الأجنبية، ويمكن قياسه بالمعادلة الرياضية التالية[1]:

معدل التغطية=الصادرات البينية/ الواردات البينية

2-الأنفتاح الأقتصادي:

كلما زادت نســبة التجارة البينية في الناتج المحلي الاجمالي كلما زادت درجة اعتماد الدول على نفســها وانخفض اعتمادها على الخارج، ويمكن قياسها بالمعادلة الرياضية التالية:

درجة الانفتاح الاقتصادي=التجارة البينية/الناتج المحلي الاجمالي

3-كفاءة أداء العمليات التصديرية:

كلما زادت نسـبة هذا المؤشـر دل على زيادة عدد المؤسـسـات التصـديرية التي تسـتخدم التجارة البينية، ويمكن قياسها بالمعادلة الرياضية التالية[2]:

كفاءة أداء العمليات التصديرية=التجارة البينية/الدخل القومي

4- مؤشر الميزة النسبية للصادرات السلعية في الدول :

يعتبر مؤشر الميزة النسبية للصادرات (RCA) من المؤشرات الهامة لقياس أهمية السلع المعنية لدولة ما في الأسواق العالمية، وتكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد، ويمكن قياسه بالمعادلة التالية:

$$RCAij = \frac{xij/Xi}{xwj/Xw}$$

[1]- يوسف مروش، مصدر سابق، ص 100.

[2]- محمود محمد فواز، وســـرحان احمد ســـليمان، التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية (رؤية تحليلية)، ط الاولى 2016، ص 38.

كما يحسب إلى جانب مؤشر (RCA) مؤشر التركز على النحو التالي:

$$H = \sqrt{(\frac{xi}{X})}\mathbf{2}$$

وتعني (x) صادرات الدولة من السلعة (i) ، و (X) إجمالي الصادرات السلعية، وتقع القيمة بين (0) و (1)، حيث يشير أرتفاع القيمة إلى تركز الصادرات السلعية، في عدد محدد من السلع.

5- **مؤشر أندماج الصادرات السلعية في الأسواق العالمية:** ويشير مؤشر أندماج الصادرات السلعية للتجارة البينية إلى مدى أندماج صادرات دولة مع الكتل الاقتصادية، وتنحصر قيمة المؤشر بين 0 و 1، ويكون الأندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة (1)، والعكس عندما تقترب قيمة المؤشر من (0)، ويمكن قياسها:

$$ITi = \frac{\sum(Xi + Mi) - \sum|Mi - Mi|}{\sum(Xi + Mi)}$$

حيث يشير (Xi) إلى صادرات الدولة من السلع (i) إلى الأسواق العالمية، بينما يشير (M) إلى واردات الدولة من السلع (i) من الأسواق العالمية[1].

[1]- احمد الشاذلي واخرون، مصدر سابق، ص 44.

ثامناً: طرق قياس التجارة البينية

1_ قانون نيوتن في الجاذبية:

في عـام (1687) اكتشـــف نيوتن (Newton) قـانون الجـاذبيـة العـام (Law of universal Gravitation) والذي ينص على أن كل كتلة في الكون تجذب أي كتلة اخرى بقوة تتناســـب طرديا مع حاصل ضرب الكتلتين وعكسيا مع مربع البعد بين مركزيها[1].

يتخذ نموذج الجاذبية أبســط أشــكاله وهو شــكل نموذج يطبق فيه التجارة بين البلدين بما يتناســب مع كتلتيهما، أي دخلهما القومي وعكسياً مع المسافة بينهما، حيث أشتق النموذج أسمه من علاقة مماثلة في الفيزياء النيوتينية وهو ما يفسـر الجاذبية، وأن ما يميز نموذج الجاذبية هو أنه لا يسـتند بتفسـيره للتجارة الثنائية على أفتراضـــات نظرية، ولكن على نوع من التقريب البديهي الذي أوضـــحه (ســـانســـو وغايران وسانز) علاوة على ذلك فإن معظم الدراسات التي أستخدمت نموذج الجاذبية لتفسير التجارة الثنائية كانت ناجحة وهو أمر نادر في الدراســات الاقتصــادية، ويعزو ديردورف نجاح معادلة الجاذبية إلى حقيقة أنها يمكن أن تفسر المشاكل العملية

مثل التجارة بين الدول الصـــناعية والتجارة داخل القطاعات ، وعدم وجود إعادة تخصـــيص كبيرة للموارد إلى مايلي تحرير التجارة ، والتي لا يمكن تفسيرها بالنظريات التقليدية للتجارة الدولية.

يعتمد اختيار نموذج الجاذبية على عدد من الأعتبارات:

اولاً: هو أن هذه النماذج تتميز بتقديم أقوى التفسيرات في الأقتصاد وبقدرة كبيرة على التفسير في المواقف المختلفة.

ثانياً: هو أنه غالبًا ما يستخدم لمقارنة التجارة داخل البلدان وبين البلدان.

ثالثاً: هو أنه يمكن إدراج عدد كبير من العوامل التي تزيد أو تقلل من تكاليف المعاملات، مثل المســـافة الطولية بين البلدان، ووجود لغة مشتركة، والأنتماء إلى تاريخ أستعماري مشابه، والحدود المشتركة، كونها دولًا محظورة على أراضيها ومدى التقلب في سعر الصرف وغيرها[2].

[1]- مهدي ســـهر غيلان، تقييم التجارة العربية البينية باســـتعمال نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (9) العدد(4) لسنة 2007، ص 192.
[2]- محمد محمود الامام ورانيا مينسي واخرون، مصدر سابق، ص 214.

2-نموذج أسلوب المستخدم المنتج:

يرجع ظهور هذا النموذج إلى عالم الأقتصـادي الدكتور فرانسـوا كيناي رائد مدرسـة الطبيعيين، الذي قدم طريقته في تحليل الجدول الأقتصـادي عام 1758 ، ثم طور هذا الأسلوب الأقتصـادي كارل ماركس عام 1871، من خلال تحليلاته للعلاقات الإنتاجية والطبيعية التي تكمن وراء هذه العلاقات في نموذج يسـمى (تكرار الإنتاج البسـيط والموسـع)[1]، ثم نشـر هذا النموذج على هيئة بحث، وفي عام 1941 نشـر العالم ليونتيف أول كتاب يحتوي على النموذج وتفاصيله مع تطبيقه على الأقتصـاد الأمريكي تحت عنوان هيكل الأقتصـــاد الأمريكي من هذا، نلاحظ أن هذا النموذج وهو عبارة عن جدول قد تم تسـميته بنموذج المنتج المســـتخدم، وكذلك نموذج المدخلات والمخرجات[2]، يكون تحليل المدخلات والمخرجات من جزأين هما بناء جدول المدخلات والمخرجات وكذلك أستخدام النموذج في التحليل الاقتصـادي[3]، وأن مفهوم أسلوب المستخدم المنتج هو عبارة عن جداول تحتوي على القيود الحسابية للمبادلات من بيع وشراء والتي تجري بين المنتجين لمنتجاتهم وذلك لغرض الأسـتخدام الوسـيط وما يذهب من هذا الإنتاج لغرض تلبية الطلب النهائي[4].

أما أهم الأفتراضات التي يقوم بها النموذج هي:

1_ المخرجات المستخدمة كمدخلات وسيطة للقطاع نفسه أو كمدخلات وسيطة للقطاعات الأخرى[5].

2_ المخرجات تستخدم كمنتج نهائي للأستهلاك المحلي والتصدير ويسمى الطلب النهائي.

3- أن فرض الأضـــافة إي أن يعادل الدور النهائي لممارســـة أنواع الإنتاج المختلفة تســـاوي مجموع التأثيرات المنفصلة وأن هذه الفرضية تستبعد وجود المدخرات والأضرار الخارجية[6].

---

[1]- حنين جليل ابراهيم، استخدام اسلوب المدخلات والمخرجات في قياس فاعلية الانفاق العام على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي ، رسالة ماجستير اقتصاد، جامعة كربلاء، سنة 2022، ص 7.

[2]- عدنان كريم نجم الدين ،الاقتصاد الرياضي مدخل كمي تحليلي، دار وائل للنشر، عمان، ط الثالثة، 2009، ص 110.

[3]- Wassily Leontief, input-output economics, second edition Oxford University press, 1986, p19.

[4]- شـهلة عبد الرزاق وبشـير عقراوي واخرون، دراسـة تشـابك الغابات مع القطاعات الاقتصـادية في كل من ويلز وكندا باستخدام اسلوب المستخدم المنتج، مجلة زراعة الرافدين ، النشر جامعة الموصل ، كلية الزراعة والغابات، المجلد 35 ،العدد4، 2007، ص 11.

[5]- H. B. Chenery and P. Clark, "Inter Industry Economics", New York, John Welly, 1959, P66.

[6]- حنين جليل ابراهيم الصواف، مصدر سابق، ص 10.

الفصل الثاني

تحليل التجارة البينة بين العراق ودول الجوار للمدة

(2004-2021)

المبحث الأول:

التوزيع الجغرافي للتجارة البينية بين العراق ودول الجوار

المبحث الثاني:

التركيب السلعي للتجارة البينية بين العراق ودول الجوار

تمهيد

تؤدي التجارة البينية دورا مهما وحيويا في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية ولها أهمية كبيرة، لأنه يلعب دوراً أساسياً في نموها الاقتصادي ويشكل جزءاً مهماً من الدخل القومي، ولاسيما في الدول التي تتمتع اقتصاداتها بفوائض إنتاجية كبيرة، مثل الدول المتقدمة، والتي تسعى بالتالي إلى تصريفه وتسويقه في الأسواق ، إذ إن التجارة البيئية هي إحدى حلقات التجارة الخارجية، والتي من خلالها يمكننا الحصول على ما نحتاجه من الدول الأخرى لمواصلة عملية الإنتاج والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي، أما بالنسبة للدول النامية فأنها من خلال التجارة الخارجية أن تحصل على السلع ورؤوس الأموال والتكنولوجيات والسلع الوسيطة والمواد الأولية الصناعية اللازمة لتحقيق برامجها التنموية والاجتماعية، فضلا عن السلع المختلفة الأخرى التي تحتاج إليها.

في هذا الفصـــــل ســـــيتم التطرق إلى تحليل التجارة البينية بين العراق ودول الجوار وهي كل من (السـعودية، سـوريا، الأردن، الكويت، تركيا، إيران، لما لها من تأثير على بعض المتغيرات الاقتصـادية الكلية كالصادرات والاستيرادات، والميزان التجاري العراقي مع دول الجوار، إذ تم اعتماد معدلات النمو في عملية التحليل، ويتناول هذا الفصـــل في المبحث الأول التوزيع الجغرافي للتجارة البينية بين العراق ودول الجوار للمدة 2004–2021، بينما يتضـمن المبحث الثاني التركيب السـلعي للتجارة البينية بين العراق ودول الجوار.

المبحث الاول

التوزيع الجغرافي للتجارة البينية بين العراق ودول الجوار للمدة 2004-2021

تحتل التجارة البينية مكانة بارزة في النشـاط الاقتصـادي بشـكل عام، حيث تلعب دورا هاما في تلبية احتياجات البلاد التي لا تتوفر محليا من خلال الواردات، كما أنها تسـعى جاهدة لبيع المنتجات الفائضـة من خلال الصـادرات لذلك يمكن القول إن التجارة البينية لها أهمية كبيرة، لأنها ساعدت العديد من الدول لتحقيق النمو الاقتصادي لدولهم ومن خلال ذلك سنوضح هيكل التجارة البينية على النحو الآتي:-

المطلب الأول: الاتفاقيات التجارية بين العراق ودول الجوار

تمثل العلاقات الأقتصـادية بين الدول العربية إحدى الخصـائص والمبادئ الأسـاسـية الهادفة إلى إنشـاء جامعة الدول العربية في ضـوء العولمة، فيشـهد العالم تطورات وأحداث اقتصـادية جذرية وينعكس ذلك في العديد من المفاهيم الاقتصـادية والتجارية التي تتطلب جهودا كبيرة لتعزيز العمل العربي المشـترك لتحقيق التكامل ولا ســـيما في مجال التجارة البينية وحيث كانت خطوات التكامل بطيئة ومحدودة فإن الخطوات تتسـارع لتحقيق العولمة وتأسـيس المنظمات التي تخدمها[1]، وكذلك شـهد العالم نموا مطردا في التكتلات الاقتصـــادية، مما كان له تأثير واضـــح على تطور العلاقات التجارية بين دول هذه الكتل رغم ضـــخامة العلاقات التجارية بين دول هذه الكتل، والعوامل التي تملي إقامة علاقات تجارية قوية بين الدول العربية، بما في ذلك العوامل الطبيعية مثل الجوار والتجاور وما يترتب على ذلك من انخفاض في تكلفة عملية النقل والعوامل الإدارية التي تؤدي إلى تعزيز التجارة البينية وإعطاء المنتجات العربية ميزة الأولوية في العمليـة التجـاريـة[2]، بعـد عـام 2003 أبرمـت الحكومـة العراقيـة الأولى ثم الحكومـات الأخرى حتى الانتخابات التي جرت في (7 / آذار / 2010) العديد من الاتفاقيات الاقتصـــادية والتجارية الثنائية مع دول عربية وأجنبية، ولا شـك أن بعضـها فشـلت الاتفاقيات فيها، وفي كثير من الحالات يعود الأمر إلى الوضع السياسي غير المستقر في العراق وليس لأسباب اقتصادية فقط[3]، ومن اهم الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين العراق والدول العربية هي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تم إقرار إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في العام 1997 وتم تحديد بداية التنفيذ في 1-1-1998 ويشـمل (14) بلدا

[1]-صبرينة نغاق، مصدر سابق، ص 19.

[2] - ماهر صـــبري وعلي العبيدي، تحديد السـمات الاسـتراتيجية للتجارة العربية البينية 2010، كلية الادارة الاقتصـــاد، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والعشرون 2011، ص 19.

[3]- عبد الهادي حســون، الاتفاقيات الخليجية العراقية في وزارة التجارة ، قســم العلاقات الدولية، مجلة الكوت للاقتصـــاد والعلوم الادارية، المجلد13، العدد41، 2015، ص1.

عربياً على أن تكون المرحلة الأولى من التنفيذ مرحلة انتقالية تستمر لعشر سنوات تنتهي في العام 2007 ثم أختصـــرت وأنتهت في العام 2005 حيث بدأ التطبيق الكامل للاتفاقية، ويملك برنامج نافتا* جداول والتزامات أكثر تحديداً من المحاولات السـابقة، وتتعلق التشـريعات الرئيسـية للاتفاقية بعملية إزالة التعرفة الجمركية والعوائق غير التجارية أمام السلع المصنعة بين الدول الأعضاء فيها، أما السلع الزراعية فقد تم معاملتها معاملة خاصـة إذ سـمح لكل بلد باسـتثناء 10 سـلع زراعية على الأكثر من التخفيض التدريجي وذلك خلال ذروة الإنتاج على أن يتم تخفيض عددها خلال المدة الانتقالية أيضاً، وتم تحديد قواعد المنشأ على أساس أن يتم إنتاج نسبة(40%)من قيمة المنتج في بلد المنشأ، والقسم الأخير من الاتفاقية يتعلق بالتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وكذلك السـماح بتأخير التخفيض للدول العربية الأقل نموا، وأن هذه المحاولة الجديدة للتعاون الإقليمي بين الدول العربية بدت كأنها الرد العربي على التأثيرات السـلبية للمبادرة الأوروبية التجارية الإقليمية مع الدول العربية[1]، وتأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أنها سـوف توفر نوعاً من التوازن والتكامل الاقتصـادي العربي من خلال فتح الأسـواق العربية، والأنفتاح على الأقتصـاد العالمي بمختلف التكتلات التجارية الدولية وخاصـة الأتحاد الأوروبي، كما أن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية التي تمهد لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسـوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المسـتثمرين المحليين والأجانب وتسهل تدفق الأستثمار بين الدول الأعضاء وتجذب الأستثمارات المباشرة من الخارج وتمكن من الأستفادة من كبر حجم الأسواق العربية وقيام أسـتثمارات عربية مشـتركة، وأسـتقطاب مشـاريع نقل التكنولوجيا مما يسـاهم في عملية النمو والتنمية العربية التي سـتؤدي في النهاية إلى تحقيق السـوق العربية المشـتركة، وبحلول عام 2005 بدأ التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد إزالة كافة الرسـوم الجمركية والرسـوم والضـرائب ذات الأثر المماثل على الواردات من الدول العربية الأعضـاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي (المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، السودان، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب اليمن)، وإزالة كافة العوائق غير التجارية جزئياً، إذ مهد تطبيق الاتفاقية على السـلع الزراعية والصـناعية لمزيد من المفاوضـات في القطاعات المختلفة[2]، وتتناول المفاوضـات العربية التجارية حالياً مواضـيع تجارة الخدمات الأبحاث والتعاون التكنولوجي وحقوق الملكية الفكرية، وكانت نافتا تشـجع الدول العربية

---

[1]- تقي عبد سالم، مصدر سابق، ص 25.

[2]- محمود ببيلي، هاجر بغاصة، اثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، ورقة عمل رقم 40، قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008، ص 4

*برنامج نافتا: تضـم هذه الاتفاقية كل من الولايات المتحدة الامريكية والمكسـيك وكندا، وتم العمل بهذه الاتفاقية في 1994/1/1.

على عقد اتفاقيات ثنائية بين الدول الأعضـــاء إذا كان من شـــأن ذلك أن يســـرع التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال المدة الأنتقالية، وان الفوائد المتوقعة من هذه الاتفاقية هي أيضاً أهداف بعيدة المدى، من المتوقع من أعضـــاء نافتا أن يزيدوا التجارة الإقليمية بفضـــل إزالة العوائق التجارية كما يتوقع أن تتحسـن كفاءة الإنتاج عن طريق الاسـتفادة من الميزة النسـبية في الإنتاج واقتصـاديات السـعة، بالمقابل سيزداد التنافس في الأسواق المحلية مع تنوع إنتاجي أكبر أمام المستهلك وأسعار أدنى فضلاً عن تحسين مجالات التجارة عن طريق خفض أسـعار الأسـتيراد وأخيرا يجب أن تسـاعد نافتا على زيادة النمو الأقتصـــادي من خلال التأثيرات الديناميكية للتكامل الإقليمي[1]، وان الاهمية التي حصـــلت من إنشـــاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي:

أ–زيادة القدرة العربية على مواجهة التكتلات الأقتصـادية العالمية وتحقيق مسـتوى أفضـل من المنافسـة

ب–تحسـين التجارة بين الدول العربية، خاصـة أن هذه التبادلات لا تمثل سـوى نسـبة ضـئيلة تبلغ نحو (10%) فـــي إجـــمـــالـــي تـــجـــارة الـــدول الـــعـــربـــيـــة.

ج– حيث تصـل نسـبة هذه التجارة البينية حوالي (70%) من إجمالي التجارة، حيث أصـبحت التكتلات الأقتصـــــادية الـدوليـة المحرك لنمو التجـارة البينيـة في هـذه التكتلات دول الأتحـاد الخـارجي.

ء_ وهي تنظر إلى التوســـع في الســـوق كهـدف لتحســـين مســـاراتهـا التنمويـة.

هـ– تتجه معظم الدول العربية إلى تطبيق آليات الســوق وتبني ســياســة بتحرير الأقتصــادي والأنفتاح وإعطاء دور متميز للقطاع الخاص.

و_ إنشـــاء منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى هو جزء من أحكام وترتيبات الدول المطالبة بالتحرير التجارة في الســـلع والخدمات دون كافة القيود الجمركية وغير الجمركية في إطار النظام التجاري العالمي.

ز_ الأســـتفادة من الأســـتثناء الذي توفره منظمة التجارة العالمية لشـــرط الدولة الأكثر رعاية للكتل الأقتصـادية، بما في ذلك مناطق التجارة الحرة، ولذلك إذا رغبت الدول العربية في تبادل أفضـليات تجارية معينة مع بعضـــه البعض، فيجب عليها إنشـــاء منطقة تجارة حرة عربية خلال المدة الزمنية التي تحددها المنطقة[2].

[1]- اتحاد الغرف العربية، https://uac-org.org/ar/Interactive

[2] -صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، للسنوات متعددة

جدول(1)

الأتفاقيات المعقودة بين العراق ودول الجوار

اسم الأتفاقية	مكـان وتـاريخ وتوقيع الأتفاقية	نبذة مختصرة عن الأتفاقية	الموقف النهائي للأتفاقية
اتفـاقيـة لإقـامـة منطقـة التجـارة الحرة بين العراق والاردن.	وقعت عام / 2013		غير مفعلة.
اتفاقية تجارية بين العراق وإيران	مفعلة	وقعت هذه الاتفاقية لغرض توسـيع وتطوير العلاقات التجـاريـة والاقتصـاديـة والسـعي إلى تنمية وزيادة حجم التبـادل التجـاري بين الجانبين	عقدت اللجنـة العراقيـة – الإيرانية المشـتركة دورتها الثالثة في بغداد للفترة من 2015/10/2-8
اتفاقية التعاون الاقتصادي والـفـنـي مـفـعـلـة بـيـن جمهورية العراق وتركيا	مفعلة	تمخضـت عنها اللجنـة الـعـراقـيـة – الـتـركـيـة المشتركة	عقدت اللجنـة العراقيـة – التركية | المشـتركة دورتها الثـامنـة عشـر في انقرة للفترة من 2018/4/5-3
اتفاقية شـراكة اقتصـادية شاملة في عام 2009بين جمهورية العراق وتركيا	غير مفعلة	وقعـت عـام 2009 من اجـل تعميق وتوسـيع العلاقـات الثنـائيـة بين البلدين	عدم مصادقة مجلس النواب العراقي عليها لعدم تضمينها فقرة تتعلق بالتعاون في مجال المياه المشتركة بين البلدين

المصدر: وزارة التجارة العراقية، نقطة تجارة العراق الدولية، https://iitp.mot.gov.iq

المطلب الثاني: تحليل التجارة البينية

اولاً: تحليل التجارة البينية بين العراق والسعودية للمدة 2004-2021

1-تحليل صـادرات العراق الى السـعودية: تعرف الصـادرات المنظورة بأنها المحور الرئيسـي لصـياغة السـياسـات الاقتصـادية وأحد أهم مصـادر الإيرادات الأجنبية التي تقلل الضـغط على ميزان المدفوعات وتخلق فرص العمل، وتهدف استراتيجية نمو الصـادرات لأي بلد إلى تزويد المنتجين من خلال سياسات اقتصـادية وحكومية متطورة، بقدرة متزايدة على إنتاج السـلع والخدمات القادرة على المنافسـة في السـوق العالمية[1]، يوضـح الجدول(2) أنه في سـنة 2004 لم تسـجل صـادرات العراق إلى السـعودية ، بينما في سـنة 2005 لم تسـجل أي قيمة لصـادراتها، وأن معدل النمو السـنوي بنسـبة (0.1-%)، ويرجع ذلك إلى أنعدام الأمن وتوقف معظم المشـاريع الإنتاجية وسـوء نوعية منتجاتها الصـناعية مما أدى إلى أنخفاض كبير في صـــادراتها، ثم بعد ذلك بدأت ترتفع قيمها في ســـنتي (2006,2007)، إذ بلغت على التوالي (314,100، 490,588)مليون دينار، وبلغ معدل النمو الســنوي على التوالي (0، 56.19%)، ويرجع ذلك الى الأرتفاع الملحوظ في أسـعار النفط في السـوق العالمي[2]، ثم أنخفضـت قيمها من سـنة 2008 حتى سنة 2011، بسبب أنخفاض الطلب على النفط، أضافة الى أنخفاض مؤشر الأنفتاح التجاري[3]، ثم أرتفعت قيمتها في سـنة 2012 حيث سـجلت 216,874مليون دينار، وذلك بسـبب أنعكاس زيادة إنتاج النفط والانتعاش في أسـعار النفط، فضـلاً عن ذلك نمو في القطاعات الغير النفطية[4]، ولكن من سـنة 2013 وصـولاً إلى سـنة 2020 لم تسـجل أي قيمة لصـادراتها، ويعود ذلك إلى انخفاض اسـعار النفط، نتيجة تراجع النمو في الطلب على النفط، فضـلاً عن زيادة المعروض منه[5]، وكذلك بسـبب اثر جائحة كورونا التي أثرت في أقتصـاد البلاد، مما أدى إلى أنخفاض الطلب على الصـادرات، بينما في سـنة 2021 أرتفعت قيمة صـادراتها وبلغت 1,200مليون دينار، ويعود ذلك إلى تعافي الأقتصـاد من أثر جائحة كورونا.

---

[1] - Grwth Rahmije Mustafa Topxhi, Florentina Xhelili Krasniqi, (Foreign Trade and Economic in Kosovo:Trends and some Eatures), International Journal of Economics and Management Sciences, VOL.1,N05,2011pp 97-107.

[2]- اعداد مركز الدراسات والبحوث، تقرير حول تطورات الاقتصاد السعودي خلال العام 2007، النشر غرفة الشرقية، سنة 2018، ص 4.

[3] - اروى عبدالله، وسارة ناصر، اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020، ص 12.

[4] - اقتصاديات شهري المملكة العربية السعودية، الراجحي المالية، http://content.argaam.com

[5] - وزارة الاقتصاد والتخطيط ، تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014، ص 59.

2-**تحليل إســتيرادات العراق من الســعودية:** تعتبر الإســتيرادات العنصــر الثاني في التجارة الخارجية، وتتمثل ميزة الواردات في أنها توفر وسيلة يمكن من خلالها الحصـول على السـلع الاجنبية المختلفة التي لا تتوفر محليا، أو لا يتم إنتاجها محليا بكميات كافية، أو يتم الحصـول عليها بتكلفة اقتصـادية أقل، وإن زيادة الواردات مع دول الجوار على نطاق واسع يعني أن حجم الإنتاج المحلي لا يستطيع تلبية احتياجات المســتهلك وبالتالي يبطئ من تطور قطاع الإنتاج المحلي بســبب زيادة الاســتيرادات[1]، من خلال الجدول(2) يتضـح ان قيمة الاستيرادات خلال السنوات (2004,2005,2006) لم تسجل أي قيمة لها، لكن في ســنة 2007 ســجلت اعلى قيمة لها حيث بلغت(994,551) مليون دينار، وذلك بســبب ان الواردات تذهب للاسـتهلاك مباشـره او بشـكل مواد وسـيطة للصـناعة، واضـافة الى انخفاض الرسـوم الجمركية المفروضـــة على الواردات، مما ادى الى زيادة الواردات[2]، بينما في ســنة 2008 شــهدت انخفاض في اســتيراداتها حيث بلغت(161,103) مليون دينار، وبلغ معدل النمو الســنوي بنســبة(83.80-%)، ثم عاودت للارتفاع وبشكل مستمر خلال السنوات (2009,2010,2011)، حيث شهدت قيمها على التوالي(265,345، 352,942،777,874) مليون دينار، وان معدل النمو السنوي(64.71، 33.01، 12.04%)، بسبب رفع القيود عن الواردات من مختلف السلع نتيجة تراجع القطاعات الإنتاجية المحلية لتلبية الطلب المحلي، ولكن انخفضــت قيمتها في ســنة 2012 وبلغت 314,278 مليون دينار، وان معـدل النمو الســنوي(59.59-%)، ثم عـاودت الأرتفـاع وبشــكـل مســتمر خلال الســنوات(2013,2014,2015)، وذلك يرجع الى اســتمرار تنفيذ اعمال البنية التحتية والنمو القوي للأســتهلاك المحلي وتمثلت بالآت وأجهزة ومعدات كهربائية ومواد غذائية ومنتجات كيمياوية ومعدنية ومنسوجات وملابس ومعدات نقل وسلع اخرى[3]، بينما في سنة 2016 سجل انخفاض في إستيراداتها إذ بلغت قيمتها(273,941) مليون دينار، وبلغ معدل النمو الســنوي بنســبة(33.75-%)، ويرجع ذلك إلى ضعف مرونة الواردات السعودية لطبيعة هيكلها الذي يظهر تبعية الاقتصاد السعودي للخارج بشكل كبير، ولكن عاودت للأرتفاع مرة أخرى وبشـكل متواصـل في السـنوات(2017,2018,2019)، إذ بلغت قيمها على التوالي(339,652، 590,346، 689,990) مليون دينار، وسجل معدل النمو السنوي على التوالي بنســبة(23.99، 73.81، 16.88%)، بينما في ســنتي(2020,2021) شــهدت انخفاض في قيم

[1]- عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاداب والعلوم الانسانية، 2004، ص 15.

[2]- وزارة الاقتصـاد والتخطيط، احصـاءات الواردات، المملكة العربية السـعودية، احصـاءات التجارة الخارجية، 2005، ص 4.

[3]- وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014 ، ص 52.

اســـتيراداتها فبلغت قيمها على التوالي(265,626، 257,477) مليون دينار، وان معدل النمو الســـنوي بنسبة (61.50-%، 3.07-%)، وذلك بسبب انخفاض معظم القطاعات نتيجة أثر جائحة كورونا.

3-**تحليل الميزان التجاري العراقي مع الســعودية:** يعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشـرات الاقتصـادية، ويعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين الصـــادرات والواردات، ويتكون الميزان التجاري من الصـــادرات والواردات المنظورة وتظهر القيمة النقدية للصادرات من السلع في الجانب الدائن من الرصيد والواردات في الجانب المدين، ويظهر الميزان التجاري في حالة عجز عندما يصـبح قيمة صـادرات الدولة أقل من حجم الواردات أو لا يغطي حجم الواردات وهو من ثم مؤشـر على انخفاض القدرة التنافسـية للبلاد في مواجهة المنتجات الأجنبية، مما يؤدي إلى اســـتنزاف الاحتياطيات النقدية للبلاد الخارجية، في حين أن الميزان التجاري يكون لصـــالح الدولة إذا كان هناك فائض تجاري، أي زيادة في صـــادرات البلاد مقارنة بوارداتها استنادا إلى التطورات الملحوظة في قيم الصـادرات والواردات، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) يتبين أن الميزان التجاري العراقي يعاني من عجز مع السعودية أي أن الميزان التجاري العراقي يكون في حالة عجز متزايد بســـبب أتســـاع الفجوة بين الصـــادرات والواردات، إي أن الإســـتيرادات أكبر من الصادرات[1]، حيث شـهد الميزان التجاري العراقي مع السعودية في سنة2005، 2006 فائض حيث بلغ(314,100)، لأن الصـــادرات أكبر من الواردات، لكن في ســـنة 2007 شـــهد الميزان التجاري العراقي عجز حيث بلغ(503,963-)، بينما حقق الميزان التجاري العراقي فائض في ســـنة 2008 حيث بلغ(113,530) مليون دينار، ولكن بالنسـبة لبقية السـنوات من 2009 وصـولاً الى سـنة 2021 شـهد الميزان التجاري العراقي مع الســـعودية عجز، ومن خلال متابعة تطور الميزان التجاري العراقي مع الســـعودية نلاحظ أنه وصـــل إلى عجز طوال فترة الدراســـة، وأن هذا العجز نتج عن الظروف التي أحاطت بالعراق من حروب وحصـــار اقتصـــادي مما أدى إلى ضـــعف أو عقوبات اقتصـــادية لتوقف شـــبه كامل للتجارة الخارجية.

[1]- رضـا البدوي، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصـري وسـعر الصـرف، مجلة التنمية والسياسـات الاقتصـادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الاول، الكويت، 2023، ص 87.

جدول (2)

تطور قيمة صادرات وإستيرادات العراق مع السعودية للمدة 2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالإسعار الجارية

السنوات	اجمالي صادرات العراق الى السعودية	معدل النمو السنوي %	اجمالي إستيرادات العراق من السعودية	معدل النمو السنوي%	الميزان التجاري العراقي مع السعودية
2004	0		0		0
2005	0	(0.1)	0	0	0
2006	314,100	0	0	0	314,100
2007	490,588	56.19	994,551	0	(503,963)
2008	274,633	(44.02)	161,103	(83.80)	113,530
2009	0	(0.01)	265,345	64.71	(265,345)
2010	0	0	352,942	33.01	(352,942)
2011	0	0	777,874	12.04	(777,874)
2012	216,874	0	314,278	(59.59)	(97,404)
2013	0	(0.01)	391,265	24.49	(391,265)
2014	0	0	353,301	(9.70)	(353,301)
2015	0	0	413,481	17.03	(413,481)
2016	0	0	273,941	(33.75)	(273,941)
2017	0	0	339,652	23.99	(339,652)
2018	0	0	590,346	73.81	(590,346)
2019	0	0	689,990	16.88	(689,990)
2020	0	0	265,626	(61.50)	(265,626)
2021	1,200	0	257,477	(3.07)	(256,277)

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على المصادر التالية:

-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء، احصاءات التجارة الخارجية، لسنوات مختلفة 2004-2021.

-تم استخراج معدل النمو والميزان التجاري من قبل الباحثة.

-تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون: Gr=(pt- p0)\pt* 100.

-تم احتساب الميزان التجاري من خلال الفرق بين الصادرات والاستيرادات.

- النسب داخل الاقواس تكون سالبة.

شكل (4)

تطور قيمة صادرات وإستيرادات العراق مع السعودية للمدة 2004-2021

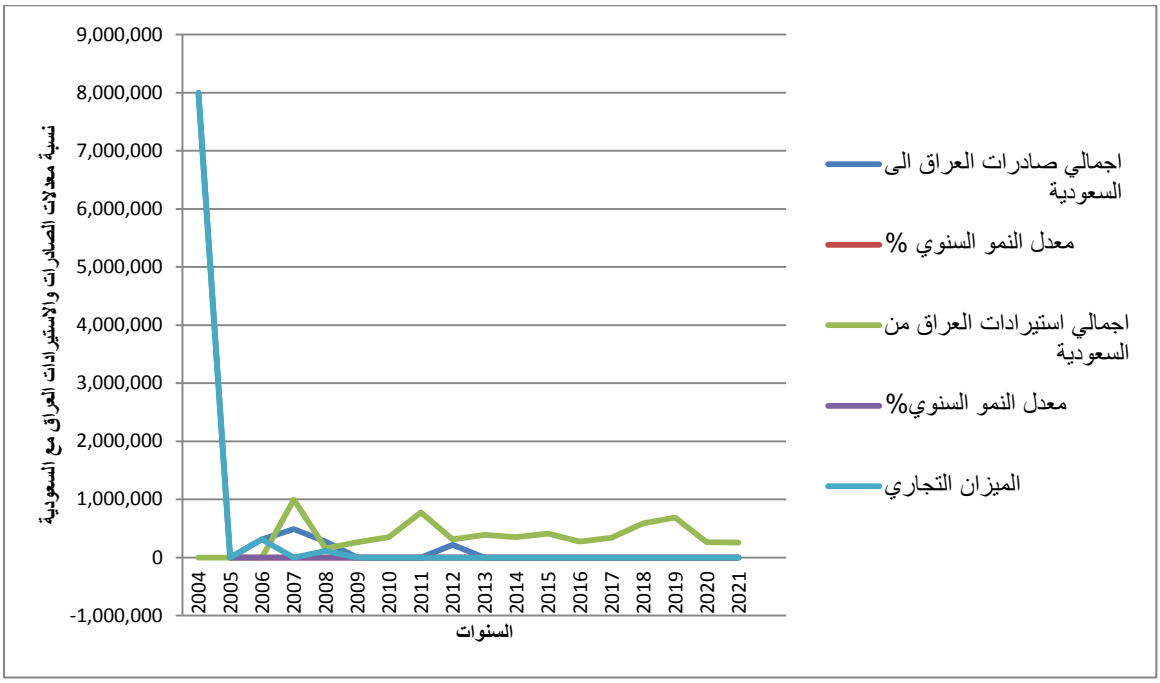

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2)

ثانياً: تحليل التجارة البينة بين العراق والكويت للمدة 2004-2021

1-**تحليل صادرات العراق إلى الكويت:** نلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) أن قيم الصادرات من العراق للكويت، من سنة 2004 ولغاية سنة 2008 بدأت قيم صادراتها بالأنخفاض وبشكل مستمر، حيث بلغت قيمها على التوالي(133.5، 190,000، 49,111، 0، 160,954) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي على التوالي بنسبة(34.48-%، 74.15-%، 0.01-%)، نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات، ولكن من سنة 2009 حتى سنة 2018 لم تسجل أي قيمة لصادراتها، ويرجع ذلك إلى حدوث الأزمة المالية العالمية، بينما في سنة 2019 سجلت أعلى قيمة لصادراتها حيث بلغت (455,070) مليون دينار، وذلك يرجع إلى زيادة انتاج النفط وأرتفاع اسعاره، وبسبب ذلك خططت الحكومة الى توسيع انتاج النفط من خلال اشراك شركات النفط الاجنبية[1]، ولكن في سنة 2020 لم يسجل أي قيمة لصادراتها، نتيجة دخول جائحة كورونا، ثم ارتفعت قيمتها في سنة 2021 حيث بلغت (147.2) مليون دينار، ويعود ذلك إلى تحسن القطاعات الاقتصادية.

1 - Ebrahim Mirza, Oil Exports, Non-Oil Exports and Economic Growth: A Time Series Analysis of Kuwait (1970-2004), Kansas State University Manhattan, Kansas, 2007, p. 10

2-**تحليل إستيرادات العراق من الكويت:** من خلال بيانات الجدول(3) يتضح لنا ان قيم إستيرادات العراق من الكويت في السنوات(،2005,2006) لم تسجل أي قيمة لها، ويعود ذلك إلى الظروف الأقتصادية والسياسية، ثم أرتفعت وبشكل مستمر في سنتي(2007,2008)، إذ سجلت على التوالي(684,678، 729,222) مليون دينار، ويرجع ذلك إلى اعتمادها بشكل خاص على إستيرادات المنتجات الغذائية والسلع الأستهلاكية والمنتجات شبه النهائية، وأن معدل النمو السنوي لسنة 2008 بنسبة(6.51%)، ولكن عاودت للأنخفاض في سنة 2009 إذ بلغت إستيراداتها(203,801) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة (72.05-%)، ثم عاود الأرتفاع مرة أخرى في سنة 2010 وبقيمة(768,927) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(27.73%)، لتلبية أحتياجات الطلب المحلي، ولكن في سنتي 2011,2012، شهدت أنخفاض في قيمها حيث بلغت (482,508، 267,877)، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة على التوالي (37.25-%،44.48-%)، ثم سجلت أرتفاع في سنة 2013 إذ بلغت (359,635.70) مليون دينار، ولكن شهدت أنخفاض في السنوات (2014,2015,2016,2017,2018,2019)، نتيجة تنفيذ مشاريع كبيرة في البلاد وارتفاع الطلب على الأستهلاك الخاص[1]، ثم عاودت للأرتفاع في قيمتها في سنة 2020 حيث بلغت(515,227) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي 26.45%، نتيجة دخول جائحة كورونا، وبالإضافة إلى القيود التي وضعتها منظمة أوبك على إنتاج النفط، بينما في سنة 2021 شهدت انخفاض في إستيراداتها وبقيمة(105,828) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بنسبة (79.46-%).

3-**الميزان التجاري العراقي مع الكويت:** من خلال تحليل بيانات جدول (3) نلاحظ أن الميزان التجاري العراقي يعاني من عجز مع الكويت بسبب أتساع الفجوة بين الصادرات والأستيرادات، إذ شهد فائض في الميزان التجاري في السنوات (2004,2005,2006)، حيث بلغ على التوالي (290,000، 190,000، 49,111)، لأن الصادرات أكبر من الواردات، ولكن سجل عجز في الميزان التجاري من سنة 2007 وصولاً إلى سنة 2018، وذلك لأن الواردات أكبر من الإستيرادات، أما في سنة 2019 شهد فائض في المزان التجاري، بينما في سنتي (2020,2021)، سجل عجز في الميزان التجاري، إذ شهد الميزان التجاري العراقي مع الكويت عجز، ومن خلال دراسة تطور الميزان التجاري العراقي مع الكويت نلاحظ أنه وصل إلى عجز طوال مدة الدراسة، وأن هذا العجز نتج عن الظروف الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

[1]-التمويل التجاري في الكويت نقطة انطلاق للتنويع الناجح، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مطبوعات للأمم المتحدة الأسكو، بيروت، لبنان، ص 7.

جدول(3)

تحليل صادرات وإستيرادات العراق مع الكويت للمدة 2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالاسعار الجارية

السنوات	إجمالي صادرات العراق الى الكويت	معدل النمو السنوي %	إجمالي إستيرادات العراق من الكويت	معدل النمو السنوي%	الميزان التجاري العراقي مع الكويت
2004	133.5		3963		290,000
2005	190,000	(34.48)	0	0	190,000
2006	49,111	(74.15)	0	0	49,111
2007	0	(0.01)	684,678	0	(684,678)
2008	160,954	0	729,222	6.51	(568,268)
2009	0	(0.01)	203,801	(72.05)	(203,801)
2010	0	0	768,927	27.73	(768,927)
2011	0	0	482,508	(37.25)	(482,508)
2012	0	0	267,877	(44.48)	(267,877)
2013	0	0	359,635.70	34.25	(359,636)
2014	0	0	206,308.30	(42.63)	(206,308)
2015	0	0	206,801.70	(0.32)	(206,802)
2016	0	0	137,846	(33.34)	(137,846)
2017	0	0	179,517	30.23	(179,517)
2018	0	0	140,032	(21.99)	(140,032)
2019	455,070	0	141,349	0.940	313,721
2020	0	(0.01)	515,227	26.45	(515,227)
2021	147.2	0	105,828	(79.46)	(105,681)

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على المصادر السابقة.

شكل (5)

تحليل صادرات وإستيرادات العراق مع الكويت للمدة 2004-2021

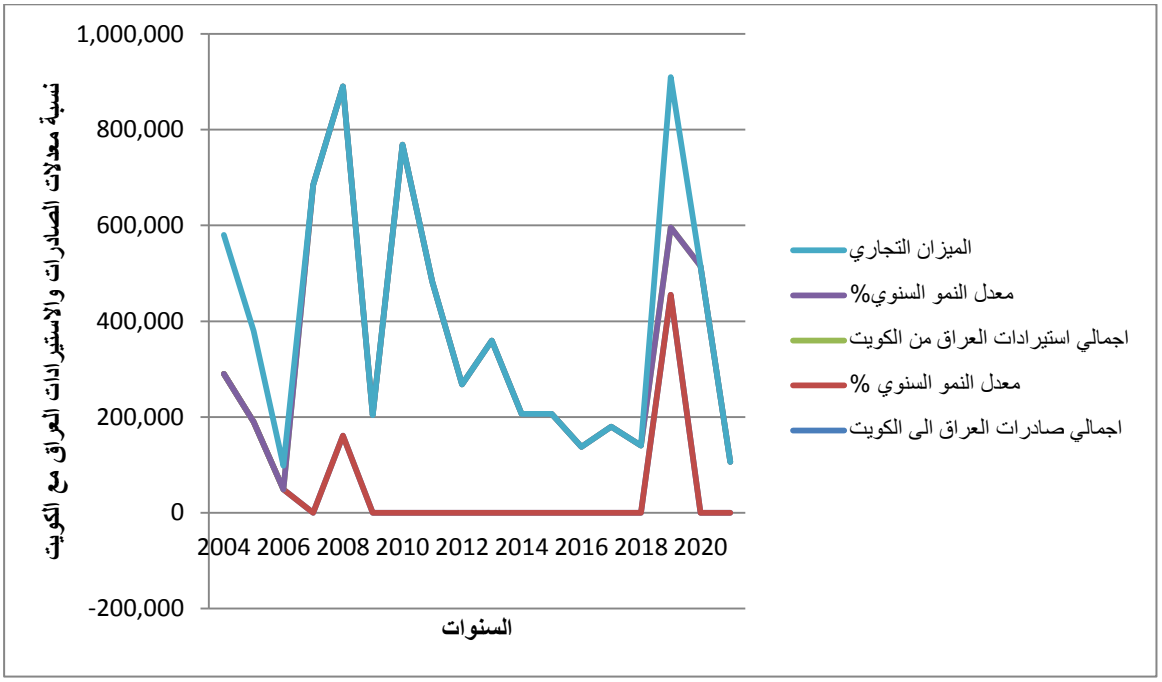

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول(3)

ثالثاً: تحليل التجارة البينية بين العراق وسوريا للمدة 2004-2021

1-تحليل صادرات العراق إلى سوريا: نلاحظ من خلال بيانات الجدول(4) نجد أن صادرات العراق إلى سوريا شهدت أرتفاع مستمر وبشكل متواصل خلال السنوات (2004,2005,2006,2007)، حيث بلغت قيم صادراتها على التوالي (1273.5، 114930، 204648، 680119) مليون دينار، بسبب الأنفتاح التجاري مع العالم، ولكن بدأت بالتراجع صادراتها وبشكل مستمر في سنتي 2008,2009، اذ بلغت قيمها على التوالي (136823، 103196) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ على التوالي (-79.88%، -24.58%)، بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم عاودت صادراتها للارتفاع مرة اخرى خلال سنتي 2010,2011 حيث بلغت قيمها على التوالي(115033، 124784) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي على التوالي (11.47%، 8.48%)، ولكن عادت للأنخفاض مرة أخرى من سنة 2012 وصولاً الى سنة 2017، نتيجة تعطل سلاسل الإنتاج والتجارة بسبب الأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية والقيود الأقتصادية أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية والأتحاد الأوروبي على سوريا مما أدى إلى هروب رأس المال المادي والمالي والبشري إلى الخارج، ثم أرتفعت في سنة 2018 حيث بلغت قيمتها(821495) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي(99.74%)، وفي سنة

2019 تراجعت قيم صـــادراتها إذ شـــهدت(769905) مليون دينار، وبلغ معدل النمو الســـنوي(-6.28%)، نتيجة الأزمة الاقتصادية بسبب الحروب، ثم أرتفعت في سنة 2020 حيث بلغت(928756) مليون دينار، نتيجة تفشـــي جائحة كورونا، أما في ســـنة 2021 أنخفضـــت قيمتها حيث بلغت(8333) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي(-99.10%)، بسبب تحسن الوضع الاقتصادي من الجائحة.

2-**تحليل إستيرادات العراق من سوريا:** من خلال تحليل بيانات الجدول(4) يوضـح لنا في سـنة 2004 كانت قيم إستيرادات العراق من سوريا(12968) مليون دينار، أما في سنة 2005 انخفضت قيمتها حيث بلغت(14567) مليون دينار، وبلغ معدل النمو الســـنوي(10.98%)، ثم بدأ بالأرتفاع المســـتمر خلال الســـنوات 2006,2007,2008 حيث شـــهدت قيمها على التوالي (161345، 178965، 851980) مليون دينار، وأن معدل النمو الســـنوي على التوالي(90.97%، 9.85%، 37.60%)، بســـبب الأزمة المالية العالمية، بينما أنخفضـــت في سـنة 2009 حيث بلغت(193164) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي(77.32-%)، نتيجة أنخفاض الأستهلاك الحقيقي للسوريين[1]، ولكن عاودت للأرتفاع مرة أخرى في ســـــنتي 2010، 2011 وبلغت قيمها على التوالي (365408، 738376)مليون دينار، وأن معدل النمو الســنوي (89.17%،10.21%)، نتيجة الحروب التي تمر بها ســوريا، ثم تراجعت قيم إســتيراداتها من سنة 2012 وحتى سنة 2015، نتيجة أغلاق المنافذ الحدودية بسبب الأوضـاع التي مر بها العراق، أما في الســـنوات الثلاث (2016,2017,2018) كانت قيمها متقاربة، ولكن في ســـنة 2019 ارتفعت إســـتيراداتها بشـــكل كبير حيث بلغت(813927) مليون دينار، وبلغ معدل النمو الســـنوي(20.34%)، بسبب الأوضـاع السياسية والأمنية التي تمر بها سوريا[2]، ثم عاد للأنخفاض في سنتي 2020,2021 حيث شـــهدت(306406، 4830) مليون دينار، وأن معدل النمو الســـنوي بلغ بنســـبة(-62.35%،-98.42%)، نتيجة دخول جائحة كورونا .

3-**تحليل الميزان التجاري العراقي مع ســـــوريا:** من خلال بيانات الجدول (4) يوضـــــح لنا أن الميزان التجاري العراقي يعاني عجز مع سوريا بسبب تسـاع الفجوة بين الصـادرات والاسـتيرادات، حيث شـهد في سنتي 2004,2005 عجز في الميزان التجاري وبلغ (-122577، -3074)، لان الاستيرادات اكبر من الصـــادرات، بينما في ســـنتي 2006,2007 شـــهد الميزان التجاري فائض وبلغ (43303، 501154)، وذلك لان الصادرات اكبر من الاستيرادات، ولكن سجل الميزان التجاري العراقي مع سوريا عجز من سنة

[1]-ربيع نصر، وزكي محشي، واخرون، الازمة السورية الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013، ص 9.

[2]- احمد عباس عبدالله، العلاقات التجارية العراقية- التركية للمدة(2004-2018) وافاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، سنة 2020، ص143.

2008 وصولاً إلى سنة 2017، أما في سنة 2018 شهد الميزان التجاري فائض حيث بلغ (553260)، بينما في سنة 2019 سجل عجز حيث بلغ −44022، ثم سجل في سنتي 2020,2021 فائض وبلغ (622350، 3503)، ثم شهد الميزان التجاري العراقي مع سوريا عجز، ومن خلال دراسة تطور الميزان التجاري العراقي مع ســـوريا نلاحظ أنه وصـــل إلى عجز طوال مدة الدراســـة، وأن هذا العجز نتج عن الظروف التي مر بها العراق وسوريا التي تسببت في تراجع التجارة إلى مستويات متدنية، وذلك بسبب فتح المنافذ الحدودية المغلقة بسبب الظروف الأمنية التي مر بها العراق على عدة سنوات.

جدول (4)

تحليل الصادرات والإستيرادات العراق مع سوريا للمدة 2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالإسعار الجارية

السنوات	إجمالي صادرات العراق الى سوريا	معدل النمو السنوي%	إجمالي إستيرادات العراق من سوريا	معدل النمو السنوي%	الميزان التجاري العراقي مع سوريا
2004	1273.5		12968		-122577
2005	114930	61.78	14567	10.98	-3074
2006	204648	78.06	161345	90.97	43303
2007	680119	23.23	178965	9.85	501154
2008	136823	-79.88	851980	37.60	-715157
2009	103196	-24.58	193164	-77.32	-89968
2010	115033	11.47	365408	89.17	-250375
2011	124784	8.48	738376	10.21	-613592
2012	113804	-8.80	328727	-55.48	-214923
2013	60518	-46.82	264399.6	-19.57	-203881.6
2014	39498.1	-34.73	82939	-68.63	-43440.9
2015	2438.7	-93.83	6518.9	-92.14	-4080.2
2016	2213.4	-9.24	267662	40.05	-265448.6
2017	2114.3	4.69-	248497	-7.16	-246382.7
2018	821495	99.74	268235	7.94	553260
2019	769905	-6.28	813927	20.34	-44022
2020	928756	20.63	306406	-62.35	622350
2021	8333	-99.10	4830	-98.42	3503

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على المصادر السابقة.

شكل(6)

تحليل الصادرات والإستيرادات العراق الى سوريا للمدة 2004-2021

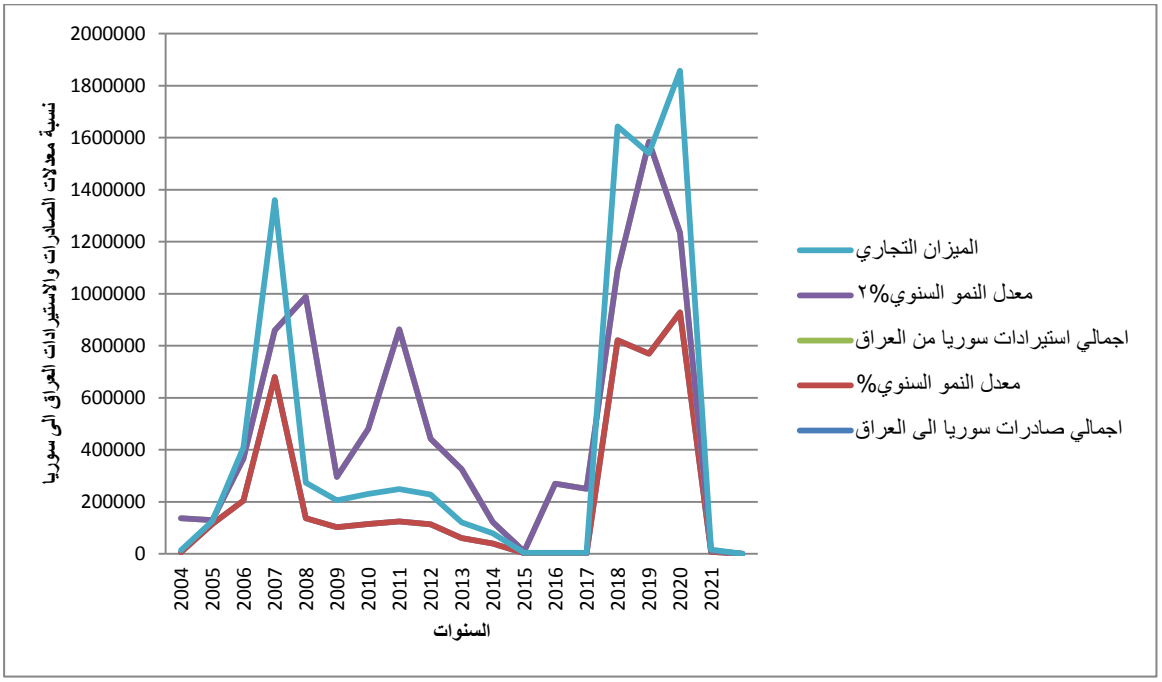

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول(4)

رابعاً: تحليل التجارة البينية بين العراق والأردن للمدة 2004-2021

1-تحليل صـــادرات العراق إلى الأردن: من خلال تحليل بيانات جدول(5) بدأت صـــادرات العراق إلى الأردن بارتفاع متواصـــل في ســـنتي(2004,2005) إذ بلغت قيمها على التوالي (6,214,000، 8,183,000) مليون دينار، نتيجة أرتفاع نمو الصـــادرات الاســـواق وهذا الأرتفاع بســـبب زيادة نشـــاط المناطق الصـناعية وأيضـاً عودة نشـاط التصـدير إلى السـوق العراقي[1]، وكذلك دخول الاردن إلى اتفاقية التجارة الحرة[2]، ولكن تراجعت قيمة صادراتها في سنة 2006 حيث شهدت (1,383,714)مليون دينار، وأن معدل النمو الســنوي بلغ بنســبة(-83.09%)، ثم عاودت للأرتفاع مرة أخرى في ســنة 2007 حيث بلغت (6,094,081)مليون دينار، وبلغ معدل النمو الســنوي بنســبة (34.04%)، ثم أنخفضــت قيمة صــادراتها من عام 2008 وصــولاً إلى عام 2016 ، حيث شــهد قيمها على التوالي من(5,434,867، 15,120) مليون دينار، وأن معدل النمو الســـنوي على التوالي هو(-10.82%،-77.06%)، بســبب تراجع الصـــادرات الوطنية، مما أدى إلى أنخفاض كل من الرقم القياســـي الســـعري والكمي لوحدة

[1] - البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي 2004، ص 52.

[2]- صبري الخصيب، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2006 مقارنة مع العام 2005، غرفة تجارة عمان، 2007، ص 15.

الصادرات[1]، بينما من سنة 2017 وصولاً إلى سنة 2020 عادت للأرتفاع وبشكل مستمر إذ شهدت قيمها (166,866، 399,251، 428,813، 517,925) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ بنسبة (10.04%،13.93%،7.40%،20.78%)، نتيجة تحسن الصادرات الوطنية[2]، أما في سنة 2021 تراجعت قيم صادراتها حيث بلغت (29,131) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة – 94.38%،

2-تحليل إستيرادات العراق من الأردن: من خلال تحليل جدول (5) يوضح لنا أن إستيرادات العراق من الاردن بدأت بالأرتفاع وبشكل مستمر خلال السنوات (2004,2005,2006,2007)، وبلغت قيمها على التوالي (3,142,000، 4,251,000، 6,372,000، 8,001,856) مليون دينار، يرجع السبب في زيادة الإستيرادات لتلبية الزيادة في الطلب المحلي وكذلك أرتفاع إسعار النفط العالمية وأيضاً أرتفاع إسعار صرف بعض العملات الاجنبية مقابل الدينار[3]، ولكن أنخفضت في سنة 2008 وشهدت قيمتها (1,514,012) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي بلغ بنسبة (-81.08%)، نتيجة حدوث الأزمة العالمية، ثم عاودت للأرتفاع مرة أخرى في سنتي (2009,2010)، حيث شهدت قيمها على التوالي (1,731,840، 2,290,047) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي بلغ بنسبة على التوالي (14.39%،32.23%)، أما في سنة 2011 تراجعت قيمة إستيراداتها وبلغت (572,892) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي (-74.98%)، ثم أرتفعت في سنة 2012 وشهدت قيمتها (3,362,878) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي (48.70%)، ولكن تراجعت الإستيرادات بشكل كبير في سنة 2013 حيث بلغت (403,331.4) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي بلغ (-88.006%)، وسبب الأنخفاض ناتج عن انخفاض كل من الرقم القياسي السعري والكمي لوحدة المستوردات، بينما في سنة 2014 أرتفعت بشكل قليل وبلغت (529,025.5) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة (31.16%)، ثم عاودت للأنخفاض بشكل قليل في سنة 2015حيث بلغت (416,856.9) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي (-21.20%)، أما في سنة 2016 أرتفعت قيمة إستيراداتها الى (7,654,138) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي (-77.06%)، نتيجة الأوضاع السياسية والأقتصادية التي يمر بها، ولكن انخفضت خلال السنوات (2017,2018,2019,2020,2021)، وشهدت قيمها على التوالي(5,881,689، 3,387,715، 563,855، 391,105، 333,564) مليون

[1] - البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي 2009، ص 58.
[2]- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي 2021، ص 86.
[3]- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي2004، ص 52.

دينار، وأن معدل النمو السنوي بنسبة على التوالي(-23.16%،-42.40%،-83.36%،-30.63%،-14.71%)، نتيجة الأنفتاح التجاري على العالم.

3-**تحليل الميزان التجاري:** من خلال بيانات الجدول(5) يوضـــح لنا أن الميزان التجاري العراقي يعاني عجز مع الأردن بسبب أتساع الفجوة بين الصادرات والإستيرادات، حيث شهد الميزان التجاري فائض في سنتي (2004,2005) وبلغ(3072000، 3932000)، لأن الصادرات أكبر من الإستيرادات، بينما في السنوات(2006,2007)، شهد الميزان التجاري العراقي عجزاً (-4988286، -1907775)، وذلك لأن الإستيرادات أكبر من الصادرات، ولكن شهد الميزان التجاري فائض في السنوات(2008,2009) وبلغ (3920855، 1043554)، أما في سنة 2010 شـهد عجز قيمته(-1732742)، وفي سنة 2011 شـهد الميزان التجاري فائض في قيمته (30449)، ولكن شـهد الميزان التجاري العراقي مع الأردن عجزاً من سـنة 2012 وصـولاً الى سـنة 2021 وبلغت قيمها على التوالي(-2368273،-303043، -513126.14، -350952، -7639018، -5714823، -2988464، -135042، -304433)، شـهد الميزان التجاري بين العراق والأردن عجز، ومن خلال دراسة تطور الميزان التجاري العراقي مع الاردن نلاحظ أنه وصـل إلى عجز طوال فترة الدراسـة، لذلك يمكن القول أنه إذا أراد العراق تقليل نسـبة العجز الذي يعاني منه الميزان العراقي، فيجب على العراق تنويع صـادراته المختلفة سـواء الزراعية أو الصـناعية، وينطبق هذا الإجراء على جميع عمليات التبادل التجاري التي يقوم بها العراق مع الدول المعينة من أجل خفض العجز وكانت نتيجة ميزانها التجاري لصـالح هذه الدول بدلاً من الأعتماد على مورد النفط الخام للدولة.

جدول (5)

تحليل الصادرات والإستيرادات العراق مع الأردن للمدة 2004-2021 (مليون دينار) دون النفط بالاسعار الجارية

السنوات	إجمالي صادرات العراق إلى الأردن	معدل النمو السنوي %	إجمالي إستيرادات العراق من الأردن	معدل النمو السنوي%	الميزان التجاري العراقي مع الأردن
2004	**6,214,000**		**102840**		**3072000**
2005	**8,183,000**	**31.69**	**4,251,000**	**35.29**	**3932000**
2006	**1,383,714**	**-83.09**	**6,372,000**	**49.89**	**-4988286**
2007	**6,094,081**	**34.04**	**8,001,856**	**25.58**	**-1907775**
2008	**5,434,867**	**-10.82**	**1,514,012**	**-81.08**	**3920855**
2009	**2,775,394**	**-48.93**	**1,731,840**	**14.39**	**1043554**
2010	**557,305**	**-79.92**	**2,290,047**	**32.23**	**-1732742**
2011	**603,341**	**8.26**	**572,892**	**-74.98**	**30449**
2012	**994,605**	**64.85**	**3,362,878**	**48.70**	**-2368273**
2013	**100,288.4**	**-89.92**	**403,331.4**	**-88.006**	**-303043**
2014	**15,899.36**	**-84.15**	**529,025.5**	**31.16**	**-513126.14**
2015	**65,904.9**	**31.45**	**416,856.9**	**-21.20**	**-350952**
2016	**15,120**	**-77.06**	**7,654,138**	**17.36**	**-7639018**
2017	**166,866**	**10.04**	**5,881,689**	**-23.16**	**-5714823**
2018	**399,251**	**13.93**	**3,387,715**	**-42.40**	**-2988464**
2019	**428,813**	**7.40**	**563,855**	**-83.36**	**-135042**
2020	**517,925**	**20.78**	**391,105**	**-30.63**	**126820**
2021	**29,131**	**-94.38**	**333,564**	**-14.71**	**-304433**

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على المصادر السابقة.

شكل(7)

تحليل الصادرات والإستيرادات العراق مع الأردن للمدة 2004-2021

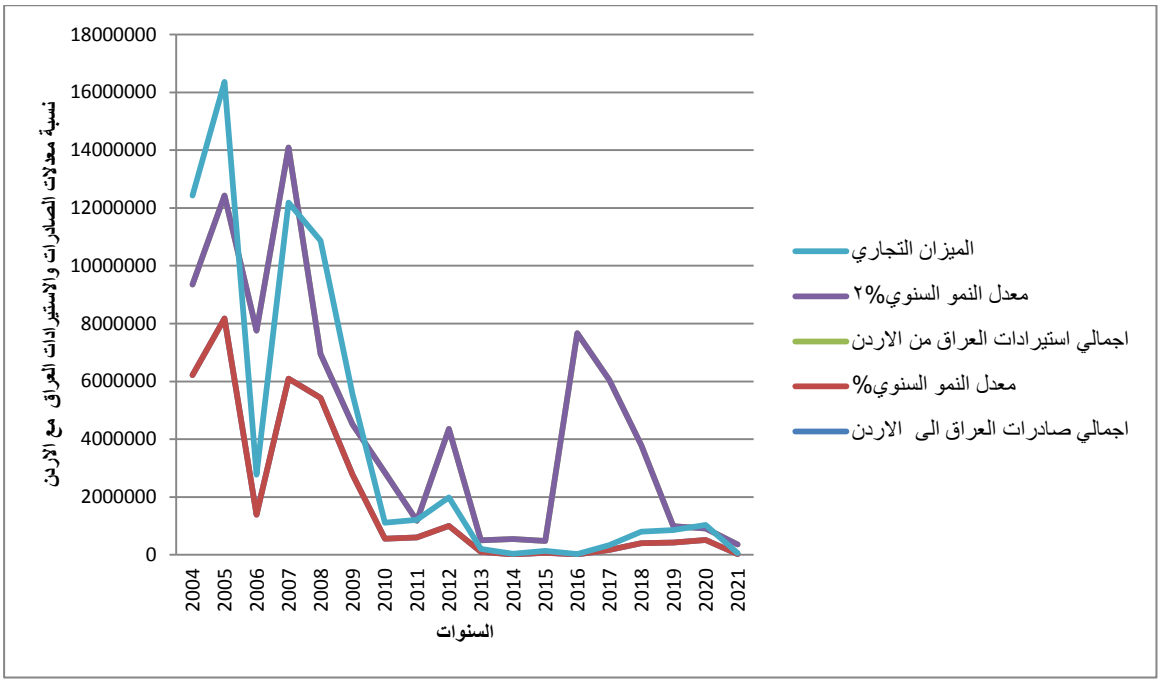

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(5)

خامساً: تحليل التجارة البينية بين العراق وتركيا للمدة 2004-2021

1-تحليل صادرات العراق إلى تركيا: من خلال تحليل بيانات الجدول (6) يوضح لنا صادرات العراق إلى تركيا حيث بدأت بأرتفاع بسيط وبشكل مستمر خلال السنوات (2004,2005,2006,2007) وكانت قيمها على التوالي (1246000، 1902000، 2033600، 3498754) مليون دينار، نتيجة تحسن الوضع الأمني والأقتصادي، ولكن في سنتي 2008,2009 تراجعت قيمة صادراتها حيث بلغت على التوالي (1265556، 1145205)مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ بنسبة (-63.83%، -9.51%)، بسبب حدوث الأزمة المالية العالمية، ثم أرتفعت قيمة صادراتها بشكل متواصل في السنوات (2010,2011,2012) وبلغت قيمها على التوالي (430444، 532237، 732934) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي على التوالي (-62.41%،23.65% ، 37.71%)، بينما في سنتي 2013,2014 أنخفضت قيمها حيث شهدت (73293.40، 20702.87) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ على التوالي(-90.00%،-71.75%)،بسبب أنخفاض إسعار النفط، ثم عاود للأرتفاع مرة أخرى ولكن بشكل قليل في سنتي 2015,2016، إذ بلغت قيمها (811620، 924000) مليون دينار، وبلغ معل النمو السنوي بنسبة (38.20%،13.85%)، أما في سنتي 2017,2018 أنخفضت قيم صادراتها وبلغت (631000، 568542) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ (-31.71%،-

9.90%)، بسـبب أنخفاض إسـعار النفط، ثم أرتفعت قيمة صـادراتها في سـنة 2019 وشـهدت قيمتها(768300) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ (35.14%)، ولكن تراجعت صادراتها في سنتي 2020,2021 وبلغت قيمتها (193517، 4749) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة(-74.81%،-97.55%)، على الرغم من حصول تراجع في الصناعات إلا أن صادرات تركيا في سنة 2020 لم تتأثر كثيراً، وتكمن أسباب هذا المسار نحو التوازن التجاري في ثلاث نقاط رئيسية، اولاً: التوفير المتوقع في فاتورة الطاقة إي تتنوع الأساليب التي تتبعها تركيا في تطوير مصادر جديدة للطاقة التقليدية والمتجددة، وثانياً: تطور الناتج المحلي الإجمالي: على الرغم من حصول الأنخفاض الملحوظ في المصانع العالمية، حافظت المصانع التركية على الحد الأدنى من الإنتاج بفضل التدابير الصحية التي تجنبت الإغلاق الكامل، مما جعل من الممكن مواصلة الإنتاج، ثالثاً: أسباب سعر الصرف: خلال أزمة coved-19، شهد سعر صرف الليرة التركية تراجعاً ملحوظاً وفي النصف الثاني من عام 2021، وصل سعر الليرة التركية إلى أكثر من 8 ليرات لكل دولار أمريكي، وكان لهذا الأمر تأثير إيجابي على المدى القصير والمتوسط، حيث أصبحت المنتجات التركية أرخص من المنتجات الأجنبية، مما يزيد من حجم الصادرات الإجمالية.

2-**تحليل إستيرادات العراق من تركيا:** من خلال تحليل بيانات الجدول (6) يبين لنا أن إستيرادات العراق من تركيا بدأت بارتفاع قليل من سنة 2004 وصولاً إلى سنة 2007 وشهدت قيمها (110000، 178340، 204500، 286982) مليون دينار، ثم أنخفضت قيمة إستيراداتها في سنة 2008 وبلغت(100510)مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة (-64.97%)، بسبب الأزمة المالية العالمية، ولكن في سنتي 2009,2010 أرتفعت إستيراداتها وبلغت (755386، 781925)مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي (65.16%،3.51%)، بينما تراجعت إستيراداتها خلال السنوات (2011,2012,2013,2014) حيث شهدت قيمها على التوالي (140718، 163342، 190894، 136255.9) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي للسنوات المذكورة التوالي(-82.003%،16.07%،16.87%،-28.62%)، ثم ارتفع بشكل كبير في سنة 2015 وشهدت قيمتها(9941335.6) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ (71.96%)، أما خلال السنوات(2016,2017) تراجعت إستيراداتها حيث بلغت قيمها على التوالي (9140282، 194760) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة على التوالي(-8.06%،-97.87%)، ثم عاودت للأرتفاع مرة أخرى من سنة 2018 وصولاً إلى سنة 2020 وبلغت قيم معدل النمو على التوالي (15.43%،57.03%،47.06%)، نتيجة دخول جائحة كورونا التي أثرت على أقتصادها، ولكن

أنخفضت إستيراداتها في سنة 2021 وبلغت قيمتها (3175186) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة (51.16%)،

3-**تحليل الميزان التجاري العراقي مع تركيا:** من خلال بيانات الجدول (6) يوضح لنا أن الميزان التجاري العراقي يعاني عجز مع تركيا بسـبب أتسـاع الفجوة بين الصـادرات والإسـتيرادات، حيث شـهد الميزان التجاري فائض من سـنة 2004 وصـولاً إلى سـنة 2009، لأن الصـادرات أكبر من الواردات، بينما في سـنة 2010 شـهد الميزان التجاري عجز مع تركيا (-351481)، أما في سـنتي 2011,2012 شـهد الميزان التجاري فائض(391519، 569592)، بينما خلال السـنوات (2013,2014,2015,2016) شـهد الميزان التجاري عجز(-117600.6، -115553.03، -9129715.6، -8216282)، وذلك لأن الإستيرادات أكبر من الصادرات، أما في السنوات 2017,2018,2019 شهد الميزان التجاري فائض (436240، 343725، 415257)، بينما في سـنتي 2020,2021 شـهد الميزان التجاري عجز مع تركيا (-325661، -3170437)، ومن خلال دراسـة تطور الميزان التجاري العراقي مع تركيا نلاحظ أنه وصل إلى عجز طوال فترة الدراسة.

جدول (6)

تحليل صادرات وإستيرادات العراق مع تركيا للمدة 2004-2021(مليون دينار) دون النفط بالإسعار الجارية

السنوات	إجمالي صادرات العراق إلى تركيا	معدل النمو السنوي %	إجمالي إستيرادات العراق من تركيا	معدل النمو السنوي %	الميزان التجاري العراقي مع تركيا
2004	124600		110000		1136000
2005	190200	52.65	178340	62.13	1723660
2006	203360	6.92	204500	14.67	1829100
2007	349875	72.05	286982	40.33	3211772
2008	126555	-63.83	100510	-64.97	1165046
2009	114520	-9.51	755386	65.16	389819
2010	430444	62.41-	781925	3.51	-351481
2011	532237	23.65	140718	-82.003	391519
2012	732934	37.71	163342	16.07	569592
2013	73293.40	-90.00	190894	16.87	-117600.6
2014	20702.87	-71.75	136255.9	-28.62	-115553.03
2015	811620	38.20	9941335.6	71.96	-9129715.6
2016	924000	13.85	9140282	-8.06	-8216282
2017	631000	-31.71	194760	-97.87	436240
2018	568542	-9.90	224817	15.43	343725
2019	768300	35.14	353043	57.03	415257
2020	193517	-74.81	519178	47.06	-325661
2021	4749	-97.55	3175186	51.16	-3170437

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على المصادر السابقة.

شكل(8)

تحليل صادرات وإستيرادات العراق مع تركيا للمدة 2004-2021

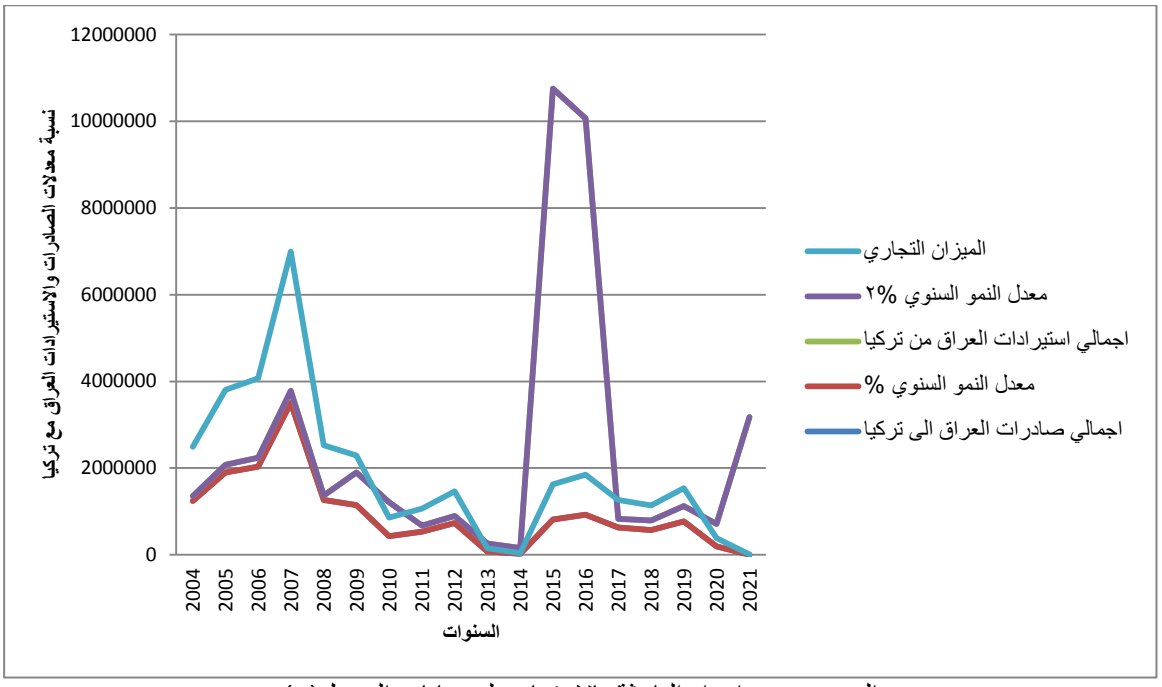

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(6)

سادساً: تحليل التجارة البينية بين العراق وإيران للمدة 2004-2021

1-تحليل صادرات العراق إلى إيران: من خلال تحليل بيانات الجدول (7) يوضح لنا أن صادرات العراق إلى إيران بلغت قيمتها في سنة (26100) مليون دينار في سنة 2004، ولكن تراجعت صادراتها في سنة 2005 حيث بلغت(10000) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ(-61.69%)، ثم أرتفعت صادراتها في سنة 2006 وبلغت قيمتها(419145) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة(40.91%)، بينما في سنة 2007 أنخفضت بشكل قليل وبلغت قيمتها (387269) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة(-7.61%)، ثم ارتفعت صادراتها في سنة 2008 حيث شهدت قيمتها(467625) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي بلغ(20.75%)، ولكن في سنتي 2009,2010 تراجعت صادراتها وبلغت قيمتها على التوالي(131713، 30671) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة على التوالي(-71.83%،-76.71%)، بسبب أنخفاض إسعار النفط نتيجة فرض العقوبات على إيران، ثم أرتفعت صادراتها بشكل كبير في سنة 2011 حيث شهدت(704741) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(21.97%)، نتيجة أرتفاع إسعار النفط، بينما أنخفضت صادراتها خلال السنوات(2012,2013,2014,2015) حيث بلغت قيمها على التوالي(120000، 26246.9، 206.00، 1920.5) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ على التوالي(-82.97%، -78.13%، -99.22%، 83.22%)، ثم أرتفعت صادراتها في سنتي 2016,2017 وكانت قيمتها على

التوالي(400236، 848299) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي على التوالي(20.74%،11.19%)، ولكن أنخفضت صادراتها من سنة 2018 وصولاً إلى سنة 2021 وسجلت قيمها على التوالي(265950، 203200، 183619، 4749) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ على التوالي(-68.65%،-23.59%،-9.64%،-97.41%)، نتيجة فرض العقوبات وبالتالي أنخفاض في إسعار النفط، وكذلك أنخفاض في سعر الريال الايراني[1].

2-**تحليل إستيرادات العراق من إيران:** من خلال تحليل بيانات الجدول(7) يوضح لنا أن استيرادات العراق من إيران حيث سجلت في سنة 2004 قيمتها(345610) مليون دينار، ثم أنخفضت إستيراداتها في سنة 2005 وبلغت قيمتها(211800) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة(-38.717%)، ولكن أرتفعت إستيراداتها من سنة 2006 وصولاً إلى سنة 2008 حيث سجلت قيمها(257400، 284971، 326208)مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ(21.53%،10.71%،14.47%)، بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم تراجعت إستيراداتها في سنة 2009 بشكل قليل وشهدت قيمتها(318679)مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة(-2.31%)،نتيجة أنخفاض إسعار النفط، ولكن ارتفعت إستيراداتها بشكل كبير في سنة 2010 وسجلت قيمتها(612350) مليون دينار، أما في سنة 2011 أنخفض بشكل كبير وبلغت قيمتها(115040) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ(-81.21%)، نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية، بينما في سنتي 2012,2013 أرتفعت إستيراداتها وسجلت قيمتها(600086، 861508.9) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي بلغ(421.63%،43.56%)، بسبب أنخفاض سعر النفط، ثم تراجعت إستيراداتها مرة أخرى من سنة 2014 وصولاً إلى سنة 2020 وشهدت قيمها على التوالي(701430.6، 255466، 222803، 103684، 48163، 30758، 15262) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة(-18.58%،-63.58%،-12.79%،-53.46%،-53.55%،-36.14%،-50.38%)، ولكن في سنة 2021 أرتفعت إستيراداتها بشكل قليل وبلغت قيمتها(31751) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة(10.80%).

3-**تحليل الميزان التجاري العراقي مع إيران:** من خلال تحليل بيانات الجدول(7) يوضح لنا الميزان التجاري العراقي مع إيران حيث شهد في سنتي 2004,2005 عجزاً وسجل(-319510، -201800)،

[1]-فرهاد وفائي فرد، العلاقات التجارية بين العراق وايران المتطلبات والفرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.

لأن الإســتيرادات أكبر من الصــادرات، أما في الســنوات 2006,2007,2008 شــهد الميزان التجاري العراقي فائض مع إيران وســجل(161745، 102298، 141417)، وذلك لأن الصــادرات أكبر من الإستيرادات، بينما في سنتي 2009,2010 شهد الميزان التجاري العراقي مع إيران عجزاً(-186966، -581679)، ولكن في ســنة 2011 شــهد الميزان التجاري العراقي مع إيران فائض(589701)، بينما خلال السنوات 2012,2013,2014,2015 شهد الميزان التجاري العراقي عجز مع إيران(-480086، -835262، -701224.6، -253545.5)، بينما شـهد فائض مع إيران من سـنة 2016 وصـولاً إلى سـنة 2020 وسـجل(177433، 744615، 217787، 172442، 168357)، أما في سـنة 2021 شهد الميزان التجاري عجز مع إيران وسجل(-27002)، ومن خلال دراسة تطور الميزان التجاري العراقي مع إيران نلاحظ أنه وصـل إلى عجز طوال فترة الدراسـة، وإذا كان العراق لا يريد أن يكون بلداً مسـتهلكاً بحتاً، عليه أن يعيد النظر في وضـعه الأقتصـادي ويعمل على إعادة هيكلة قطاعاته الأقتصـادية ووسـائل إنتاجه من أجل زيادة الإنتاج المحلي.

جدول (7)

تحليل صادرات وإستيرادات العراق مع إيران للمدة 2004-2021(مليون دينار) دون النفط بالاسعار الجارية

السنوات	إجمالي صادرات العراق إلى إيران	معدل النمو السنوي %	إجمالي إستيرادات العراق من إيران	معدل النمو السنوي %	الميزان التجاري العراقي مع إيران
2004	26100		345610		-319510
2005	10000	-61.69	211800	-38.717	-201800
2006	419145	40.91	257400	21.53	161745
2007	387269	-7.61	284971	10.71	102298
2008	467625	20.75	326208	14.47	141417
2009	131713	-71.83	318679	-2.31	-186966
2010	30671	-76.71	612350	92.15	-581679
2011	704741	21.97	115040	-81.21	589701
2012	120000	-82.97	600086	421.63	-480086
2013	26246.9	-78.13	861508.9	43.56	-835262
2014	206.00	-99.22	701430.6	-18.58	-701224.6
2015	1920.5	83.22	255466	-63.58	-253545.5
2016	400236	20.74	222803	-12.79	177433
2017	848299	11.19	103684	-53.46	744615
2018	265950	-68.65	48163	-53.55	217787
2019	203200	-23.59	30758	-36.14	172442
2020	183619	-9.64	15262	-50.38	168357
2021	4749	-97.41	31751	10.80	-27002

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على المصادر السابقة.

شكل(9)

تحليل صادرات وإستيرادات العراق مع إيران للمدة 2004-2021

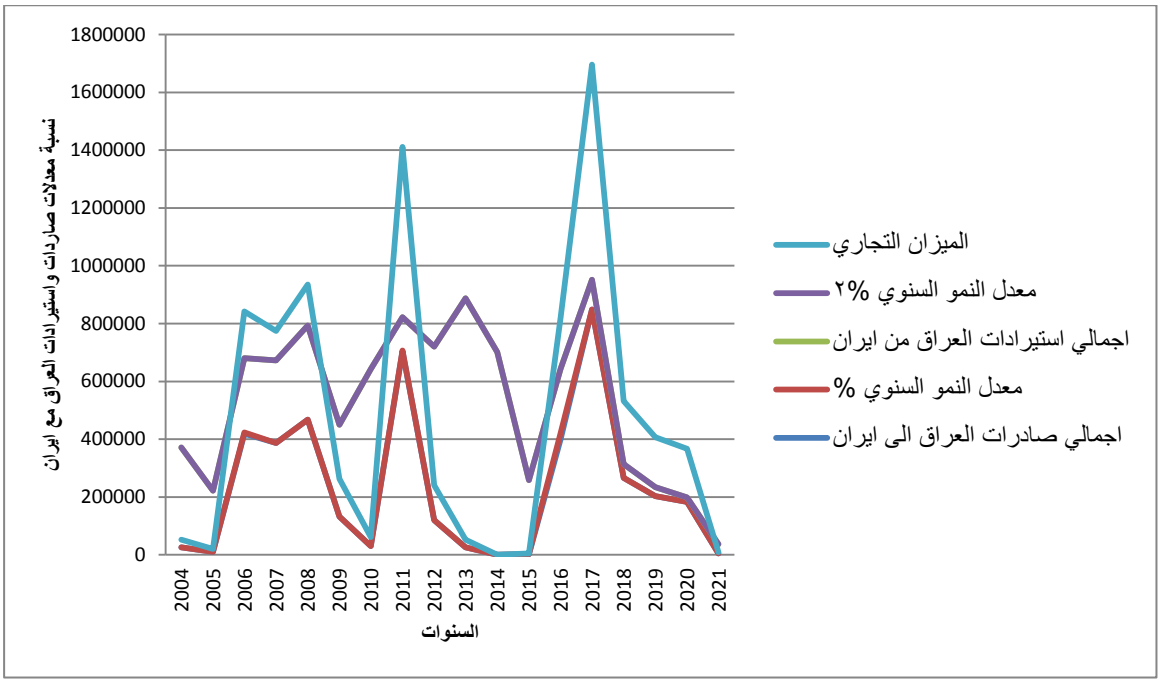

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(7)

نســتنتج أن الميزان التجاري العراقي يعاني عجز مع دول الجوار على مدى فترة الدراســة، وأن هذا العجز ناتج عن الظروف التي تحيط بالعراق وخاصـــة الحروب والظروف الأقتصـــادية التي تؤدي إلى توقف التجارة الخارجية وتدهور الأقتصـــاد العراقي، وهذا يعني زيادة حجم الواردات من الخارج، والتي تؤدي إلى عجز مستمر في الميزان التجاري العراقي.

المبحث الثاني

التركيب السلعي للتجارة البينية بين العراق ودول الجوار للمدة 2004-2021

ويتمثل دور دراسة هيكل التجارة الخارجية في الكشف عن طبيعة السياسات الأقتصادية التي تتبعها الدولة وواقع علاقاتها التجارية لأن هيكل كل من الصادرات والواردات يعكس نوعية النشاط الاقتصادية القائم، وتم تقسيم دراسة هيكل التجارة الخارجية الى السلع الأستهلاكية(الغذائية)، والمواد الخام، والسلع الرأسمالية[1].

اولاً: تطور هيكل الصادرات والإستيرادات العراق إلى الأردن للمدة 2004-2021:

تشكل الصادرات المنظورة المحور الرئيسي لصياغة السياسات الأقتصادية واحد أهم مصادر الدخل الأجنبي التي تقلل الضغط على ميزان المدفوعات وتخلق فرص العمل وتهدف أستيراتيجية نمو الصادرات لأي بلد إلى توفير المنتجين بسياسة أقتصادية وحكومية مفصلة تهدف إلى زيادة القدرة على إنتاج السلع والخدمات القادرة على المنافسة في السوق العالمية، تحظى دراسة تطور الصادرات الوطنية بأهمية خاصة في متابعة وتقييم قطاع التجارة الخارجية لأن تحليل بياناته يتيح معرفة درجة النمو الأقتصادي وهذا ما يؤكد عليه العديد من الأقتصاديين[2]، وبما أن العراق من الدول التي تلعب فيها التجارة الخارجية دوراً مؤثراً في النشاط الأقتصادي وتعتمد بشكل رئيسي على صادراته من النفط الخام، فقد سجلت تجارة الصادرات غير النفطية تقلبات في قيمها ومعدلات نموها طوال مدة الدراسة وهو ما أنعكس على أدارة الأقتصاد العراقي[3].

ومن خلال تحليل البيانات الجدول(8) للمدة 2004- 2021 نجد أن قيم صادرات العراق إلى الأردن كانت تسجل قيم منخفضة جداً بل أنها كانت تختفي في العديد من السنوات خصوصاً صادرات السلع الغذائية للأردن فقد بدأت بانخفاض ومن ثم أرتفعت من سنة 2004-2008، حيث سجلت أقل قيمة في سنة 2004 بلغت 0.6 مليون دينار، ثم أرتفعت قيم صادراتها وبالتدريج، حيث بلغت سنة 2008 قيمتها(1040.9) مليون دينار، ولكن أنخفضت في سنتي (2013,2014)، وبلغت قيمتها على التوالي(10086.4، 1453.2) مليون دينار، ثم أرتفعت في سنة 2015 حيث بلغت قيمتها(11300)

---

[1]- جبار عبد جبيل ، تحليل تجارة العراق الخارجية غير النفطية مع دول الجوار للمدة (2003-2015) ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد (37)،2018، ص 305.

[2]- سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (62-61)، 2013، ص 171.

[3]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2004، ص7.

مليون دينار، ولكن من سـنة 2016 وصـولاً إلى سـنة2021 كانت قيمها متذبذبة، نتيجة عدم الأهتمام بالصادرات الزراعية والأعتماد على الإستيراد، وأبرز السلع الغذائية المصدرة للأردن هي التمور الرطبة، التمور المجففة، ودبس التمر غير المخمر، وبعض السكريات والفواكه.

اما بالنسـبة للصـادرات العراقية إلى الأردن من المواد الخام فقد سـجلت قيماً منخفضـة جداً من سـنة 2004–2006، فقد سـجلت أقل قيمة لها في سـنة 2004 إذ بلغت(1.0) مليون دينار، أما في سـنة 2006 بلغت(8.28) مليون دينار، ثم أرتفعت في سـنة 2007 إذ بلغت قيمتها(59679.6) مليون دينـار، ولكن أنخفضـت في سـنتي (2008,2009) إذ بلغت قيمتهـا على التوالي(53307.8، 20185.7)، ثم بعدها عاودت للأرتفاع من سـنة 2010 وصـولاً إلى سـنة 2013، بينما سـجلت أعلى قيمة في سـنة 2013 حيث بلغت(90202.0) مليون دينار، ثم بعدها أنخفضـت من سـنة 2014 إلى سنة 2021، بسبب ضعف القطاع الصناعي نتيجة الظروف الأقتصادية والسياسية، وأبرز المواد الخام المصدرة إلى الأردن هي جلود الحيوانات والأصواف، ومواد علفية، وبعض المستحضرات الكيميائية.

اما بالنسبة لصادرات العراق إلى الأردن من السلع الرأسمالية فلم تسجل إي قيمة لها.

اما بالنسـبة لإسـتيرادات السـلع الغذائية من الأردن، سـجلت الإسـتيرادات قيماً متذبذبة، فبالنسـبة للسـلع الغذائية فقد سجلت قيم مرتفعة وبالتدريج من سنة 2004– 2015، حيث بلغت في سنة 2004 قيمتها(18.6) مليون دينار، أما في سـنة 2015 فقد سـجلت أعلى قيمة حتى بلغت 169541.6 مليون دينار، ولكن أنخفضـت بشـكل كبير في سـنة 2016 حيث بلغت265.3، ثم عاودت الأرتفاع في سـنة 2017 حيث شـهدت (26321.0)، أما في سـنتي (2018، 2019)، أنخفضـت قيمها حيث بغلت(342.52، 571.3)، ثم عـادت للأرتفـاع في سـنتي (2020، 2021)، حيـث بلغـت على التوالي(7813.1، 7941.2) مليون دينار، لتلبية السوق المحلي، وتمثلت إستيرادات السلع الغذائية بالدقيق واللحوم بأنواعها، والحبوب والفواكه، والإلبان والحلويات والمشروبات الغازية وغيرها.

أما إسـتيرادات المواد الخام من الأردن، فقد سـجلت قيمها ارتفاعاً مسـتمراً بشـكل تدريجي من سـنة 2004 حتى سـنة 2011، فقد بلغت قيمتها في سـنة 2004 (4.8) مليون دينار، بينما سـجلت أعلى قيمة في سـنة 2011 حيث بلغت(129285.2) مليون دينار، ثم انخفضـت في سـنة 2012 حيث سـجلت 52876.8 مليون دينـار، ولكن عـادت للأرتفـاع في سـنتي(2013، 2014)، حيـث بلغـت على التوالي(78908.7، 97666.9) مليون دينار، ثم انخفضـت من سـنة 2015 وصـولاً إلى سـنة 2021، وتمثلت إستيرادات المواد الخام، بأحجار الرخام والمواد الكلسية، والأخشاب، والأسمنت وغيرها.

اما إسـتيرادات السـلع الرأسـمالية من الأردن، فقد بدأت قيمها بالأنخفاض وبعض السـنوات لم تسـجل إي قيمة لها، وحيث بدأت بالأنخفاض ومن ثم أرتفعت بالتدريج من ســـنة 2004 إلى ســـنة 2014، ثم انخفضــت في الســنوات (2015,2016,2017,2018)، ولكن عادت للأرتفاع في ســنة 2019 حيث بلغت قيمتها(7832.1)مليون دينار، أما في ســـنتي (2020,2021) حيث ســـجلت أنخفاض في قيمها(953.0، 967.2) مليون دينار، تمثلت إسـتيرادات السـلع الرأسـمالية بالسـيارات ومنها الشـاحنات وقطع غيارها.

جدول(8)

تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراق مع الأردن للمدة 2004-2021(مليون دينار)بالإسعار الجارية

	صادرات العراق إلى الأردن			إستيرادات العراق من الأردن		
السنوات	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية
2004	0.6	1.0	0	18.6	4.8	0
2005	10.9	32.8	0	4015.6	1043.3	0
2006	4.5	8.28	0	5897.1	9566.8	224.2
2007	1233.3	59679.6	0	27121.4	6652.7	0
2008	1040.9	53307.8	0	49789.9	15387.9	988.6
2009	7545.7	20185.7	0	50512.6	34733.3	549.8
2010	9987.6	45715.1	0	45431.4	45431.4	654.6
2011	9987.4	50368.4	0	130721.8	129285.2	3780.5
2012	12192.3	87268.3	0	125978.2	52876.8	2991.5
2013	10086.4	90202.0	0	142311.9	78908.7	3312.9
2014	1453.2	14388.5	0	157311.9	97666.9	43044.9
2015	11300	5437.1	0	169541.0	78871.0	32112.2
2016	122.0	532.3	0	265.3	250.89	345.4
2017	135.2	421.0	0	26321.0	229.16	421.2
2018	512.1	643.1	0	342.52	432.9	2367.8
2019	534.2	652.0	0	571.3	583.1	7832.1
2020	363.3	422.8	0	7813.1	593.2	953.0
2021	230.1	345.2	0	7941.2	595.5	967.2

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجمهورية العراقية، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية احصاءات التجارة، للسنوات مختلفة(2004-2021)، صفحات متعددة.

شكل (10)

تطور هيكل صادرات العراق إلى الأردن للمدة 2004-2021

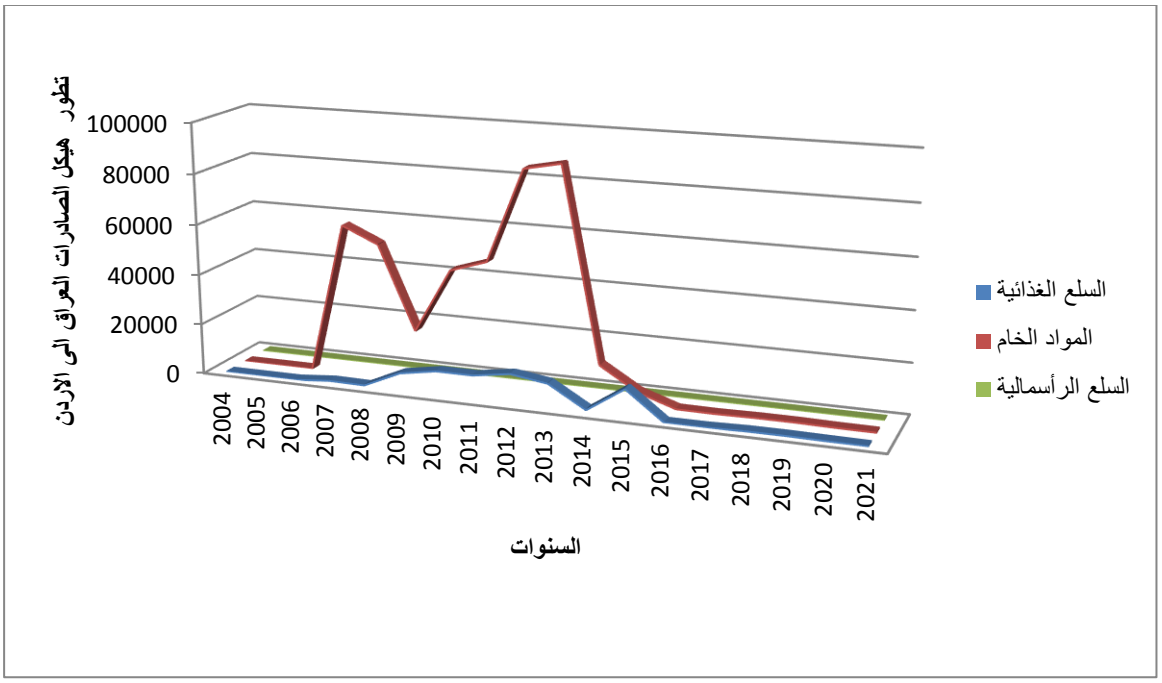

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (8)

شكل (11)

تطور هيكل إستيرادات العراق من الأردن للمدة 2004- 2021

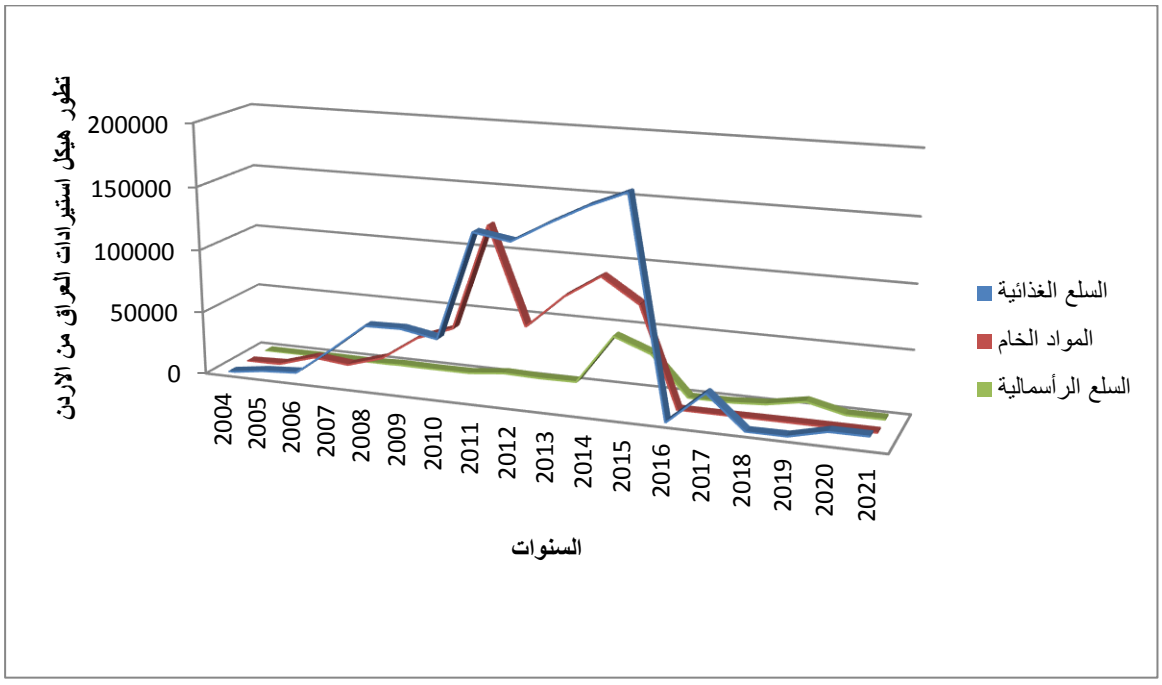

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول(8)

ثانياً- تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراق إلى سوريا للمدة 2004-2021:

من خلال تحليل بيانات جدول(9) يوضح لنا أن صادرات العراق إلى سوريا بالنسبة للسلع الغذائية قد بدأت بأنخفاض ومن ثم أرتفعت من سنة 2004-2008، فقد سجلت أقل قيمة في سنة 2004 حيث بلغت(1.4) مليون دينار، بينما سجلت في سنة 2008 قيمتها(21010.0) مليون دينار، ولكن أنخفضت في سنتي(2009,2010)، إذ بلغت على التوالي(9173.3، 9918.8)مليون دينار، ثم عادت للأرتفاع في سنة 2011 إذ سجلت(12230.0) مليون دينار، ولكن في سنة 2012 انخفضت قيمتها وبلغت(8921.5)، ثم بعدها أرتفعت بشكل كبير في سنة 2013 إذ سجلت(43211.0) مليون دينار، ولكن بعدها عادت للأنخفاض من سنة 2014 إلى سنة 2021، وتمثلت صادرات السلع الغذائية إلى سوريا وهي الحبوب والتمور الرطبة والمجففة وبعض الفواكه والخضر وغيرها.

أما بالنسبة لصادرات المواد الخام إلى سوريا، فقد سجلت قيم متباينة إذ بدأت بأنخفاض ومن ثم أرتفعت من سنة 2004-2008، فقد شهدت أقل قيمة في سنة 2004 حيث بلغت(4.61) مليون دينار، بينما سجلت أعلى قيمة في سنة 2008 حيث بلغت(115611.3) مليون دينار، لكن أنخفضت في سنة 2009 إذ بلغت(93938.5)، ثم عاودت الأرتفاع في سنتي(2010,2011)، ولكن أنخفضت من سنة 2012 وصولاً إلى سنة 2021، وتمثلت صادرات المواد الخام بالجلود، والأصواف، والمستحضرات الكيميائية، وزيوت التشحيم وغيرها من المواد.

اما بالنسبة لصادرات السلع الرأسمالية إلى سوريا فلم تسجل إي قيمة لها.

أما بالنسبة لإستيرادات العراق من سوريا يتبين أن السلع الغذائية سجلت أعلى قيما لها، إذ سجلت أدنى قيمة لها عام 2004 إذ بلغت(124.1) مليون دينار، ومن ثم أرتفعت إلى سنة 2006، ومن ثم أنخفضت في سنتي 2007، 2008، بينما في السنوات(2009,2010,2011,2012) أرتفعت قيم صادراتها، وبعدها أنخفضت قيمها من سنة 2013 إلى سنة 2021، وتشمل أبرز السلع الغذائية مثل الحبوب والطحين والفواكه والخضروات والمعلبات واللحوم والبيض وغيرها من السلع الغذائية.

أما إستيرادات المواد الخام من سوريا، إذ تميزت بالأرتفاع المستمر من سنة 2004 إلى سنة 2007، إذ سجلت أقل قيمة لها في سنة 2004 وبلغت(75.9) مليون دينار، بينما سجلت أعلى قيمة في سنة 2007 حيث بلغت(113.0) مليون دينار، ولكن أنخفضت في سنة 2008 وبلغت(18298.7)،

وبعدها عادت للأرتفاع في سنة 2009، ثم بعد ذلك أنخفضت من سنة 2010 إلى سنة 2021، تمثلت أبرز سـلعها بالأخشـاب، وأوكسـيد وهيدروكسـيد الحديد، والأسـمدة من أصـل حيواني ونباتي وغيره من الأحماض الكيميائية.

أما السلع الرأسمالية فقد سجلت في بعض السنوات ولم تسجل في سنوات أخرى، حيث سجلت فقط في السـنوات(2006,2008,2009,2010)، وبلغت قيمها على التوالي(1.1، 1.3، 135.2، 267.9)، وتمثلت السلع الرأسمالية ببعض هياكل السيارات والأدوات الزراعية وغيرها.

جدول(9)

تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراق مع سوريا للمدة 2004-2021(مليون دينار)بالإسعار الجارية

	صادرات العراق إلى سويا			إستيرادات العراق من سوريا		
السنوات	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية
2004	1.4	4.61	0	124.1	75.9	0
2005	44.2	67.7	0	186531.8	20597.0	0
2006	4.1	15.3	0	106108.8	29222.8	1.1
2007	17221.0	50683.4	0	1702.7	113.0	0
2008	21010.0	115611.3	0	41522.8	18298.7	1.3
2009	9173.3	93938.5	0	130908.8	6833.4	135.2
2010	9918.8	104980.7	0	259437.5	16937.2	267.9
2011	12230.0	112413.2	0	469655.0	17764.5	0
2012	8921.5	104737.9	0	164537.8	11234.1	0
2013	43211.0	56085.0	0	135959.8	7785.6	0
2014	3345.0	36053.4	0	72704.1	667.6	0
2015	1011.0	1379.9	0	153.2	324.6	0
2016	15.3	123.4	0	120.0	450.3	0
2017	4321.0	231.0	0	324.1	467.2	0
2018	563.1	342.4	0	0	532.1	0
2019	72.5	456.2	0	32.0	598.6	0
2020	85.0	367.1	0	534.2	654.2	0
2021	897.1	332.4	0	692.4	668.4	0

المصـدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للأحصـاء، مديرية احصـاءات التجارة، لسـنوات مختلفة2004-2021، صفحات متعددة.

شكل(12)

تطور هيكل صادرات العراق إلى سوريا للمدة 2004-2021

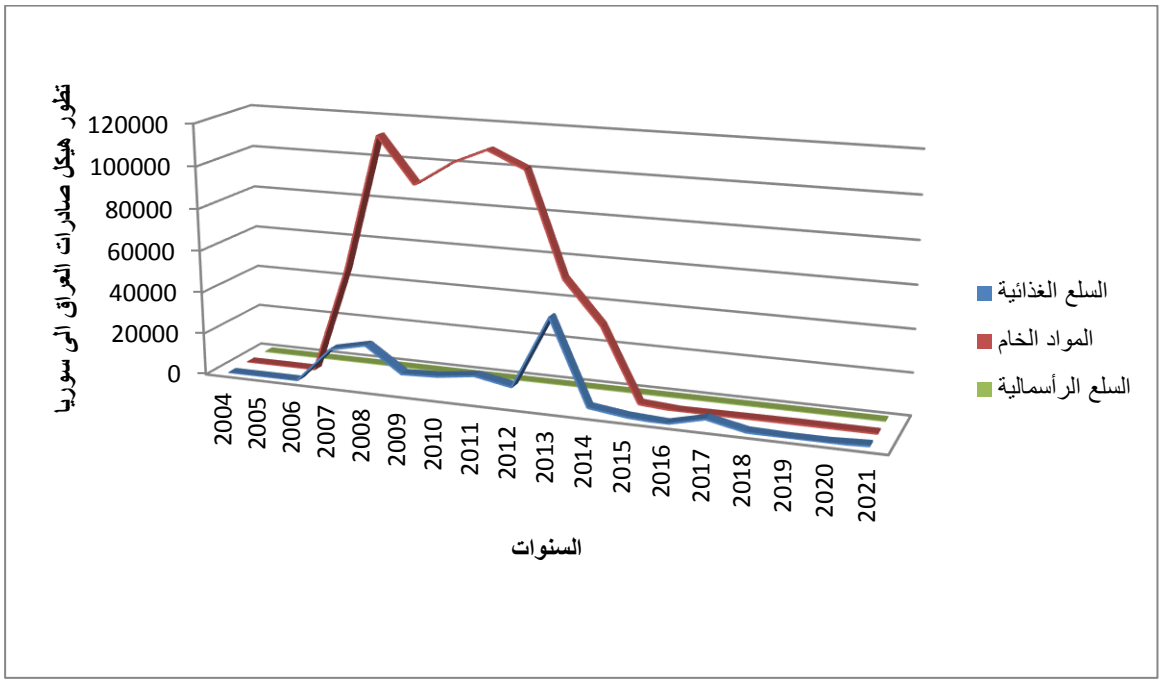

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (9)

شكل (13)

تطور هيكل إستيرادات العراق من سوريا للمدة 2004-2021

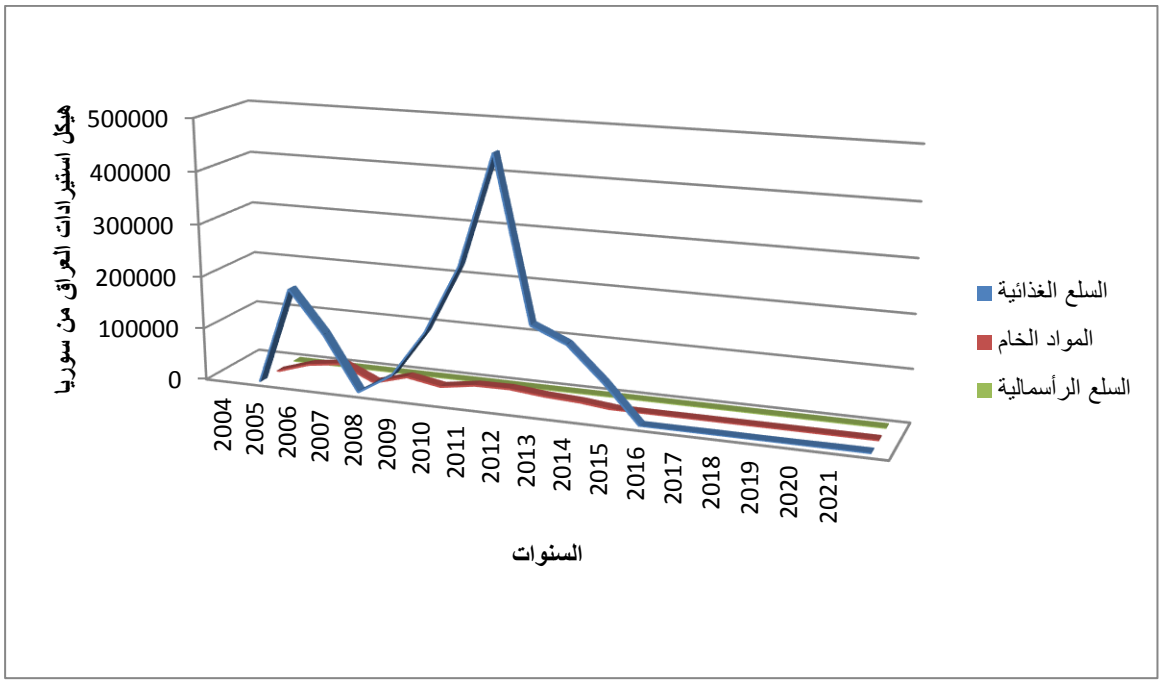

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول(9)

ثالثاً-تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراق مع السعودية للمدة 2004-2021:

من خلال تحليل جدول (10) يتضح لنا أن صادرات السلع الغذائية إلى السعودية، لم تسجل إي قيمة لها ما عدا سنة 2005 فقد سجلت قيمة منخفضة بلغت(0.11) مليون دينار. أما بالنسبة لصادرات المواد الخام إلى السعودية، فقد أرتفعت في عام(2004,2005) بشكل بسيط، أما في سنة 2006 لم يسجل إي قيمة لها، ثم أرتفعت قيمها وسجلت في السنوات (2007,2008,2009)، إذ بلغت على التوالي(4905.5، 274.64، 12.4) مليون دينار، ولكن لم يسجل إي قيمة في سنتي(2010,2011)، ثم أرتفعت قيمتها في سنة 2012 إذ سجلت أعلى قيمة(21627.2) مليون دينار، ولكن أنخفضت في سنة 2013 حيث بلغت(205.0)، أما بالنسبة لبقية السنوات فلم تسجل إي قيمة لها، أما صادرات السلع الرأسمالية إلى السعودية، فلم تسجل أي قيمة لها. أما بالنسبة لإستيرادات السلع الغذائية من السعودية، يتضح لنا من خلال بيانات الجدول التي يستوردها العراق من السعودية، إذ شهد أرتفاع مستمر من سنة 2004 وصولاً إلى سنة 2015، إذ سجلت أقل قيمة لها في سنة 2004 وبلغت(6.9) مليون دينار، ثم بدأت ترتفع قيمتها رغم تقلبها في بعض السنوات، حتى سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2015 إذ بلغت(199,821.5) مليون دينار، ولكن انخفضت بشكل كبير من سنة 2016 إلى سنة 2021، وتمثلت إستيرادات السلع الغذائية مثل الدقيق، والمعجنات، والمشروبات الغازية وغير الغازية، والفواكه المجففة، والزيوت النباتية بما فيها زيت عباد الشمس والعسل، والأطعمة المعلبة وغيرها.

أما بالنسبة لإستيرادات المواد الخام من السعودية، فقد شهدت أرتفاع من سنة 2004 الى سنة 2007، فقد سجلت قيم متباينة أذ برزت أقل قيمة في سنة 2004 إذ بلغت(0.8)مليون دينار، ولكن انخفضت في سنة 2008، وقد سجلت أعلى قيمة في سنة 2009 فقد بلغت (85473.6) مليون دينار، ثم عادت للأنخفاض في سنة 2010، ثم أرتفعت من سنة 2011 إلى سنة 2015، ولكن من سنة 2016 إلى سنة 2021 انخفضت قيمها، وتمثلت المواد الخام بالأخشاب التي تستخدم في البناء، طبقات وشرائط الفلين، الرخام واحجار البناء، واحماض غير عضوية. أما السلع الرأسمالية فكانت قيمتها منخفضة ومتقلبة مقارنة بالسلع الأخرى، فلم تسجل أي قيمة لها من سنة 2004 إلى سنة 2008، ثم أرتفعت قيمتها في سنة 2009 إذ سجلت(2513.2) مليون دينار، وقد سجلت أعلى قيمة لها في عام 2011 حيث بلغت(4291.4) مليون دينار ، أما من سنة 2015 وحتى

2021 فلم تسـجل أي قيمة لها، وتمثلت السـلع الرأسـمالية مثل السـيارات والجرارات الزراعية وسـيارات الركاب وقطع غيار السيارات.

جدول(10)

تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراق مع السعودية للمدة 2004-2020 (مليون دينار)بالاسعار الجارية

	صادرات العراق إلى السعودية			إستيرادات العراق من السعودية		
السنوات	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية
2004	0	0.4	0	6.9	0.8	0
2005	0.11	1.0	0	7.16	13.5	0
2006	0	0	0	2103.8	133.66	0
2007	0	4905.5	0	692.3	28808.4	0
2008	0	274.64	0	21778.5	3363.5	0
2009	0	12.4	0	96128.8	85473.6	2513.2
2010	0	0	0	122769.8	32688.1	1817.5
2011	0	0	0	144707.1	38623.2	4291.4
2012	0	21627.2	0	156564.6	35623.9	1491.4
2013	0	205.0	0	178654.5	41457.5	1508.9
2014	0	0	0	188769.0	48789.7	1621.1
2015	0	0	0	199821.5	51127.5	0
2016	0	0	0	2136.3	0	0
2017	0	0	0	45.32	0	0
2018	0	0	0	612.7	0	0
2019	0	0	0	2357.1	0	0
2020	0	0	0	348.3	0	0
2021	0	0	0	369.1	0	0

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية احصاءات التجارة، لسنوات مختلفة 2004-2021، صفحات متعددة.

شكل (14)

تطور هيكل صادرات العراق إلى السعودية للمدة 2004-2021

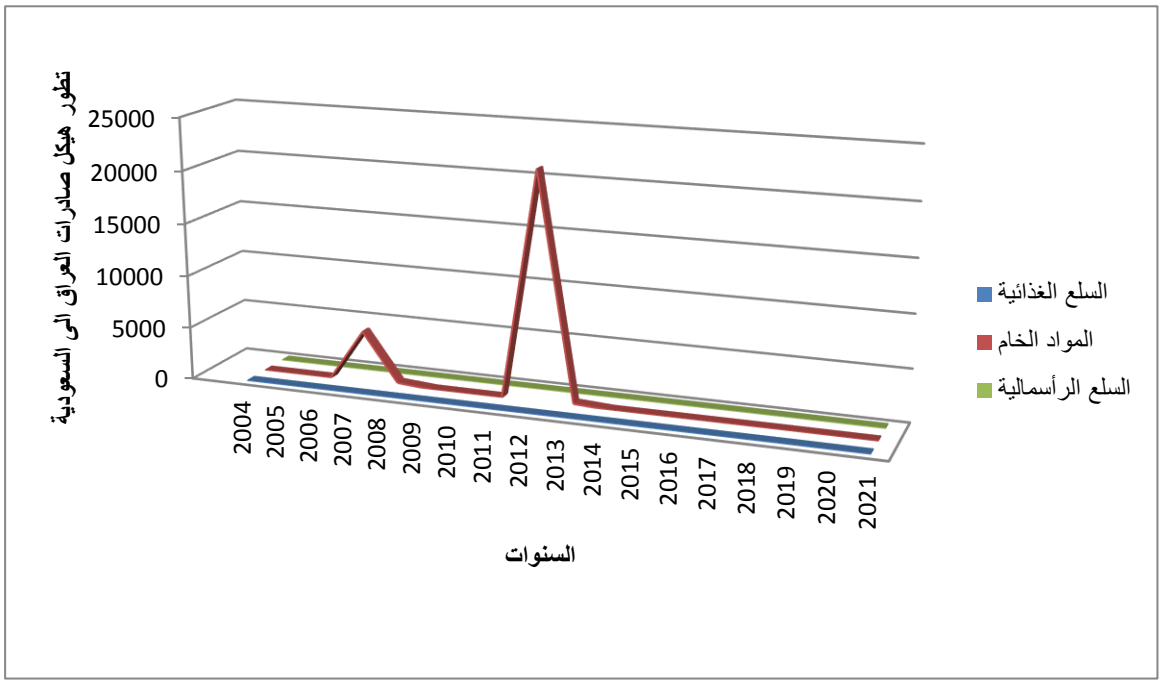

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10)

شكل(15)

تطور هيكل إستيرادات العراق من السعودية للمدة 2004-2021

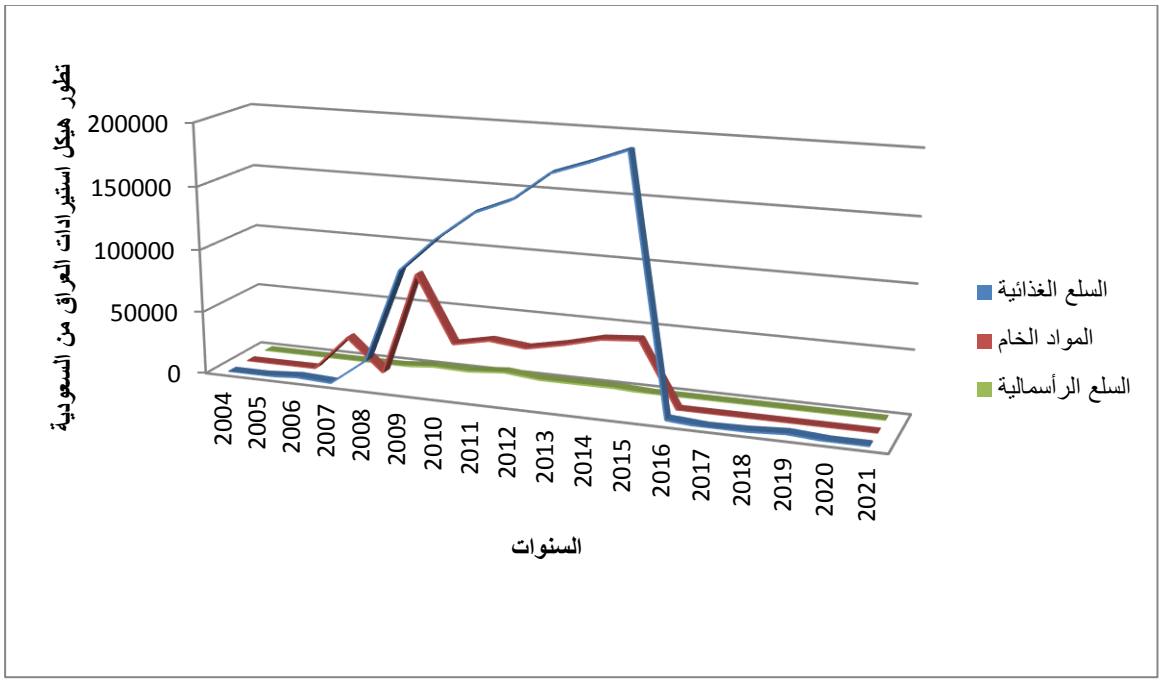

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10)

رابعـاً- تطور هيكـل الصـــــادرات والإســـتيرادات العراقيـة إلى الكويـت للمـدة 2004-2021:
من خلال تحليل بيانات الجدول(11) يتضح لنا أن صادرات السلع الغذائية إلى الكويت لم تسجل إي قيمة لها.

أما بالنسبة لصادرات المواد الخام إلى الكويت فقد سجلت قيم مرتفعة من سنة 2004 إلى سنة 2008، بينما بقية السنوات لم تسجل إي قيمة لها.

وأمـا صـــــادرات الســـلع الرأســـماليـة إلى الكويـت فلم تســـجـل إي قيمـة لهـا. أما بالنسبة لإستيرادات السلع الغذائية من الكويت، يتضح لنا أن السلع الغذائية سجلت من سنة 2004 إلى سنة 2006 أرتفاع مستمر، حيث سجلت في سنة 2004 قيمتها(8.9) مليون دينار، ثم بدأت تسجل قيمها ما بين الأرتفاع والأنخفاض رغم التقلبات في ســـنوات معينة، حيث ســـجلت أعلى قيمة في عام 2006 حيث بلغت(445.365.9) مليون دينار، ثم بعدها أنخفضت بشكل كبير في سنة 2007 حيث بلغت(50.7)، ثم عاودت للارتفاع من سنة 2008 وصولاً الى سنة 2010، بينما في سنتي 2011، 2012 انخفضـت، ثم بعدها سـجلت قيم متقاربة في سـنتي 2013,2014، ولكن انخفضـت من سـنة 2015 الى سنة 2021، وتمثلت إستيرادات السلع الغذائية مثل منتجات الألبان، عصائر الفاكهة، الآيس كريم الدقيق اللحوم بأنواعها ، بيض المائدة، الحلويات وشحوم السيارات وغيرها.

أما إسـتيرادات المواد الخام من الكويت، فقد شـهد أرتفاع بسـيط من سـنة 2004 إلى سـنة 2006، فقد سـجلت أقل قيمة لها في سـنة 2005 حيث بلغت(2.5) مليون دينار، ثم أنخفضـت في سـنة 2007، ولكن عاودت الأرتفاع من سنة 2008 وصـولاً إلى سنة 2010، ثم بعدها أنخفضـت في سـنتي 2011، 2012، ثم عادت للأرتفاع في سـنة 2013، بينما شـهد أنخفاض من سـنة 2014 إلى سـنة 2021، وتمثلت المواد الخام بخيوط وخصـل من الياف الزجاج، والرخام، وقوالب الجص، وأحجار تبليط ورصـف الطرق وغيرها.

أما السلع الرأسمالية فلم تسجل أي قيمة لها في سنة(2004)، بينما في سنة 2006 سجلت قيمة مرتفعة، ثم بعدها انخفضـت من سـنة 2007 إلى سـنة 2010، ولكن عادت للأرتفاع في سـنة 2011 اذ سـجلت أعلى قيمة لها وبلغت(22483.2) مليون دينار، وأما بقية السنوات فقد شـهدت قيمها بشـكل تذبذباً، وفي سـنة 2016 ، وسـنة 2017 فلم تسـجل أي قيمة لها، بعدها بدأت ترتفع قيمها بالنسـبة لبقية السـنوات، وتمثلت السلع الرأسمالية بالسيارات وقطع الغيار وغيرها.

جدول(11)

تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراق مع الكويت للمدة 2004-2021(مليون دينار) بالإسعار الجارية

السنوات	صادرات العراق إلى الكويت			إستيرادات العراق من الكويت		
	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية
2004	0	1.3	0	8.9	5.2	0
2005	0	0.19	0	19.9	2.5	2.1
2006	0	0.49	0	445365.9	22188.1	10079.9
2007	0	1.34	0	50.7	17.8	0
2008	0	1609.54	0	39618.8	5428.3	271.8
2009	0	0	0	71921.4	14867.7	2537.8
2010	0	0	0	265467.8	112311.2	2765.2
2011	0	0	0	162484.4	39995.1	22483.2
2012	0	0	0	155904.6	22729.6	2456.2
2013	0	0	0	178760.2	69078.8	4675.1
2014	0	0	0	180071.3	25461.7	2564.3
2015	0	0	0	116213.0	30321.1	1955.8
2016	0	0	0	53.4	3541.7	0
2017	0	0	0	324.2	4356.2	0
2018	0	0	0	102.4	4679.1	12.25
2019	0	0	0	301.0	4785.3	156.1
2020	0	0	0	503.1	5672.1	234.6
2021	0	0	0	545.0	5982.0	325.6

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية احصاءات التجارة، لسنوات مختلفة 2004-2021، صفحات متعددة.

شكل (16)

تطور هيكل صادرات العراق إلى الكويت للمدة 2004-2021

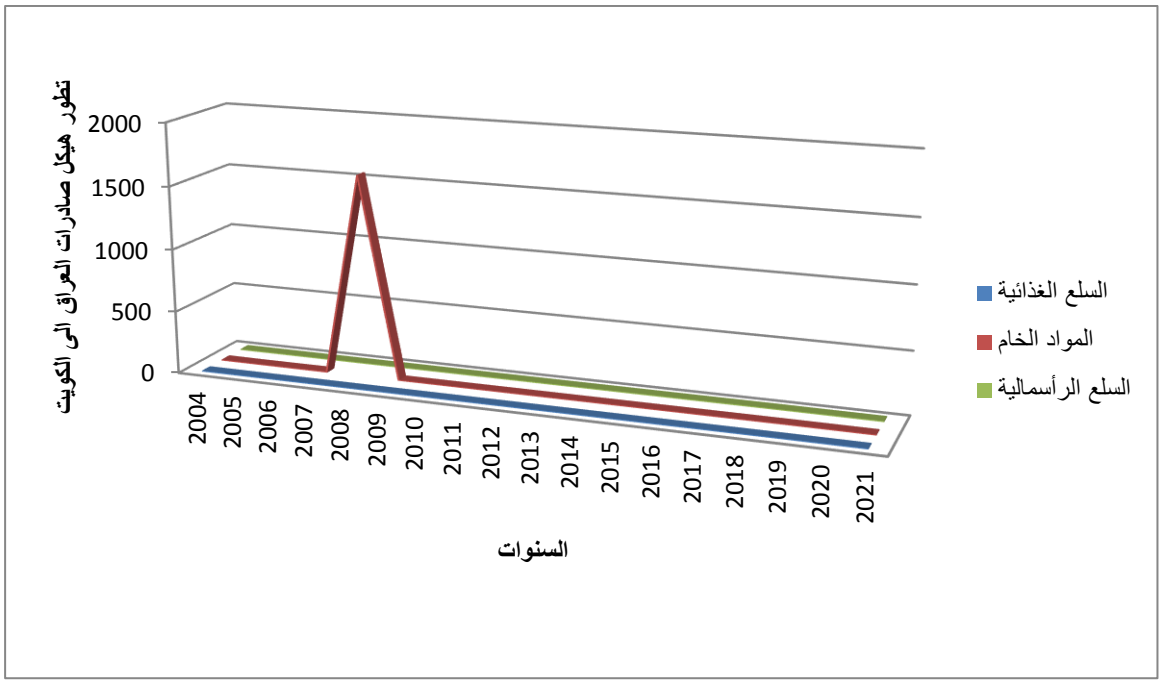

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (11)

شكل(17)

تطور هيكل إستيرادات العراق من الكويت للمدة 2004-2021

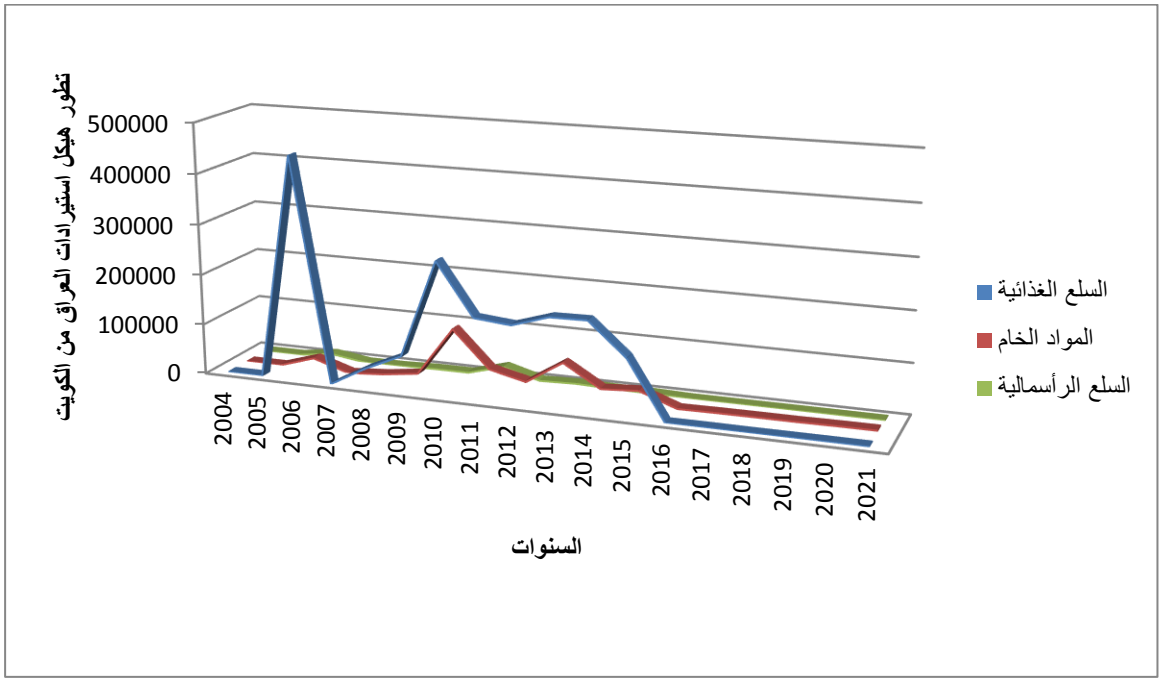

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (11)

خامساً- تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراق إلى تركيا للمدة 2004-2021:

من خلال تحليل البيانات في الجدول رقم (12)، يتضح أن صادرات السلع الغذائية إلى تركيا، سجلت مستويات متقلبة ومنخفضة، إذ بلغت في سنة 2004 قيمتها(1.2) مليون دينار، بعدها شهدت أنخفاضاً، وسجلت في سنة 2006 بقيمة(0.9) مليون ، ثم بعدها سجلت أرتفاعاً في قيم صادراتها في سنة 2007 ، وسنة 2008 بالنسبة للسلع الغذائية، أما في سنة 2009، 2010 فشهدت أنخفاضاً في قيمها ، أما بالنسبة لسنة 2015، وسنة 2016 لم تسجل أي قيمة، ثم عادت للأرتفاع في سنة 2017 حيث بلغت(5.1) مليون دينار، في حين بلغت سنة 2018 أعلى قيمة(6.3) مليون دينار، ثم أنخفضت قيمها انخفاضاً للسنوات 2019,2020,2021، وتمثلت صادرات السلع الغذائية بالتمور بأنواعها بما فيها التمر المجفف والدبس وبعض الحبوب.

أما صادرات المواد الخام إلى تركيا، فقد سجلت أقل قيمة لها في سنة 2007 حيث بلغت(1.1) مليون دينار، حيث شهدت أعلى قيمة في سنة 2013 فقد بلغت(73291.2) مليون دينار، بينما لم تسجل إي قيمة لها من سنة 2016 إلى سنة 2021، وتمثلت بالأنسجة الصوفية، والخيوط، والجلود غير المصنعة، والأخشاب والأحماض، والمواد الكيميائية وغيرها.

أما بالنسبة لصادرات السلع الرأسمالية فلم تسجل إي قيمة لها.

إن إستيرادات العراق من تركيا، فيتضح لنا من الجدول أن السلع الغذائية لم تسجل إي قيمة لها.

اما استيرادات المواد الخام من تركيا، فقد سجلت أقل قيمة لها في سنة 2008 إذ بلغت(296.7) مليون دينار، بينما سجلت أعلى قيمة في سنة 2014 فقد بلغت(26148.7) مليون دينار، ولكن من سنة 2017 إلى سنة 2021 لم تسجل إي قيمة لها، وتمثلت بالأنسجة الصوفية، والخيوط، والجلود غير المصنعة، والأخشاب، والأحماض، والمواد الكيميائية، وغيرها.

أما بالنسبة لإستيرادات السلع الرأسمالية من تركيا لم تسجل إي قيمة لها.

جدول (12)

تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراق إلى تركيا للمدة 2004-2021(مليون دينار)بالإسعار الجارية

	صادرات العراق إلى تركيا			استيرادات العراق من تركيا		
السنوات	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية	المواد الخام	السلع الرأسمالية
2004	1.2	1.3	0	0	1.8	0
2005	5.6	5.4	0	0	2.6	0
2006	0.9	89.3	0	0	1.86	0
2007	3.2	1.1	0	0	1.42	0
2008	3.5	28.7	0	0	296.7	0
2009	1.5	77.6	0	0	467.6	0
2010	1.9	36.6	0	0	13145.2	0
2011	3.3	376.7	0	0	2.1	0
2012	2.2	53220.39	0	0	704.7	0
2013	1.9	73291.2	0	0	12.0	0
2014	4.7	15156.1	0	0	26148.7	0
2015	0	20698.2	0	0	206.0	0
2016	0	0	0	0	196.5	0
2017	5.1	0	0	0	0	0
2018	6.3	0	0	0	0	0
2019	4.2	0	0	0	0	0
2020	2.5	0	0	0	0	0
2021	0	0	0	0	0	0

المصـدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، الجهاز المركزي للأحصـاء، مديرية احصـاءات التجارة، لسـنوات مختلفة 2004-2021، صفحات متعددة.

شكل (18)

تطور هيكل صادرات العراق إلى تركيا للمدة 2004-2021

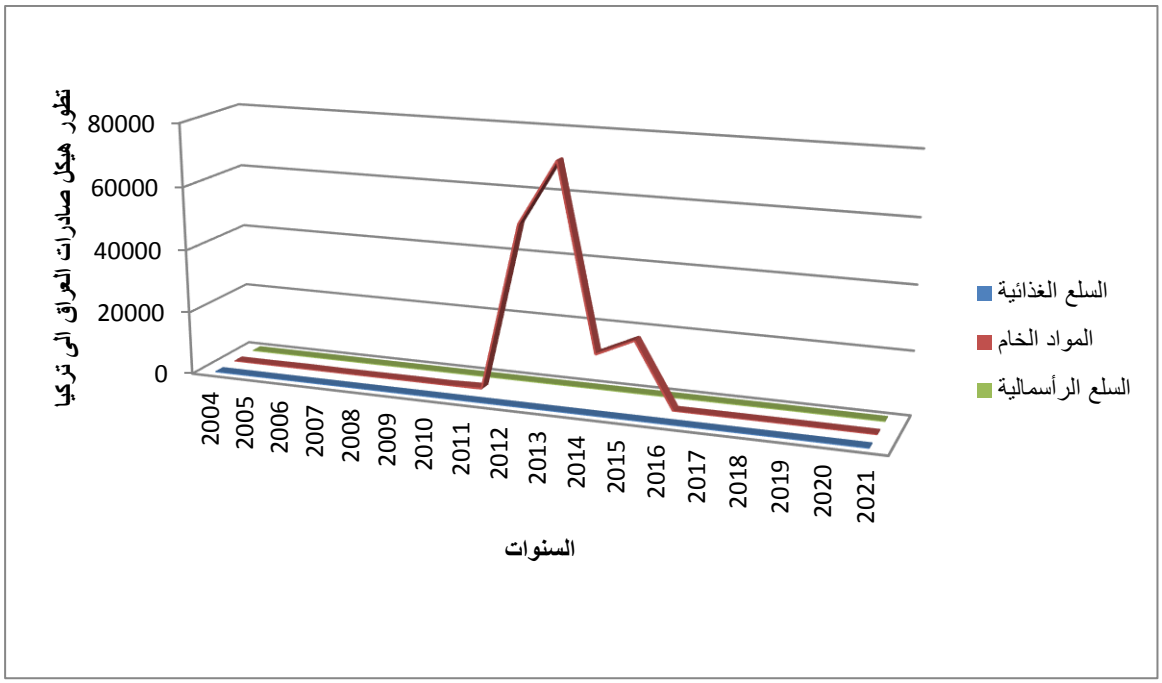

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (12)

شكل (19)

هيكل إستيرادات العراق من تركيا للمدة 2004-2021

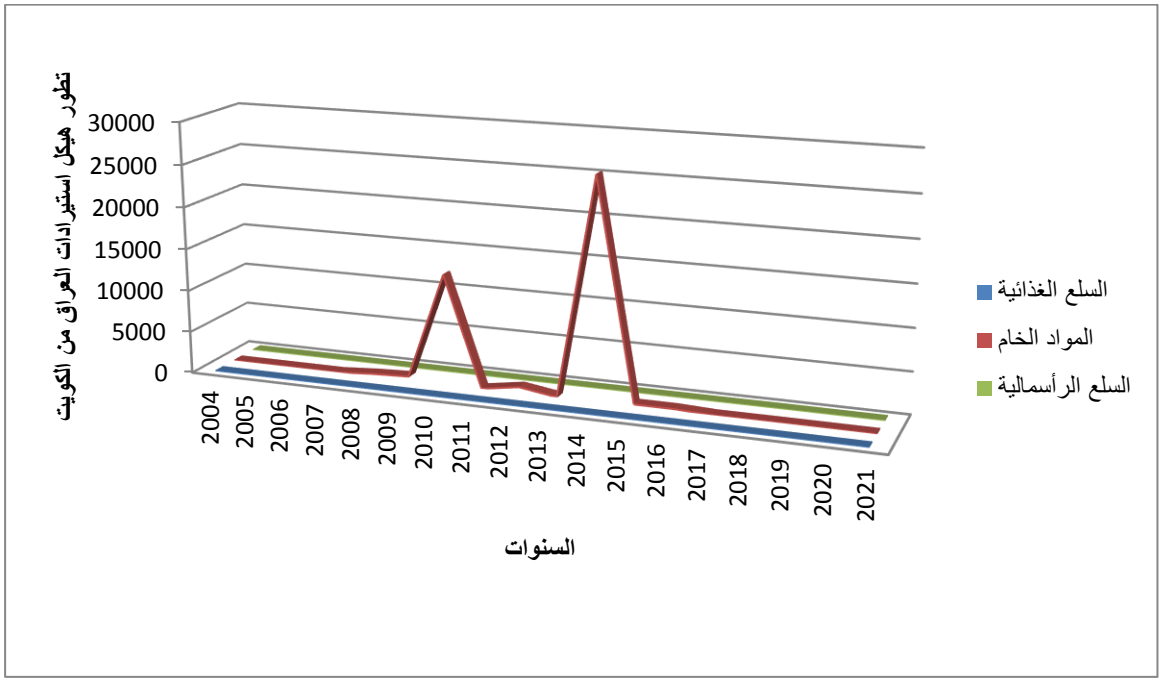

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (12)

سادساً: تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراق إلى إيران للمدة 2004-2021:

من خلال تحليل بيانات الجدول(13) يوضح لنا أن صادرات السلع الغذائية إلى إيران فلم تسجل أي قيمة لصادراتها.

أما بالنسـبة لصـادرات المواد الخام إلى إيران، إذ سـجلت أقل قيمة في سـنة 2006 حيث بلغت(1.4) مليون دينار، بينما سجلت أعلى قيمة في سنة 2013 حيث بلغت(26148.7) مليون دينار.

أما صادرات السلع الرأسمالية إلى إيران فلم تسجل إي قيمة لها.

أما بالنسبة لإستيرادات السلع الغذائية من إيران، فقد سجلت أقل قيمة لها في سنة 2008 وبلغت(18.6) مليون دينار، في حين أن أعلى قيمة لها سجلت في سنة 2011 وبلغت(417676.2) مليون دينار، أما بقية السنوات فقد سجلت قيمها ما بين الأرتفاع والأنخفاض، وتمثلت إستيرادات السلع الغذائية مثل الحبوب والبقوليات ومنتجات الألبان والآيس كريم والمعجنات والمعلبات والسكر والدقيق وغيرها.

أما إسـتيرادات المواد الخام من إيران فقد سـجل أقل قيمة في سـنة 2004 إذ بلغت 12.3 مليون دينار، بينما سـجل أعلى قيمة في سـنة 2016 حيث بلغت712349.7 مليون دينار، ثم أنخفضـت من سـنة 2017 إلى سـنة 2021، وتشـمل إسـتيرادات المواد الخام الأعلاف، ومواد كيميائية ومواد غير غذائية لصنع العصائر، والأخشاب غير المصنعة وغيرها.

أما إسـتيرادات السـلع الرأسـمالية منإيران رغم قيمتها المنخفضـة مقارنة بالسـلع الأخرى، فقد سـجلت قيما عالية بسبب التطور الكبير الذي شهده القطاع الصناعي في إيران وسجلت قيم مرتفعة منذ سنوات طويلة، حيث سـجلت أعلى قيمة لها عام 2015 وبلغت(178,765.1) مليون دينار، ثم بعدها شـهدت انخفاض في قيمها من سـنة 2016 إلى سـنة 2021، وتمثلت إسـتيرادات السـلع الرأسـمالية في السـيارات بجميع أنواعها وقطع غيارها وأجزاء بطاريات السيارات والقطارات.

ومما سـبق يتبين أن الواردات العراقية سـجلت تنوعا كبيراً في المنتجات مما انعكس سـلباً على الاقتصـاد العراقي ولذلك يمكن ملاحظة أنه لا بد من وجود سياسة إستيراد سليمة لأن السياسة في أي اقتصاد تلعب دورها في جانبين، وقد تكون هذه أداة غير ضرورية عندما تكون الواردات موجهة نحو السلع الأساسية إي المواد الغذائية والسـلع الكمالية والدولة قادرة على الحد منها وهذا ما يحدث في العراق، ورغم الإمكانيات التي يتمتع بها العراق في القطاعين الزراعي والصـناعي، إلا أن الإهمال أجبر الحكومة على اللجوء إلى

الإستيراد، ومن ناحية أخرى يمكن لسياسة الإستيراد أن تكون أداة تنمية عندما تهدف إلى إستيراد موارد إنتاجية قادرة على تعزيز تنمية أقتصاد البلد وهذا ما يفتقده العراق.

جدول (13)

تطور هيكل صادرات وإستيرادات العراق مع إيران للمدة 2004-2021(مليون دينار) بالإسعار الجارية

	صادرات العراق إلى إيران			إستيرادات العراق من إيران		
السنوات	**السلع الغذائية**	**المواد الخام**	**السلع الرأسمالية**	**السلع الغذائية**	**المواد الخام**	**السلع الرأسمالية**
2004	**0**	**2.6**	**0**	**745.1**	**12.3**	**0**
2005	**0**	**1.86**	**0**	**38454.3**	**121.7**	**112.1**
2006	**0**	**1.42**	**0**	**27247.6**	**1213.5**	**3772.2**
2007	**0**	**296.7**	**0**	**194.2**	**468093.3**	**0**
2008	**0**	**467.6**	**0**	**18.6**	**472.1**	**248.4**
2009	**0**	**13145.2**	**0**	**438.9**	**131.4**	**287.6**
2010	**0**	**2.1**	**0**	**237651.7**	**1014.3**	**4541.2**
2011	**0**	**704.7**	**0**	**417676.2**	**109876.1**	**177598.2**
2012	**0**	**12.0**	**0**	**245671.3**	**273570.0**	**48017.2**
2013	**0**	**26148.7**	**0**	**320345.2**	**188734.4**	**10264.4**
2014	**0**	**206.0**	**0**	**245671.3**	**195677.5**	**56060.3**
2015	**0**	**192.5**	**0**	**320345.2**	**97013.9**	**178765.1**
2016	**0**	**360.00**	**0**	**1552.2**	**712349.7**	**326.6**
2017	**0**	**373.2**	**0**	**1950.9**	**72379.1**	**902.8**
2018	**0**	**265.9**	**0**	**2148.2**	**82372.4**	**948.1**
2019	**0**	**350.3**	**0**	**637.1**	**85671.1**	**1192.3**
2020	**0**	**312.1**	**0**	**954.0**	**94320.2**	**4097.3**
2021	**0**	**298.3**	**0**	**986.1**	**95431.5**	**45438.1**

المصـدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، الجهاز المركزي للأحصـاء، مديرية احصـاءات التجارة، لسـنوات مختلفة 2004-2021، صفحات متعددة.

شكل(20)

تطور هيكل صادرات العراق إلى إيران للمدة 2004-2021

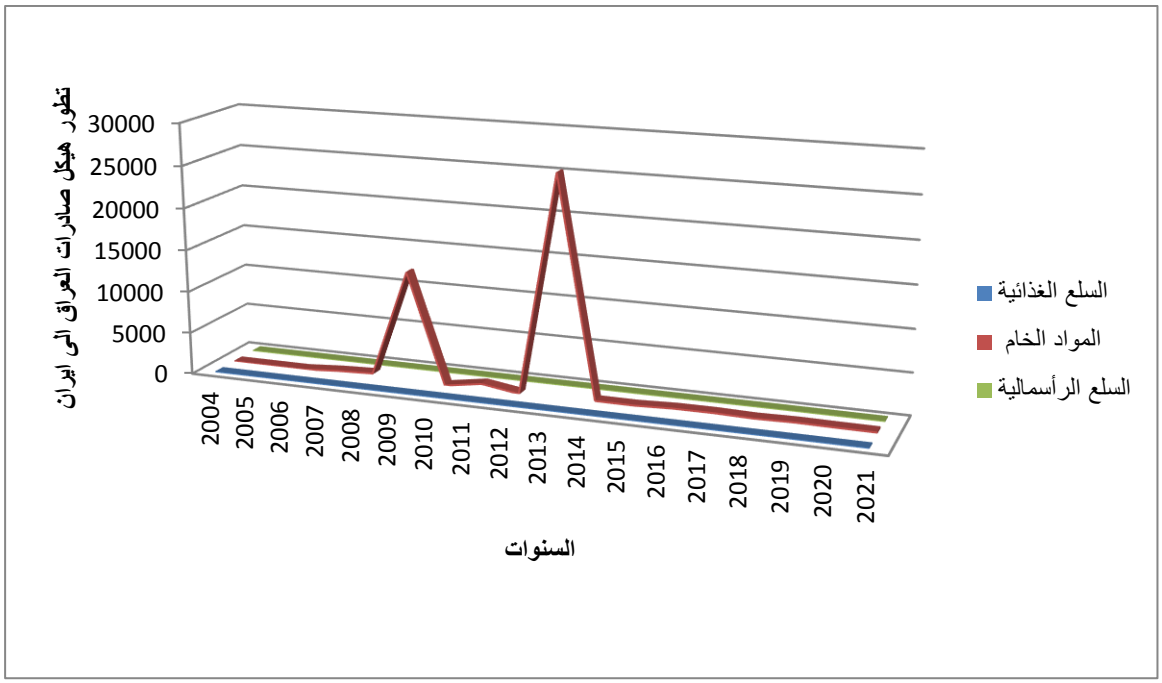

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (13)

شكل(21)

هيكل إستيرادات العراق إلى إيران للمدة 2004-2021

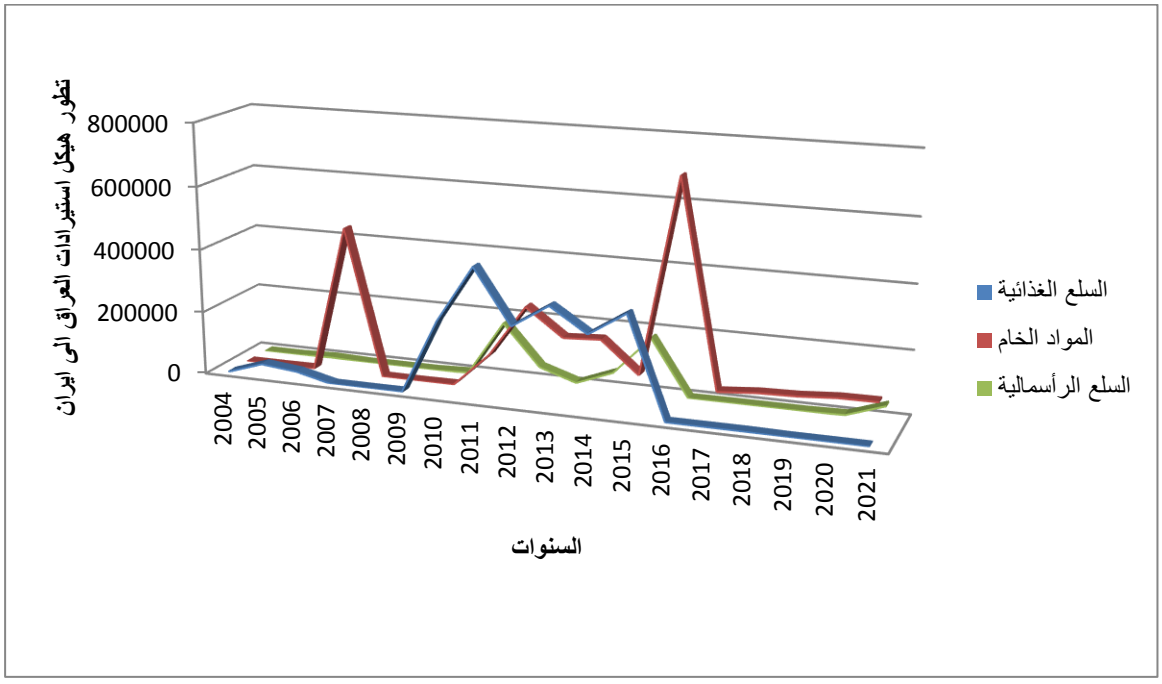

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (13)

الفصل الثالث

تحليل التجارة البينية العراقية والرؤى المستقبلية

المبحث الأول:

تحليل التجارة العراقية البينية الكلية للمدة 2004-2021

المبحث الثاني:

الرؤى المستقبلية لتطوير التجارة البينية في الاقتصاد العراقي

تمهيد:

نظراً للدور الحيوي والمهم الذي تلعبه التجارة الخارجية كمحرك رئيس للنشـــاط الاقتصـــادي الدولي ومصـــدر رئيس للنقد الأجنبي، تحرص الدول على مواكبة تطورات الأســـواق العالمية وتحســـين قدراتها التنافسـية، من خلال تطوير منتجاتها لتبقى قادرة على المنافسـة واتباع المعايير الدولية بهدف الاسـتدامة وزيادة حصـتها في الأسـواق المسـتهدفة، تواجه الدول تحديات معينة في سـياق تحسـين وتطوير تجارتها الخارجية، أهمها عدم الاسـتغلال الأمثل للقدرات التصـديرية، وذلك بسـبب انخفاض مسـتوى الخدمات في الموانئ والمطارات، أو ارتفاع تكلفة تمويل الصـادرات أو كليهما، فضـلا عن تدني القدرة على إنتاج السلع التي يكثر الطلب عليها في الأسواق العالمية الناتج عن زيادة السلع الأولية والوسيطة في عملية الإنتاج، وانخفاض خبرات القوى العاملة، وانخفاض الدور في حجم الإنفاق وهذا الأمر يؤدي إلى عرقلة جهود الدول لتحسين وتطوير تجارتها الخارجية، ويعتبر تركز الصادرات السلعية أحد الأسباب الرئيسية للحواجز التنافســية أمام صــادرات الدول الســلعية، حيث يشــير إلى عدم قدرة الدول على تنويع تجارتها الســلعية واعتمادها على عدد محدود من المنتجات التي تمثل نســـبة عالية من صـــادراتها مما يقلل من ميزتها النسـبية، أي إن التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في زيادة الصـادرات السـلعية مما يسـاعد على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

يناقش هذا الفصل في المبحث الأول: تحليل التجارة العراقية البينية.

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لتطوير التجارة البينية في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

تحليل التجارة العراقية البينية الكلية للمدة 2004-2021

أولاً: نظرة عامة عن الاقتصاد العراقي

يعتمد الاقتصاد العراقي إلى حد كبير على القطاع النفطي ويتقلب تبعاً لتقلبات أداء هذا القطاع، وعلى هذا الأساس فإن عملية تنويع مكونات الاقتصاد تتطلب تنمية القطاعات الأخرى، ولا سيما القطاعات الإنتاجية، وأبرزها القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية[1]، ومنذ الثمانينيات تم تحديد وتبلور هيكل الاقتصاد العراقي من خلال اعتماده المتزايد على قطاع النفط الخام، والتوسع غير المستدام لقطاع الخدمات غير الإنتاجية، ولاسيما الجهاز العسكري، والإهمال المستمر للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة، وانهيار الاستثمار الإنتاجي في الأنشطة الاقتصادية غير العسكرية، وتدهور العملة العراقية (الدينار) في تقدير قيمتها، كل ذلك أدى إلى تعميق الخصائص الريعية للاقتصاد العراقي، وبعد عام 2003 تأثرت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد في تلك المرحلة، وارتفعت نسبة مساهمة قطاعي النفط الخام والتعدين، مما يشير إلى تزايد هيمنة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع دور القطاعين الزراعي والصناعي[2]، وكذلك يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل هيكلية وتشوهات كبيرة في الأسعار، لعدم الاتزان الاقتصادي الواضح في مجال السياسات المالية والنقدية التي تشكل العمود الفقري لاقتصاد كل دولة، وان ما يميز الاقتصاد العراقي هو سيطرة نظام التخطيط المركزي على النظام الاقتصادي وبالتالي سيطرة القطاع العام على كل مستوياته مما أدى إلى غياب النشاط الخاص في العراق[3]، وكذلك يواجه الاقتصاد العراقي الكثير من العوائق منها ارتفاع العوائد المالية نتيجة ارتفاع اسعار النفط، فضلاً عن تمتعها بالموارد الطبيعية التي تتمتع بتاريخ حضاري وثقافي وموقع جغرافي مهم، إلا أن مختلف الظروف والأحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عاشها حالت دون تحقيق التنمية التي كان يصبو إليها، ومواكبة النمو المستمر مع أقرانه في الدول المجاورة أو المتقدمة، بدءاً من ثمانينيات القرن الماضي وبداية القرن العشرين، وأن الحروب التي شهدها والتي كانت لها آثار كبيرة وسلبية على الاقتصاد العراقي بسبب توجه

[1]- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، ط 1، 2006،ص 46.

[2]- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق، النشر مؤسسة فريدريش ايبرت، الاردن، 2013، ص 8.

[3]- واثق علي الموسوي، الاصلاحات الاقتصادية واثرها في تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق، وزارة التجارة، مجلة التجارة العراقية، العدد الثامن/2016، ص 1.

معظم النفقات نحو إستيراد الأسلحة والتمويل العسكري، وأنعكس ذلك بوضوح في تدهور معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مستويات الأستثمار وتراجع المنتج الوطني[1]، وبعد عام 2003 وتحت الأحتلال، بدأت صادرات العراق النفطية مرة أخرى ترتفع ولذلك كانت هناك محاولات وبرامج لتنظيم النشاط الاقتصادي والنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة مساهمتها في الإنتاج، حيث سعت الحكومات الجديدة إلى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي وتحرير السياسة والتوجه نحو اقتصاد السوق من أجل زيادة وتحسين مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية والأنفتاح على العالم الخارجي وغيرها[2]، لقد عانى الاقتصاد العراقي ولا يزال من دمار اقتصادي كبير ناجم بالدرجة الأولى عن سوء الإدارة الاقتصادية في السنوات الأخيرة مع استنزاف كبير للموارد الاقتصادية، فضلاً عن نتائج الحروب التي خاضها خلال السنوات القليلة الماضية من الزمن، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية الأساسية وتفاقم الأختلالات في هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وإغراق العديد من المنتجات التي لم تتمكن المنتجات المحلية من منافستها، وأرتفاع معدلات البطالة والتضخم، وتفاقم الفقر مع تدهور مؤشرات التنمية البشرية بشكل عام وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي تضعف قدرتها للدخول في النظام الاقتصادي العالمي[3].

[1]-ابراهيم خليل سلطان، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تجارب مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراة اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2021، ص 184.

[2]-احمد بريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، النشر والتوزيع بيت الحكمة، بغداد، ط 1 2011، ص 24.

[3]-اولزو، اونر، تنمية واعادة بناء الاقتصاد الرقمي، ترجمة مركز العراق للابحاث، النشر شركة الحوراء، بغداد، 2006، ص 33.

ثانياً: تحليل التجارة العراقية البينية ونسبة مساهمتها في التجارة الخارجية

1-تحليل الصادرات البينية والصادرات الكلية العراقية:

تعد الصادرات المنظورة المحور الرئيسي لصياغة السياسات الاقتصادية، إذ أن اعتماد الحكومة لإستراتيجية نمو الصادرات من شأنه أن يشجع المنتجين على الإنتاج وزيادة دخلهم، ورفع الطاقة الإنتاجية، مع الأهتمام بتحسين جودة السلع للمساهمة في المنافسة في السوق العالمية، ونظراً لأن التطورات في القطاع الخارجي تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد العراقي بسبب الدور المهيمن للقطاع النفطي في الصادرات، إلا أن تجارة الصادرات غير النفطية كانت قيمها متذبذبة وهذا أثر على الاقتصاد العراقي[1]، من خلال تحليل بيانات الجدول رقم(14) بدأت في سنة 2004بارتفاع الصادرات البينية وتبلغ قيمتها(674,163.6)مليون دينار، أما الصادرات الكلية بلغت قيمتها(25,877,930) مليون دينار، وأن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية(2.61%)، بينما في سنة 2005 تراجعت صادراتها البينية حيث بلغت(175,839.3) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي(-73.92%)، أما بالنسبة للصادرات الكلية أرتفعت قيمتها إلى(34,810,893) مليون دينار، وأن معدل النمو السنوي(34.52%)، وأن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية(0.51%)، نتيجة أرتفاع إسعار النفط، وفي سنة 2006 انخفضت صادراتها البينية وبلغت قيمتها(140,612.0) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(-20.03%)، بينما كانت الصادرات الكلية مرتفعة وبلغت(44,786,043) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(28.65%)، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية(3.14%)، ثم عاودت للأرتفاع في سنتي 2007,2008 وبلغت قيمتها على التوالي(1,673,063,1,589,834) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي على التوالي(%5.24,13.07%)، وإن قيمة الصادرات الكلية بلغت على التوالي(49,681,685، 76,025,118) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي على التوالي(10.93%، 53.02%) ، ويرجع ذلك الى أستقرار الوضع الاقتصادي والسياسي، وكذلك زيادة الطلب على النفط، وأضافة إلى ذلك أرتفاع في إسعار النفط[2]، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية(3.20%،2.20%)، ولكن تراجعت صادراتها في سنة 2009 حيث بلغت قيمتها(1,008,189) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(-39.74%)، أما الصادرات الكلية فبلغت(46,133,100) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(-39.32%)، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات

[1]- جبار عبد جبيل، مصدر سابق، ص 302.

[2]- حسن خلف، شاكر حمود، تحليل مؤشرات الاهلية الائتمانية السيادية للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2015، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 2018، ص 8.

الكلية(2.19%)، نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية مما أدى الى أنخفاض الطلب على النفط وبالتالي أنخفاض إسعار النفط، ثم أرتفعت قيم صادراتها خلال السنوات(2010,2011,2012) حيث بلغت صادراتها البينية على التوالي(2,157,129، 3,337,542، 3,673,249) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي على التوالي(11.39%، 54.72%، -10.6%)، أما الصادرات الكلية بلغت على التوالي(60,563,880، 93,226,770، 109,847,694) مليون دينار، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية بنسبة(3.56%،3.58%،33.44%)، ويرجع ذلك إلى أرتفاع في إسعار النفط العالمي[1]، أما في سنة 2013 أنخفضت قيم صادراتها البينية فبلغت(3,506,162) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(-4.55%)، بينما تبلغ قيمة الصادرات الكلية(104,669,488) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(-4.71%)، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية بنسبة(33.49%)، بينما في سنة 2014 ارتفعت قيمة الصادرات البينية حيث بلغت(3,648,297) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(4.05%)، بينما كانت قيم الصادرات الكلية منخفضة(97,921,846) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(83.56%)، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية بنسبة(3.73%)، ثم تراجعت قيمها في سنة 2015 حيث بلغت الصادرات البينية(2,284,339) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(-37.39%)، وإن الصادرات الكلية بلغت(51,565,654)مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي بنسبة(-47.34%)، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية(4.43%)، ولكن في سنة 2016 ارتفعت صادراتها البينية حيث بلغت(2,618,957) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(14.65%)، بينما انخفضت صادراتها الكلية وبلغت(49,144,620) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(-4.69%)، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية بنسبة(5.33%)،ويرجع ذلك إلى أن العراق شهد أزمة اقتصادية جديدة أثرت على الصادرات مما أدى إلى تراجعها، ويعود سبب هذا التراجع إلى ظهور تنظيم داعش الإرهابي واستيلائه للعديد من مناطق العراق، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط لهذا العام[2]، أما في سنة 2017 فقد ارتفعت قيم صادراتها حيث بلغت الصادرات البينية(1,810,336) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(-30.88%)، وبلغت الصادرات الكلية قيمتها(68,495,210) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(39.37%)، وان نسبة مساهمة الصادرات البينية الى الصادرات الكلية

[1]- سمية محمود نجم الدين، قياس اثر الايرادات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، كلية التجارة، جامعة السليمانية، ص 12.

[2]- بهاء محمد خالد، ودلدار حيدر احمد، تحليل وقياس اثر التجارة الخارجية في الاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2021، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد 11، عدد3، 2023.

بنسبة(2.64%)، ولكن في سنة 2018 انخفضت الصادرات البينية إذ بلغت قيمتها(1,618,158) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(-10.62%)، أما بالنسبة لصادراتها الكلية فقد ارفعت قيمتها(102,768,400) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(-84.99%)، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية بنسبة(15.75%)، يعود ذلك إلى أرتفاع إسعار النفط، وهذا أدى إلى زيادة الإنتاج[1]، وإن في سنة 2019 كانت صادراتها البينية مرتفعة إذ بلغت(2,835,618) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(75.23%)، بينما الصادرات الكلية كانت منخفضة إذ بلغت (97,086,150) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(84.47%)، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية بنسبة(2.92%)، ثم تراجعت قيمها في سنة 2020 إذ بلغت قيمة الصادرات البينية(2,107,264)مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(-25.69%)، وإن قيمة الصادرات الكلية (55,778,650) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(-42.55%)، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية بنسبة (3.78%)، نتيجة ظهور وباء كورونا وانتشاره عالمياً، مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصاد العالمي بسبب حظر التجوال وإغلاق المصانع العالمية وانخفاض الطلب على النفط على نطاق عالمي، مما أدى إلى انخفاض اسعار النفط، فضلاً عن انخفاض صادراتها على المستوى العالمي، ومن المعروف أن العراق يعتمد بشكل كامل على إنتاج وتصدير النفط فقط في تمويل نفقاته، ولكن في سنة 2021 ارتفعت قيم صادراتها بشكل كبير إذ بلغت الصادرات البينية (3,682,120) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(74.73%)، وبلغت قيمة الصادرات الكلية (107,048,340) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(-80.81%)، وإن نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية بنسبة(34.39%)، ويرجع ذلك الى تحسن الوضع الاقتصادي، فضلاً عن ارتفاع في إسعار النفط.

[1] - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء، والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018، ص 47.

جدول(14)

تحليل الصادرات البينية والصادرات الكلية العراقية للمدة2004 -2021 (مليون دينار) بالإسعار الجارية

السنوات	الصادرات البينية	معدل النمو السنوي%	الصادرات الكلية	معدل النمو السنوي%	نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية%
	1	2	3	4	5
2004	674,163.6		25,877,930		2.61
2005	175,839.3	(73.92)	34,810,893	34.52	0.51
2006	140,612.0	(20.03)	44,786,043	28.65	3.14
2007	1,589,834	13.07	49,681,685	10.93	3.20
2008	1,673,063	5.24	76,025,118	53.02	2.20
2009	1,008,189	(39.74)	46,133,100	(39.32)	2.19
2010	2,157,129	11.39	60,563,880	31.28	3.56
2011	3,337,542	54.72	93,226,770	53.93	3.58
2012	3,673,249	10.06	109,847,694	(88.22)	33.44
2013	3,506,162	(4.55)	104,669,488	(4.71)	33.49
2014	3,648,297	4.05	97,921,846	83.56	3.73
2015	2,284,339	(37.39)	51,565,654	(47.34)	4.43
2016	2,618,957	14.65	49,144,620	(4.69)	5.33
2017	1,810,336	(30.88)	68,495,210	39.37	2.64
2018	1,618,158	(10.62)	102,768,400	(84.99)	15.75
2019	2,835,618	75.23	97,086,150	84.47	2.92
2020	2,107,264	(25.69)	55,778,650	(42.55)	3.78
2021	3,682,120	74.73	107,048,340	(80.81)	34.39

المصدر/تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر الاتي:

- صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات(2004-2021)، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، الجهاز المركزي للأحصاء، احصاءات التجارة الخارجية، لسنوات مختلفة 2004-2021، صفحات متعددة.

- تم استخراج معدل النمو والنسبة المئوية من قبل الباحثة .

- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون: Gr=(pt- p0)/po *100

- تم احتساب نسبة مساهمة الصادرات العراق البينية إلى صادرات العراق الكلية *100

- النسب داخل الاقواس تكون سالبة

شكل (22)

تحليل الصادرات البينية والصادرات الكلية العراقية للمدة2004-2021

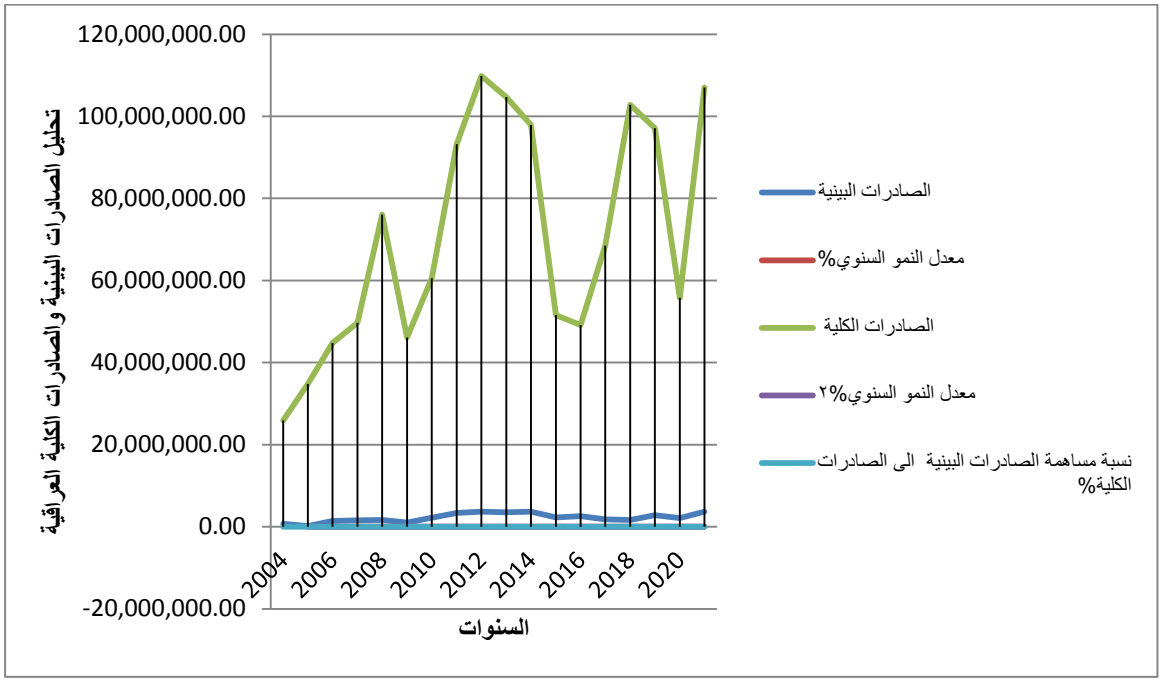

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

2-تحليل الاستيرادات البينية والاستيرادات الكلية العراقية:

يقصد بالاستيرادات هي اجمالي السلع والخدمات المستوردة للبلد عن طريق الموانئ البرية والبحرية والجوية التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والوسيط وإعادة التصدير، من خلال تحليل بيانات الجدول (15) نجد أن الإستيرادات البينية بلغت قيمتها في سنة 2004 (2,667,760) مليون دينار، وأن الإستيرادات الكلية بلغت(30,951,806) مليون دينار، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات الكلية (8.62%)، ولكن في سنة 2005 انخفضت إستيراداتها البينية حيث بلغت قيمتها(1,551,411) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي (-41.85%)، أما بالنسبة للإستيرادات الكلية فكانت مرتفعة وبلغت قيمتها(43,568,508) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(40.76%)، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات الكلية (3.56%)، ويعود ذلك إلى أن الاقتصاد العراقي شهد تدهوراً مستمراً بسبب سوء السياسات الاقتصادية والحروب التي مر بها والعقوبات الاقتصادية الذي أغلق معظم منشأته الاقتصادية الإنتاجية والخدمية كليا أو جزئيا مما أدى إلى استنفاذ الموارد المالية للبلاد، وتدمير الموارد الطبيعية والبنية التحتية، فضلاً عن الإهمال والأستخدام غير السليم، مما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات

الاقتصادية، وبالتالي أدى إلى زيادة الإستيرادات[1]، بينما في سنة 2006 ارتفعت الإستيرادات البينية وبلغت قيمتها(12,985,297) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(73.69%)، ولكن انخفضت الإستيرادات الكلية حيث بلغت قيمتها(32,287,203) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(-25.89%)، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات الكلية (40.21%)، ثم ارتفعت قيمة صادراتها في سنة2007 حيث بلغت الإستيرادات البينية(14,093,525) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(8.53%)، ولكن انخفضت الإستيرادات الكلية حيث بلغت(24,542,780) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(-23.99%)، وإن نسبة مساهمة الاستيرادات البينية الى الاستيرادات الكلية(57.42%)، بسبب انخفاض إسعار النفط[2]، بينما في سنة 2008 ارتفعت قيم الإستيرادات حيث بلغت قيمة الإستيرادات البينية(15,434,318) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(9.51%)، وإن قيمة الإستيرادات الكلية بلغت(41,769,316) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(70.19%)، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات الكلية (36.95%)، أما في سنة 2009انخفضت الإستيرادات البينية إذ بلغت قيمتها(1,623,998) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي (5.44%)، بينما الإستيرادات الكلية كانت مرتفعة وبلغت قيمتها(48,569,040) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(16.28%)، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات الكلية (33.51%)، ثم ارتفعت قيم الإستيرادات خلال السنوات(2010,2011,2012.2013) إذ بلغت قيم الإستيرادات البينية على التوالي (12,728,547، 13,853,736، 14,903,345، 15,030,906) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي على التوالي(-21.79%، 8.84%، 7.58%، 0.86%)، أما قيم الإستيرادات الكلية بلغت على التوالي(51,380,550، 55,929,510، 68,800,996، 69,200,034) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي على التوالي(5.79%،8.85%،23.01%،0.58%)، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات الكلية (24.77%،24.77%،21.66%،21.73%)، ولكن تراجعت قيم الإستيرادات خلال السنوات(2014,2015,2016) حيث بلغت قيم الإستيرادات البينية على التوالي (12,823,668، 11,457,116، 11,181,602) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي بنسبة على التوالي (-14.69%،-10.66%،-2.40%)، أما قيم الاستيرادات الكلية بلغت على التوالي (62,004,382، 46,346,415، 40,707,520) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي بلغ على التوالي(-10.39%،-25.25%،-12.17%)، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات

[1]- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2004، ص 7.
[2]- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام2007، ص 3.

الكلية (20.68%،24.72%،27.47%)، وكذلك انخفضت الإستيرادات البينية في سنة 2017 حيث بلغت قيمتها(3,091,424) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(-72.35%)، بينما كانت الإستيرادات الكلية مرتفعة فبلغت(45,060,540) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي بلغ(10.69%)، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات الكلية(6.86%)، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية للبلاد، ثم ارتفعت قيم إستيراداتها في سنة 2018 حيث بلغت قيمة الإستيرادات البينية(4,782,372) مليون دينار، وإن قيمة الإستيرادات الكلية بلغت(54,425,840) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(20.78%)، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات الكلية(8.79%)، ولكن في سنة 2019 انخفضت قيمة الإستيرادات البينية حيث بلغت(4,262,410) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي(-10.87%)، بينما الإستيرادات الكلية كانت قيمها مرتفعة(69,184,220) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(27.12%)، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات الكلية (6.16%)، نتيجة ارتفاع إسعار النفط العالمية، وبالتالي أدى إلى زيادة الطلب على النفط، أما في سنة 2020 ارتفعت قيمة الإستيرادات البينية(4,777,856) مليون دينار، وإن معدل النمو السنوي (12.09%)، بينما كانت الإستيرادات الكلية منخفضة حيث بلغت (57,374,164) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي (-17.07%)، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات الكلية (8.33%)، نتيجة دخول جائحة كورونا التي أثرت على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك انخفاض في إسعار النفط، وبالإضافة إلى انخفاض الطلب على النفط، وكذلك في سنة 2021 انخفضت الإستيرادات البينية حيث بلغت(4,539,140) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي(-4.99%)، أما بالنسبة للإستيرادات الكلية فكانت مرتفعة فبلغت (59,881,920) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي (4.37 %)، وإن نسبة مساهمة الإستيرادات البينية إلى الإستيرادات الكلية (7.58%)، ويعود ذلك إلى أستقرار الوضع الاقتصادي والتعافي من جائحةcoved-19 .

جدول(15)

تحليل الإستيرادات البينية والإستيرادات الكلية العراقية للمدة2004-2021 (مليون دينار) بالإسعار الجارية

السنوات	الإستيرادات البينية	معدل النمو السنوي%	الإستيرادات الكلية	معدل النمو السنوي%	نسبة مساهمة الإستيرادات البينية الى الاستيرادات الكلية%
	1	2	3	4	5
2004	2,667,760		30,951,806		8.62
2005	1,551,411	(41.85)	43,,568,508	40.76	3.56
2006	12,985,297	73.69	32,287,203	(25.89)	40.21
2007	14,093,525	8.53	24,542,780	(23.99)	57.42
2008	15,434,318	9.51	41,769,316	70.19	36.95
2009	1,623,998	5.44	48,569,040	16.28	33.51
2010	12,728,547	(21.79)	51,380,550	5.79	24.77
2011	13,853,736	8.84	55,929,510	8.85	24.77
2012	14,903,345	7.58	68,800,996	23.01	21.66
2013	15,030,906	0.86	69,200,034	0.58	21.73
2014	12,823,668	(14.69)	62,004,382	(10.39)	20.68
2015	11,457,116	(10.66)	46,346,415	(25.25)	24.72
2016	11,181,602	(2.40)	40,707,520	(12.17)	27.47
2017	3,091,424	(72.35)	45,060,540	10.69	6.86
2018	4,782,372	54.69	54,425,840	20.78	8.79
2019	4,262,410	(10.87)	69,184,220	27.12	6.16
2020	4,777,856	12.09	57,374,164	(17.07)	8.33
2021	4,539,140	(4.99)	59,881,920	4.37	7.58

المصدر/تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر الاتي:

-صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات(2004-2021)، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، الجهاز المركزي للأحصاء، احصاءات التجارة الخارجية، لسنوات مختلفة 2004-2021، صفحات متعددة.

- تم استخراج معدل النمو والنسبة المئوية من قبل الباحثة.

- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون: Gr=(pt- p0)/ pt*100

- تم احتساب نسبة مساهمة الصادرات العراق البينية الى صادرات العراق الكلية *100

- النسب داخل الاقواس تكون سالبة

شكل(23)

تحليل الإستيرادات البينية والإستيرادات الكلية العراقية للمدة2004-2021

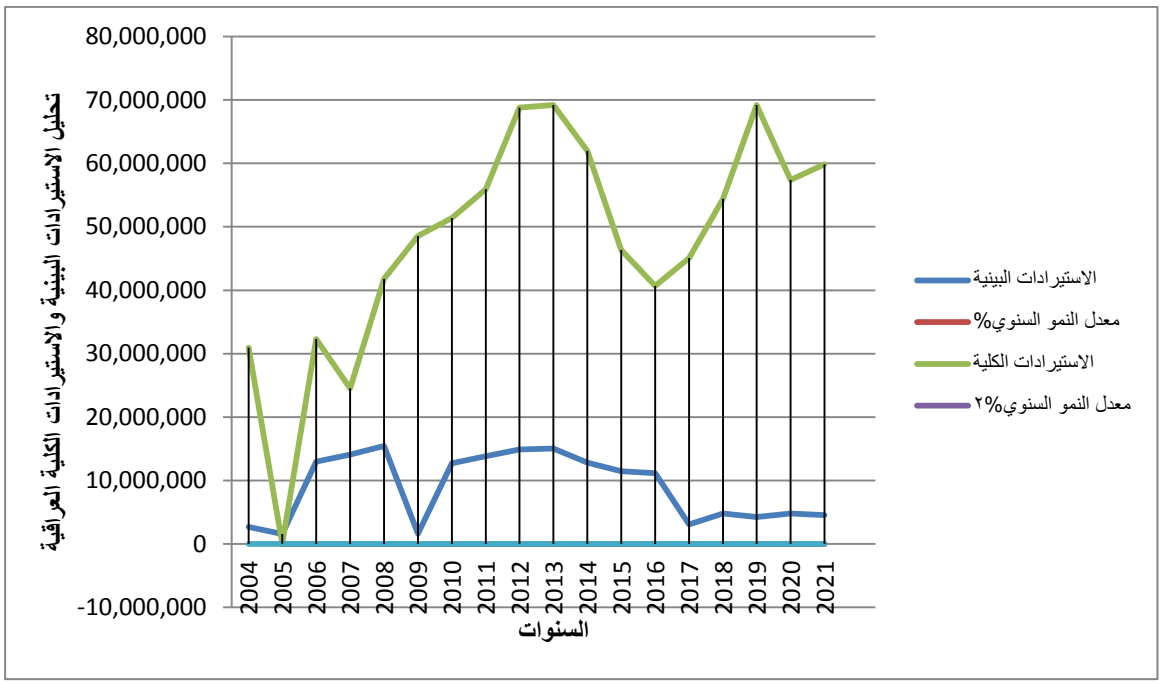

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

3-تحليل الميزان التجاري العراقي:

يعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين الصادرات والواردات، ويتكون من الصادرات والواردات المنظورة وتظهر القيمة النقدية للصادرات من السلع في الجانب الدائن من الرصيد والواردات في الجانب المدين، ويظهر الميزان التجاري في حالة عجز عندما يصبح قيمة صادرات الدولة أقل من حجم الواردات أو لا يغطي حجم الواردات وهو بالتالي مؤشر على انخفاض القدرة التنافسية للبلاد في مواجهة المنتجات الأجنبية، مما يؤدي إلى استنزاف الأحتياطيات النقدية للبلاد الخارجية، في حين أن الميزان التجاري يكون لصالح الدولة إذا كان هناك فائض تجاري، أي زيادة في صادرات البلاد مقارنة بوارداتها استنادا إلى التطورات الملحوظة في قيم الصادرات والواردات، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول(16)، نجد أن الميزان التجاري العراقي كان في حالة عجز متزايد بسبب أتساع الفجوة بين الصادرات والواردات، إي أن الإستيرادات أكبر من الصادرات[1]، يوضح لنا أنه في سنتي2004,2005 سجل الميزان التجاري البيني على التوالي(1,993,596-، 13,755,71.6-) مليون دينار، بينما سجل الميزان التجاري الكلي على التوالي(5,073,876-،8,757,615-)، ويساهم الميزان التجاري البيني من الميزان التجاري الكلي بالعجز بنسبة (39.29%،15.71%)، ويعود ذلك إلى

[1]- رضا البدوي، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الاول 81، 2023، ص 87.

تدهور الأوضاع الأمنية، وكذلك بسبب زيادة الإستيرادات، أما بالنسبة للسنوات(2006,2007,2008) سجل الميزان التجاري البيني على التوالي(11,579,177.7-، 12,503,690.5-، 13,761,255-)، بينما شهد الميزان التجاري الكلي على التوالي(12,498,840، 25,138,905، 34,255,802)، ويساهم الميزان التجاري البيني من الميزان التجاري الكلي بالعجز بنسبة(92.64-%،49.74-%،40.17-%)، ويرجع ذلك إلى زيادة إسعار النفط العالمية التي أدت إلى أرتفاع الطلب على النفط، بسبب رفع العقوبات الاقتصادية الدولية عن العراق[1]، أما في سنة 2009 سجل الميزان التجاري البيني(15,265,809-)، بينما شهد الميزان التجاري الكلي(2,435,940-)، ويساهم الميزان التجاري البيني من الميزان التجاري الكلي بالعجز بنسبة(62.67%)، ويرجع ذلك بسبب حدوث الأزمة المالية العالمية، بينما في سنتي 2010,2011 سجل الميزان التجاري البيني على التوالي(10,571,418-، 10,516,194-)، بينما شهد الميزان التجاري الكلي(9,183,330، 37,297,260)، ويساهم الميزان التجاري البيني من الميزان التجاري الكلي بالعجز حيث قلل الفائض بنسبة(11.51-%،28.19-%)، ولكن في سنتي 2012,2013 شهد الميزان التجاري البيني على التوالي(11,230,095.7-، 11,524,744-)، بينما شهد الميزان التجاري الكلي على التوالي(57,816,227-،58,733,086-)، ويساهم الميزان التجاري البيني من الميزان التجاري الكلي بالعجز بنسبة(19.42%،19.62%)، أما خلال السنوات2014,2015,2016,2017 سجل الميزان التجاري البيني على التوالي(9,175,370.6-، 9,172,777.2-،8,562,644.4-،8,562,644.4-)، بينما شهد الميزان التجاري الكلي على التوالي(35,917,464، 5,219,239، 8,437,100، 23,434,670)، ويساهم الميزان التجاري البيني من الميزان التجاري الكلي بالعجز حيث قلل الفائض بنسبة(25.55-%،175.75-%،101.49-%،5.47-%)، نتيجة دخول العصابات الارهابية الى العراق التي اثرت على اقتصاده، ولكن في سنة 2018 سجل الميزان التجاري البيني(3,164,214-)، بينما شهد الميزان التجاري الكلي(44,149,000-)، ويساهم الميزان التجاري البيني من الميزان التجاري الكلي بالعجز بنسبة(7.17%)، اما في سنة 2019 سجل الميزان التجاري البيني(1,426,792.2-)، بينما شهد الميزان التجاري الكلي(27,901,930)،)، ويساهم الميزان التجاري البيني من الميزان التجاري الكلي بالعجز حيث قلل الفائض بنسبة(5.11-%)،ويرجع ذلك إلى أن عدم استغلال الموارد المالية لتمويل الاقتصاد بكافة أنشطته ما عدا النفط مما أدى إلى ارتباط جميع الأنشطة الاقتصادية في العراق بسعر النفط، وبما أن

[1]- علي محمد بديوي، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة(1990-2020)، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد(8)، المجلد(4)، 2022، ص 146.

أســعار النفط هي دالة لمتغيرات الســوق ويومية التقلبات، مما يعني أن العراق ســيواجه حالتين، الحالة الأولى هي حالة تقلب الإيرادات والألتزامات والمســتحقات الثابتة، مما يؤدي إلى عجز الموازنة، والحالة الثانية هي تراكم العجز مما يؤدي إلى مشــكلة ســيولة تتمثل في عدم قدرة العراق على ســداد التزاماته ومستحقاته يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر وسنة بعد سنة[1]، ولكن خلال سنتي 2020,2021 سجل الميزان التجاري البيني على التوالي(2,670,592-،857,020-)، بينما شهد الميزان التجاري الكلي على التوالي(1,595,514-،49,177,086-)، ويســاهم الميزان التجاري البيني من الميزان التجاري الكلي بالعجز بنسبة(16.74%،1.74%)، نتيجة دخول جائحة coved-19، وبالإضافة إلى ارتفاع إسعار النفط العالمية.

[1]- عبد اللطيف حسن شومان، مؤشرات العجز والفائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004-2020) وافاقه المستقبلية، مجلة القانون الدستوري والعلوم الادارية، العدد الخامس عشر، 2022، ص 229.

جدول(16)

تحليل الميزان التجاري العراقي للمدة2004-2021 (مليون دينار)بالإسعار الجارية

السنوات	حاصل الميزان التجاري البيني	حاصل الميزان التجاري الكلي	نسبة مساهمة الميزان التجاري البيني من الميزان التجاري الكلي %
2004	(1,993,596)	(5,073,876)	39.29
2005	(13,755,71.6)	(8,757,615)	15.71
2006	(11,579,177.7)	12,498,840	(92.64)
2007	(12,503,690.5)	25,138,905	(49.74)
2008	(13,761,255)	34,255,802	(40.17)
2009	(15,265,809)	(2,435,940)	62.67
2010	(10,571,418)	9,183,330	(11.51)
2011	(10,516,194)	37,297,260	(28.19)
2012	(11,230,095.7)	(57,816,227)	19.42
2013	(11,524,744)	(58,733,086)	19.62
2014	(9,175,370.6)	35,917,464	(25.55)
2015	(9,172,777.2)	5,219,239	(175.75)
2016	(8,562,644.4)	8,437,100	(101.49)
2017	(1,281,088)	23,434,670	(5.47)
2018	(3,164,214)	(44,149,000)	7.17
2019	(1,426,792.2)	27,901,930	(5.11)
2020	(2,670,592)	(1,595,514)	16.74
2021	(857,020)	(49,177,086)	1.74

المصدر/تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر الاتي:

-صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات(2004-2021)، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، الجهاز المركزي للأحصاء، احصاءات التجارة الخارجية، لسنوات مختلفة 2004-2021، صفحات متعددة.

- تم استخراج الميزان التجاري والنسبة المئوية من قبل الباحثة.

- تم احتساب نسبة مساهمة الميزان التجاري البيني من الميزان التجاري الكلي *100

- النسب داخل الاقواس تكون سالبة

شكل(24)

تحليل الميزان التجاري العراقي للمدة2004-2021 (مليون دينار)

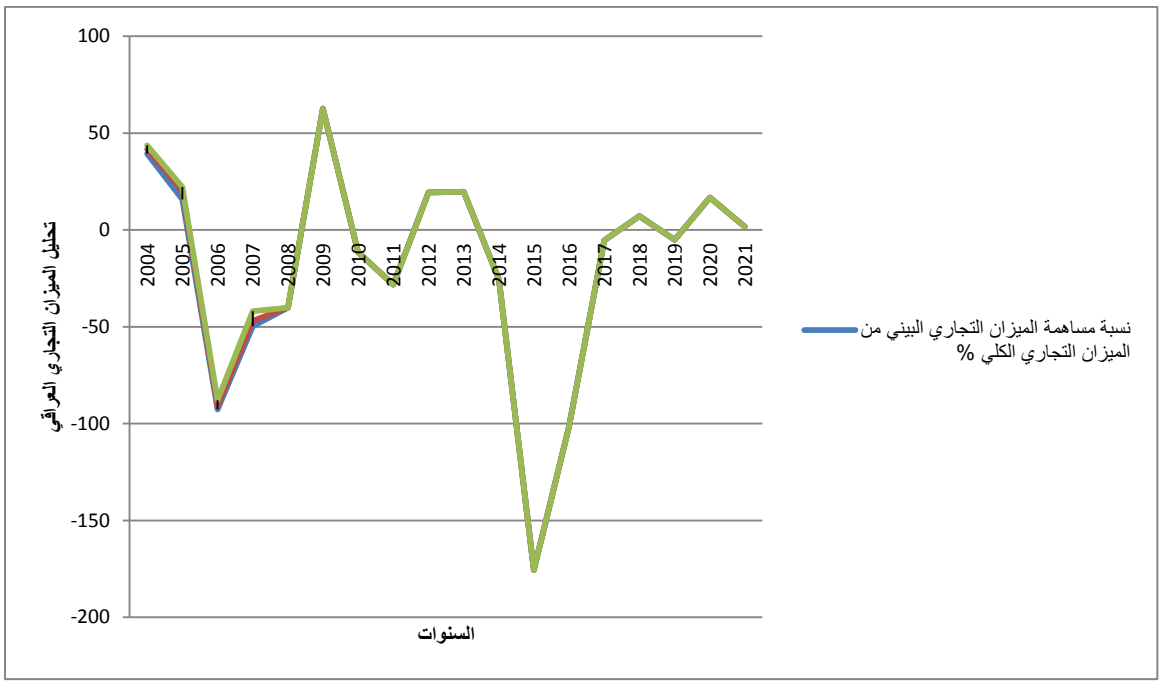

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (16)

4-درجة الانكشاف التجاري:

وهو أحد مؤشـــرات قياس التبعية الاقتصـــادية، من خلال أهمية الصـــادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي، وفي بعض الأحيان لا تعني زيادتها دليلاً على التبعية الاقتصـــادية، بل تشـــير إلى احتمال تعرض اقتصـــاد البلاد لخلل في التوازن نظراً للظروف المحيطة بالتجارة الخارجية[1]، ونلاحظ من الجدول(15) تذبذب معدلات الانكشاف خلال مدة الدراسة، نتيجة للتغيرات في اتجاهات السياسة النفطية للعراق من حيث الإنتاج والتصدير من جهة، والتقلبات الملحوظة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتداعياتها حول تعزيز الطابع الريعي للاقتصـــاد العراقي من جهة اخرى[2]، إذ نلاحظ درجة الانكشـــاف التجاري وصلت إلى أكثر من 100 حيث بلغت(106.75%) في سنة 2004 كأعلى درجة بسبب حالة الفوضـــى الناجمة عن سـياســة إغراق المواد الأولية والتي أدت إلى تدفق البضـائع من المنافذ الحدودية المختلفة مما كان له آثار سلبية على الواقع الاقتصادي للبلاد وعلى المنتج الوطني بشكل خاص بسبب انخفاض القدرة التنافسية، ويعزى ذلك إلى أن المنتجات الأجنبية المستوردة تتميز بقدرتها وميزتها التنافسية

[1]-احمد الموافي، الانفتاح التجاري والتبعية الاقتصادية للخارج دراسة تحليلية مع التركيز على القطاع الزراعي المصري، معهد بحوث الاقتصـــاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، المجلة المصـــرية للاقتصـــاد الزراعي، المجلد الســـادس والعشرون، العدد الاول، مارس 2016، ص 3.

[2]- صـــالح مهدي داوي، عمر محمود عكاوي، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية دراســـة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 38، العدد 105، 2015، ص 5.

العالية من حيث النوعية والجودة والكفاءة، فضلاً عن إنخفاض سعر تكاليف الإنتاج، وسجلت في سنة 2016 أدنى درجة وبلغت (45.62%) حيث أصبح الاقتصاد العراقي في مرحلة التبعية الاقتصادية، والسبب في ذلك هو زيادة حجم الواردات الخارجية، فضلاً عن تهميش بقية القطاعات الزراعية والصناعية، مما جعل العراق معتمداً بشكل كامل على الواردات، أما بالنسبة لبقية السنوات تتراوح بين الانخفاض والارتفاع اي بين مرحلة الانتقالية والتبعية، والسبب في ذلك هو الأوضاع التي تعاني منها البلاد، فضلاً عن سوء إدارة الدولة وانتشار الفساد المالي والإداري في كافة القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى انعدام الثقة حول استراتيجية تنويع الاقتصاد[1]، ومن الواضح أن الأرتباط الواسع للاقتصاد العراقي بالاقتصاد الدولي يعتمد على طبيعة البنية الاقتصادية ودرجة نموها، لأن الاقتصاد العراقي يعتمد على الواردات لتلبية معظم احتياجاته ويتضح لنا استناداً إلى مؤشر الانكشاف التجاري في العراق وأن الترابط الداخلي لقطاعات الاقتصاد التي يتكون منها الناتج المحلي الإجمالي مشوه، مما يدعو إلى تنويع مصادر الدخل وتشجيع المنافسة في الأسواق العالمية وخاصة للمنتجات المماثلة وزيادة قدرتها التنافسية مما يؤدي إلى نمو وتنوع الاقتصاد العراقي ككل.

[1]- ميثم خضير جواد، اثر درجة الانكشاف الاقتصادي كمؤشر للتبعية التجارية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي باستخدام انموذج متجه الانحدار الذاتي، كلية الامام الكاظم(عليه السلام) للعلوم الاسلامية الجامعة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الحادية والعشرون، العدد 79، شهر كانون الاول، سنة 2023، ص 45.

جدول(17)

درجة الانكشاف التجاري للمدة2004-2021 (مليون دينار) بالاسعار الجارية

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	إجمالي الصادرات الكلية	إجمالي الإستيرادات الكلية	إجمالي التجارة الخارجية	درجة الانكشاف التجاري%
	1	2	3	4	5
2004	53,235,358.7	25,877,930	30,951,806	56,829,736	106.75
2005	73,533,598.6	34,810,893	43,,568,508	78,379,401	106.58
2006	95,587,954.8	44,786,043	32,287,203	77,073,246	80.63
2007	111,455,813.4	49,681,685	24,542,780	74,224,465	66.59
2008	157,026,061.6	76,025,118	41,769,316	117,794,434	75.01
2009	131,275,592.6	46,133,100	48,569,040	94,702,140	72.13
2010	159,607,123.6	60,563,880	51,380,550	111,944,430	70.13
2011	217,327,107.4	93,226,770	55,929,510	149,156,280	68.63
2012	254,225,490.7	109,847,694	68,800,996	178,648,690	70.27
2013	273,587,529.2	104,669,488	69,200,034	173,869,522	63.55
2014	266,332,655.1	97,921,846	62,004,382	159,926,228	60.04
2015	194,680,971.8	51,565,654	46,346,415	97,912,069	50.29
2016	196,924,141.7	49,144,620	40,707,520	89,852,140	45.62
2017	221,665,709.5	68,495,210	45,060,540	113,555,750	51.22
2018	254,870,184.6	102,768,400	54,425,840	157,194,240	61.67
2019	277,884,325.4	97,086,150	69,184,220	166,270,370	59.83
2020	198,774,325.4	55,778,650	57,374,164	113,152,814	56.92
2021	301,439,533.9	107,048,340	59,881,920	166,930,260	55.37

المصدر/تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصدر الاتي:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات(2004-2021)، صفحات متفرقة، للسنوات متعددة.

- من وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، احصاءات التجارة الخارجية، لسنوات مختلفة 2004-2021، صفحات متعددة.

- تم استخراج إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات +الاستيرادات).

-تم استخراج درجة الانكشاف التجاري بالاعتماد على القانون التالي(اجمالي التجارة/الناتج المحلي الاجمالي)*100

شكل (25)

درجة الانكشاف التجاري للمدة2004-2021 (مليون دينار) بالاسعار الجارية

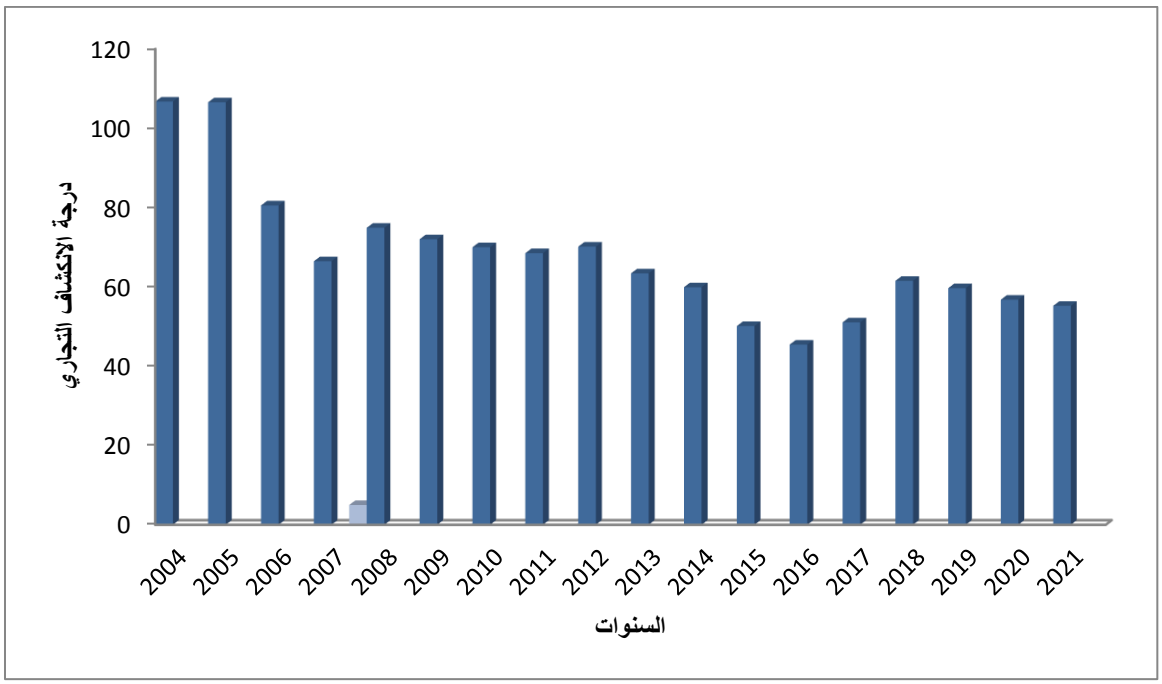

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (17)

المبحث الثاني

الرؤى المستقبلية لتطوير التجارة البينية في الاقتصاد العراقي

إن تغيير هيكل الإنتاج وتحديثه بحيث يواكب التطورات الصناعية والتكنولوجية وإحداث تنمية متكاملة بين الدول العربية من خلال إنشاء قواعد إنتاج عربية متكاملة يعد علاج ناجح وفعال لهدم كافة أسباب التراجع في مواجهة تطوير التجارة البينية، فضلاً عن تطبيق النهج الصحيح والمسارات المتعددة للتنمية المتكاملة، وفي مقدمة الأساليب الواجب أتباعها اعتماد صيغ التبادل التجاري الواقعية والتي تتوافق مع مستوى التنمية الاقتصادية وطبيعة البنية الإنتاجية وتأخذ في الاعتبار طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول ومعالجة جوانب الاختلال التوازي والتشوه في هياكل الإنتاج بما يحقق التكامل الإنتاجي من خلال مشاريع مشتركة يمكن أن تحتل قلب التنمية المشتركة لأنها تعبر عن مساهمة جماعية ومتكاملة بالموارد والإنتاج.

المطلب الأول: تنمية دور القطاع الخاص العراقي

إن عملية بناء السياسة التجارية في ظل ظروف التحول إلى اقتصاد السوق تتطلب وجود قطاع خاص كفوء يلبي متطلبات هذه المرحلة، فضلاً عن ضرورة النظرة الواقعية لحقيقة وقدرات السوق للقطاع الخاص أهمية بالغة في مواجهة تدويل الحياة الاقتصادية وظاهرة نمو الفكر والعمل بشأن العولمة[1]، ولذلك فإن فكرة بناء قطاع خاص جديد يجب أن تكون مدعومة بسياسات إجرائية بأشكال عديدة منها الضريبية والقانونية والمالية والفنية.

وفي هذا الصدد وبهدف تفعيل القطاع الخاص العراقي ينبغي بذل الجهود لتحقيق الأهداف الأتية:

1-على الدولة أن تتدخل لوضع القواعد والبيئة المؤسسية ومؤسسات السوق المنظمة لعمل القطاع الخاص والقوانين التشريعية لمحاربة الاحتكارات وحماية المستهلكين وضمان حقوق العمال.

2-اعتماد سياسة اقتصادية تحفز القطاع الخاص في مجال إعادة إعمار العراق، إذ يتمتع القطاع الخاص بقدرات كبيرة في مجال البناء والتشييد والمقاولات من الباطن.

3-توجيه الاستثمار الأجنبي في اتجاه يتكامل مع أدوار القطاعين العام والخاص في البناء الاقتصادي وإقرار القوانين التي تضمن عدم تنافسية الأستثمارات الأجنبية للاستثمارات المحلية.

---

[1]-علي عبد محمد، اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المنافسة للاقتصاد العراقي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، سنة 2005، ص 101.

4-تشجيع القطاع الخاص على خلق الصناعات التراثية والحرفية ونشرها في العراق حسب توفرها وتشمل احتياجاتها المواد الخام والعمالة الأهتمام بصناعة السفن وناقلات النفط الصغيرة وخاصة في محافظة البصرة وتوفير الدعم المالي ومتطلبات الإنتاج[1].

المطلب الثاني: الأنضمام إلى منظمة التجارة العالميةWTO

لقد استمرت مساعي العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتنازلات التي قدمها وسيقدمها العراق على كافة الأصعدة الاقتصادية والأجتماعية والسياسية لتحقيق هذا الهدف، رغم أن نسبة كبيرة من الاقتصاديين يتفقون على أن المكاسب المتوقعة من عضوية منظمة التجارة العالمية سوف تكون محدودة للاقتصاد العراقي، وأن الاقتصاد العراقي يعتمد كليا على صادراته من النفط الخام ومن ثم على الدخل الذي يحققه والذي يستخدم معظمه في مجالات لا تشمل الاستثمار وتنمية وتنويع الإنتاج المحلي، وأيضاً أن هذه المادة الخام لا تخضع لإجراءات منظمة التجارة العالمية من حيث السيطرة على القيود الجمركية، على الرغم من أن بعض الاقتصاديين لهم رأي آخر بأن النفط ليس من ضمن إجراءات هذه المنظمة، ويمكن تحرير التجارة من خلال إلغاء كافة أساليب الدعم الحكومي للمؤسسات العامة والخاصة، وخصخصة القطاع العام من خلال نقل ملكيته إلى القطاع الخاص، وتحرير السياسات النقدية والمالية من القيود المفروضة عليها، وإلغاء القيود المفروضة على النقد الأجنبي، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية من خلال تهيئة البيئة القانونية والمالية والنقدية، وتطوير الأسواق المالية في البلاد بطريقة مناسبة لهم[2]، ويؤدي الانضمام إلى فتح الأسواق العربية على بعضها البعض وهذا سيؤدي إلى توسيع حجم السوق الداخلية، مما يعني أن توسع السوق الوطنية يصبح عالميًا بالنسبة لأسواق جميع الدول العربية المشاركة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال وزيادة حجم الطلب للطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة والتي يمكنها الآن العمل بكامل طاقتها، وخفض مستوى التكلفة الحدية ومتوسط تكلفة الإنتاج، مع ما يتيحه من إمكانيات لإدخال تكنولوجيات جديدة، مما يساعد على زيادة إنتاجية العمل وتشجيع نقل التكنولوجيا في فروع الإنتاج القائمة والجديدة، ومن ثم يساهم بشكل فعال في زيادة معدلات النمو ورفع مستوى المعيشة، وهذا سيحقق تشجيع للتجارة البينية[3]، وهناك استثناءات تقدمها هذه المنظمة

[1]- علي خضير كريم، ملامح سياسة التجارة الخارجية للعراق في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية مع إشارة خاصة للمدة ما بعد(2003)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة القادسية، 2010، ص 186.

[2]-بثينة حسيب سلمان، سياسات التجارة الخارجية للعراق بعد 2003 وآفاقها المستقبلية في ضوء تجارب مختارة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، سنة 2016، ص 182.

[3]-عصام خوري، مناطق التجارة الحرة كمحفز للاصلاح الاقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 4.

(ولو لفترة مؤقتة) للدول النامية، حيث تمنحها معدلات تفضـــيلية وبعض الاســـتثناءات، مع الأخذ في الاعتبار الآثار الســـلبية التي تنشـــأ عنها من تنفيذ اتفاقية المنظمة لأنه أعطى البلدان النامية إمكانية استخدام الرسوم الثابتة على المنتجات الزراعية خاضعة للحماية غير الجمركية أو محمية غير مثبتة[1].

المطلب الثالث: تنمية التبادل الزراعي البيني

إن تنمية التجارة البينية تحتاج إلى إزالة المعوقات التي تساعد في تطويرها لذلك سوف نتطرق إلى بعض الوسائل لتنمية التجارة الزراعية البينية:

1-أهتمام العراق بدراسات الميزة النسبية والتخصص في المحاصيل والمنتجات الزراعية، حتى تتمكن من إعادة النظر في شـــكل توزيع مواردها الزراعية، مما يســـمح بالتخصـــص الذي هو أســـاس التكامل الاقتصادي، كما أنه أساس مهم لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2-التنسيق بين الدول العربية في مجالات الإنتاج والتخصص في إنتاج منتجات زراعية محددة في واحدة أو أكثر من الدول العربية التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، وتكون السياسات الزراعية موجهة في هذا الاتجاه، وبفضل هذا التخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية، يمكن تقليل شدة المنافسة في الأسواق العربية، ومستويات الإنتاج ويمكن زيادة كفاءة التسويق وتحقيق الفوائض.

3-الأهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي الذي يعد ضـــعفه وتأخره أحد الأســـباب الرئيســـية لفشـــل اســـتراتيجيات التنمية في معظم الدول، وعدم قدرتها على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، وعدم قدرتها على تنمية القدرات الوطنية، اي إنتاج واســـتغلال المعرفة والتقنيات والمعرفة العلمية لنمو وتطوير الإنتاج الوطني بأبعاده الكمية والنوعية[2].

4-الأهتمام بتطوير المؤسسات العاملة في مجالات التسويق والترويج والتعبئة والتغليف ومعاملات ما بعد الحصاد وخدمات ما بعد البيع، بحيث تعطى ثقة كبيرة لهذه المؤسسات للتعريف بالمنتج المحلي وكسب ثقة المستهلك فيه وكذلك زيادة جودة المنتج المحلي وتنوعه، حتى يتمكن من منافسة نظيره الأجنبي داخلياً وخارجياً.

---

[1]-سمير العيطة، نحو تعزيز دور رأس المال والاستثمار في التكامل العربي الاجتماعي والاقتصادي، مؤتمر القمة العربية الاقتصادي والتنموي والاجتماعي، منتدى البحوث الاقتصادية، الكويت، سنة 2008، ص 28.

[2]- نبيل قاسم حسين، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، سنة 2006، ص 220.

5-تطوير البنية التحتية اللازمة لإنشـــاء وتوســـيع نطاق التجارة البينية، بما في ذلك الاتصـــالات والنقل والموانئ وشبكة الطرق البرية الدولية، اي يعتبر تطور وسائل النقل البري والبحري والجوي من أهم حلقات تطور التجارة الزراعية البينية.

6-زيادة فعالية المؤســـســـات المالية في مجال تمويل التجارة الزراعية البينية، بما في ذلك برنامج تمويل التجارة العربية وصـــندوق النقد العربي والبنك الإســـلامي للتنمية والصـــندوق العربي للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، مع التوجيه والمسـاعدة وعلى هذه الصـناديق والمؤسـسـات المالية الوطنية والإقليمية العربية تخصيص قدر أكبر من التمويل للنهوض بالتجارة الزراعية.

7-دعم وتحفيز أنشـطة ومشـاريع الخدمات الإنتاجية والتسـويقية الوطنية والمشـتركة، وبخاصـة تلك التي تهدف إلى تعزيز التكامل الزراعي، بما في ذلك مشـاريع الخدمات الزراعية والتسـويقية والمشـاريع الهادفة إلى تلبية احتياجات الإنتاج الزراعي، بهدف تلبية الطلب على المنتجات الزراعية مما ســيســـهم بشـــكل إيجابي من خلال تطوير المنتجات الزراعية وزيادة صادراتها[1].

المطلب الرابع: تشريع وتفعيل القوانين الاقتصادية

إن السياسـة الاقتصـادية الرسمية المعتمدة بعد عام 2003 هي توجيه الاقتصـاد العراقي نحو آلية السـوق الحرة وهذا ما نص عليه الدسـتور العراقي الجديد ويتطلب تحقيق هذا الهدف آليات عمل ودراسـات معمقة واعتماد تشريعات اقتصادية تكون بمثابة استراتيجية لعملية التحول ومن أهم هذه التشريعات الاقتصادية:

أولاً: قانون الاسـتثمار رقم (13) لسـنة 2006: تعد الاسـتثمارات المحلية والأجنبية ضـرورة أسـاسـية لتحقيق النمو الاقتصـادي لأي بلد ويلعب الاسـتثمار الأجنبي المباشـر دوراً رئيسـياً في تحقيق أعلى عائد ممكن وأفضـــل عائد من منظور تنموي وبشـــكل عام، تتنافس الدول من خلال جذب الاســـتثمار الأجنبي وتقديمه البيئة والمناخ المناسب من خلال إقرار القوانين وتوفير الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي.

ثانياً: قانون التعرفة الجمركية: وبعد توقف العمل أصـــــدر الحاكم المدني لســـــلطة الائتلاف بول بريمر القرار رقم (38) لسـنة 2004 (وهو قرار معروف في الأوسـاط الاقتصـادية الأكاديمية العراقية لما له من آثار على الاقتصاد العراقي) تهديد خطير لبنية الاقتصاد العراقي بشكل عام.

[1]- مالك زبالة تركي، التجارة العربية البينية للمنتجات الزراعية الرئيســـة - الواقع وافاق المســـتقبل، رســـالة ماجســـتير، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2004، ص 128.

ثالثاً: قانون التصديق على الاتفاقية العراقية السورية بشأن التعرفة الجمركية: صادق مجلس الرئاسة على قانون الاتفاقية في جلسته المنعقدة بتاريخ 2010/2/1 وتضمن التصديق على اتفاقية تعاون إداري مشترك لحسن تطبيق التشريعات الجمركية والتحقيق وقمع المخالفات الجمركية بين حكومة جمهورية العراق والحكومة العربية السوريا.

رابعاً: قانون رقم (11) لسنة (2010) بشأن حماية المنتجات العراقية: تماشياً مع التغيرات الجديدة في الاقتصاد العراقي وفتح الأسواق أمام التجارة العالمية، وبهدف بناء صناعة وطنية وتجنب أي ضرر يمكن أن يحدث بسبب الممارسات الضارة كسياسة إغراق الأسواق بالمنتجات أو الكميات الزائدة أو المنتجات المستوردة المدعومة من قبل الدول المصدرة للعراق تؤدي إلى تفقد شروط المنافسة الطبيعية وبهدف الحد من هذه الممارسات واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المنتجات العراقية والمنتجين المحليين صدر هذا القانون بتاريخ (11 /2/2010)[1]، ويشكل هذا القانون خطوة للأمام نحو إصلاح وضع الاقتصاد العراقي من خلال حماية الصناعات المحلية من الممارسات الضارة منحها إمكانية زيادة قدرتها التنافسية من خلال ترك المجال للإنتاج المحلي ليلعب دوراً في تلبية الاحتياجات المحلية ومن ثم التصدير ويتم تحويل الفائض إلى الأسواق العالمية وأيضا من خلال الاستفادة من الفرصة لحماية وخفض تكاليف الإنتاج المحلي، وخاصة في القطاعات التي يتمتع فيها العراق بميزة نسبية[2].

خامساً: قانون حماية المستهلك: نظراً لانتشار الاحتيال بكافة أشكاله وآثاره السلبية على المجتمعات التي ينتشر فيها، مما يهدد الأخلاق والقيم الاجتماعية وتفكك روابط التلاحم الاجتماعي التي تجمع أفراد المجتمع الواحد وتضعف صلابتهم وتماسكهم في وجه كل شيء خطر يهدد وجودهم ويصبح الفرد مضمونه بمكاسبه مادية وتجاهل القيم الوطنية والولاء للوطن والمجتمع، فأن أحد أسباب صدور هذا القانون هو غياب أو ضعف الأجهزة التنظيمية والتنفيذية فيما يتعلق بالمنتجات المحلية أو المستوردة الأمر الذي كان له عواقب سلبية خطيرة على صحة المستهلك العراقي، وتحويل العراق إلى مجرد سوق لبيع البضائع، بحيث أصبح المستهلك العراقي أكثر من مجرد وعاء وتشير إحصائيات حماية المستهلك إلى أن أكثر من(50%) من هذه السلع غير صالحة للاستهلاك البشري ومن ناحية أخرى، نرى أن بعض التجار يستوردون المواد الخام دون معرفة طبية وعلمية مسبقة، آخذين في الاعتبار مصالحهم الخاصة ولذلك تكتسب المراقبة أهمية كبيرة عند اكتشاف الاحتيال الصناعي، وهذا يعني بأننا لا نطالب

[1]-علي كريم خضير، مصدر سابق، ص 199.

[2]-احمد عبد الرحمن لطيف، الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة وأنعكاساتها على الاقتصادات العربية، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، سنة 2005، ص 157.

بمنع الاستيراد، بل التأكد من مواصفات البضائع المستوردة وعلى الإدارات المعنية أن تتولى دورها في مراقبة السوق والحد من هذه التدفقات، لأنه لا يمكن الجمع بين الاتجاهات الجديدة المرتبطة بحرية نظام السوق وتعليمات منظمة التجارة العالمية التي يتعين على الدول أن تفتح أسواقها أمام حركة السلع ورؤوس الأموال، ونظراً لتزايد الشعور الوطني بضرورة حماية المستهلك من مثل هذه الممارسات سواء الخارجية أو الداخلية، وضمان حقوقه الأساسية وحمايته من الضرر الناتج عنها فأن رئاسة مجلس الوزراء العراقي صادقت على مشروع قانون حماية المستهلك خلال جلسته التي عقدت بتاريخ(2010/01/04)[1].

[1]- ذكاء مخلص، تحرير التجارة العربية لمواجهة تحديات النمو الاقتصادي العالمي، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 31، 2011، ص 102.

الاستنتاجات والتوصيات

خلصت الباحثة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المناسبة:

أولاً الاستنتاجات :

1-زيادة حجم التجارة البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، ولكن نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية لم يتجاوز عن(10%) في أحسن الأحوال.

2-سعت الدول منذ مدة طويلة نسبياً إلى تطوير التجارة البينية فيما بينها من أجل تقليل اعتمادها الاقتصادي على الدول المتقدمة، واعتبرت التجارة البينية إحدى المداخل الرئيسية للتكامل الاقتصادي فيما بينها ولهذا السبب تم إبرام العديد من الاتفاقيات الجماعية وواقع هذه التجارة يشهد على فشل كل الاتفاقيات المبرمة قبل إنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى، وقد فشلت البلاد في زيادة معدلات التجارة البينية بما يتماشى مع الحد الأدنى من الطموح.

3-تفتقر التجارة البينية إلى البنية التحتية المناسبة، مثل النقل والاتصالات والشبكات الجوية والبحرية، وهذه أهم العقبات أمام تنمية التجارة البينية.

4-إن انخفاض نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية هو وضع لا يعكس حجم الجهود المبذولة الجماعية والثنائية لتحرير التجارة البينية وتطويرها، فقد تأثر بتداعيات التحولات الجارية في عدد من الدول العربية، ولا سيما الوضع في سوريا والعراق وانعكاساته على التبادلات التجارية والبينية مع دول الجوار، وكان للانخفاض لأسعار النفط العالمية تأثير واضح على أداء التجارة البينية.

5-إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب، يعتمد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة وهي النفط الخام، مما جعله يعتمد بشكل شبه كامل على الواردات من بعض دول الجوار ودول أخرى وشجع هذه الدول على ذلك باستغلال الفرصة وملء السوق العراقي بمختلف المواد الأولية وخاصة الغذائية والزراعية مما يجعل الاقتصاد العراقي يعتمد على هذه الدول مما يشكل خطرا على الأمن الغذائي الوطني

6-للتجارة البينية أهمية كبيرة في ربط الدول ببعضها البعض والتخلص من فائض إنتاجها القومي وتحقيق مكاسب اقتصادية على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي قدمه الاقتصادي آدم سميث في نظريته للميزة المطلقة وطورها بعده الاقتصاديون، واعتبروا أن التجارة الخارجية هي أداة للنمو الاقتصادي للدول التي تعتني بها ومن ثم تزيد من مستوى حركة التنمية الاقتصادية للبلدان، وهذا ما لم تستفد منه الدول

النامية، بما فيها العراق الذي يعتمد على أساليب الإنتاج التقليدية وقدرة ضئيلة على المنافسة في الأسواق الخارجية .

التوصيات

1- ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية صنع القرار، لما له من دور أساسي في تحقيق تنمية التبادل التجاري البيني من خلال مشاركته في المفاوضات التجارية وتشجيع الاستثمارات في الدول.

2- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط التجارة البينية من خلال تسريع تحقيق متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتهيئة المناخ الملائم لزيادة حجم التجارة البينية وإزالة المعوقات التي تعيق نموها.

3- إن تحسين واقع الاقتصاد العراقي يتطلب إعادة تنظيم كافة قطاعات الاقتصاد واستخدام أساليب الإنتاج الحديثة من خلال دعم المؤسسات الإنتاجية وخاصة غير النفطية وغيرها من الصناعات ذات الارتباط في تنمية الاقتصاد وانفتاحه.

4- اتباع سياسات دعم الصادرات العراقية من خلال توفير المستلزمات الجاهزة لتسهيل المشاريع الاستثمارية التي تخدم قطاع التصدير وزيادة كمية ونوعية الصادرات من خلال تقديم خدمات حسب طبيعة الأسواق الخارجية واحتياجاتها وكفاءتها وقدرتها على المنافسة في الخارج، وتقليل تكاليف الشحن والنقل والاهتمام بالإعلان عن المنتجات العراقية في الخارج لجذب المستهلكين الأجانب، وينبغي أيضا التركيز على تطوير الصناعات التصديرية، ومحاولة تقليل الصعوبات التي تواجه عملية إنتاج وتصدير هذه المنتجات.

5-التقليل من الواردات وخاصة السلع الاستهلاكية غير الضرورية والكمالية والعمل على ضمان أن تشكل الواردات جوانب مهمة ومكملة للمشاريع الإنتاجية، بما في ذلك السلع الإنتاجية ذات التكنولوجيا التي تساعد على زيادة كمية ونوعية الإنتاج وبالتالي قدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية.

6- العمل على خلق فرص استثمارية مناسبة من خلال توفير البيئة المناسبة للاستثمار وتوفير المتطلبات من الكوادر والمؤسسات النزيهة التي تخلق بيئة مناسبة للمستثمرين.

7-توفير الظروف اللازمة للدول لنقل التكنولوجيا من الدول الرأسمالية إلى الدول الأخرى، وزيادة الكفاءة تتطلب من الدولة العراقية بتخصيص جزء من الصادرات النفطية مقابل تأمين هذه الإمدادات لها تعزيز القاعدة الإنتاجية في الدول.

8-ضرورة العمل على تعزيز التعاون بين الدول وبقية الدول النامية من خلال المنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية للضغط على الدول الرأسمالية لفتح أسواقها أمام الصادرات من الدول النامية، والحفاظ على تحسين واستقرار معدلات التبادل التجاري بين الطرفين، والحفاظ على استقرار أسعار صرف العملات الرئيسية لتجنب التقلبات في قيمة الصادرات التي تعتمد عليها البلدان النامية بشدة في تنميتها من خلال مجالات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية والتسويق وتطوير التقنيات التي تتكيف مع الدول.

المصادر

والمراجع

أولاً :المصادر العربية

1) القرآن الكريم

2) الكتب العربية

1- جمال الدين، احمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية، النشر والتوزيع جامعة المنصورة، ط الاولى،.2004
2- سالفاتور، دومينيك، الاقتصاد الدولي، جامعة فردهام، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، ط الاولى ،1992
3- قناوي،عزت، مقدمة في التجارة الخارجية، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط الاولى 2005
4-متولي، ابو بكر، الاقتصاد الخارجي نظرية تحليلية ، النشر مكتبة عين الشمس ، مصر، ط الاولى، 1980.
5- علي،احمد بريهي، اقتصـــاد النفط والاســـتثمار النفطي في العراق، النشـــر والتوزيع بيت الحكمة، بغداد، ط الاولى 2011.
6-اولزو، اونر، تنمية واعادة بناء الاقتصـاد الرقمي، ترجمة مركز العراق للابحاث، النشـر شـركة الحوراء، بغداد، سـنة 2006.
7- حسن،باسم عبد الهادي، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، النشر مؤسسة فريدريش ايبرت، الاردن، 2020.
8- غنية، بن حركو، نظريات التجارة الدولية، جامعة عبد الحميد مهري قسـنطينة 2، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ط الاولى .2018
9- غالم، جلطي، محاضـرات في العلاقات الاقتصـادية الدولية، الجزائر، جامعة ابي بكر بلقايد ،كلية العلوم الاقتصـادية والعلوم التجارية، ط الاولى 2021.
10-خالد، جميل محمد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط الاولى، .2014
11- عبد الخالق، جودة، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط الثانية، القاهرة،1987 .
12- هدسون،جون، و هوندر، مارك، ترجمة طه عبد الله منصـور و محمد عبد الصـبور محمد ومحمد ابراهيم منصـور، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية، ط الاولى، 1987.
13-جيرير، جيمس، الاقتصاد الدولي، ترجمة هيثم عيسى واخرون، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سوريا، ط الاولى، 2013،.
14-داود، حسـام علي واخرون، اقتصـاديات التجارة الخارجية، دار المسـيرة للنشـر والتوزيع، عمان، الاردن، ط الاولى 2002.
15- مرزوك، خالد، الاقتصاد الدولي ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل،2013 .
16-خلاف، عبد الجبار خلاف، القيود الكمركية وتطور التجارة الخارجية، دار الفكر العربي للنشـــر والتوزيع، القاهرة، 2001.
17- تشارلز، دبليو، سوير و سبرينكل، ريتشاردل، الاقتصاد الدولي، مكتبة لبنان الناشرون، الولايات المتحدة الامريكية، ط الاولى 2015.
18- العصار، رشاد واخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط الاولى .2000
19- عبد السلام، رضـا، العلاقات الاقتصـادية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصـرية للنشر والتوزيع، القاهرة ،مصـر، ط الاولى .2007
20- مختار، رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر ،ط الاولى ،.2009
21- عوض الله، زينب حسين، الاقتصـاد الدولي (العلاقات الاقتصـادية والنقدية الدولية الاقتصـاد الدولي الخاص بأتفاقات التجارة)، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، كلية الحقوق ،جامعة الاسكندرية، ط الاولى،2004.
22- حاتم، سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ط الثانية، 1982.
23- عبد القادر، السيد متولي، الاقتصاد الدولي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، .2011
24- حسن، صالح ياسر، العلاقات الاقتصادية الدولية، النشر والتوزيع دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ط الاولى،2006.
25- ياسـر، صـالح، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المسـتحيلة حالة العراق، النشـر مؤسـسـة فريدريش ايبرت، الاردن، 2013.
26- نامق، صلاح الدين، سياسات التجارة الخارجية ، مكتبة عين الشمس للنشر ، مصر ، 1978 .
27- نامق، صلاح الدين، التجارة الدولية، جامعة الازهر، كلية التجارة، ط الثانية .1966
28- زكي، عبد الرحمان، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ، 1976 .
29- رهبان، عبد الرؤوف، جغرافية التجارة الدولية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاداب والعلوم الانسانية.
30- التكريتي،عبد المجيد رشيد محمد، دراسات في سياسات التجارة الخارجية، الجامعة المستنصرية، 1989.
31- مبارك، عبد المنعم محمد، محمد، ويونس، اقتصـــاديات النقود والتجارة الخارجية، دار الجامعية للنشـــر، مصـــر، الأسكندرية، 1996
32- نجم الدين، عدنان كريم، الاقتصاد الرياضي مدخل كمي تحليلي ، دار وائل للنشر، عمان، ط الثالثة، .2009

33- درويش، العشري حسين، التجارة الخارجية، جامعة طنطا، مصر، 1978.
34- أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2008.
35- المناعي، علي عبد الله، التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية، الإصدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث ، البحرين، ط الاولى 2005.
36- محمد، علي عبد، اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المنافسة للاقتصاد العراقي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، سنة 2005.
37- الطائي، غازي صالح، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للنشر والتوزيع، العراق، الموصل، ط الاولى .1999
38- الاشقر، فراس، التجارة الدولية، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سوريا، ط الاولى 2017.
39-مثنى، فضل علي، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي للنشر، ط الأولى، القاهرة، 2000 .
40- خلف، فليح حسن، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، ط الاولى، 2004 .
41- الحسناوي، كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، المكتبة القانونية للنشر والتوزيع، بغداد، ط الاولى 1990
42- الدوري، محمد احمد، في التجارة الخارجية، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بنغازي، جامعة السابع من ابريل الزاوية، كلية الاقتصاد بالعجيلات قسم الاقتصاد، ط الاولى .2007
43- السريتي، محمد احمد، الخضراوي، واحمد فتحي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية للنشر، السعودية، ط الاولى 2017.
44- السريتي، محمد احمد، التجارة الخارجية، الدار الجامعية الاسكندرية للنشر والتوزيع، ط الاولى 2009.
45- العساف، محمد، سياسات التصدير، كلية التجارة، الزقازيق، مصر، 1973.
46- خالد، محمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ط الثالثة عشر،2006.
47- دياب، محمد، الحجار، بسام، النظريات المحدثة للتجارة الدولية، النشر دار المنهج اللبناني، بيروت، ط الاولى،2012.
48- دياب،محمد التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، ط الاولى، 2010، بيروت.
49- عابد، محمد سيد، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001.
50- زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، ط الاولى، 2006.
51- عبدالله، محمد عيسى، وابراهيم، موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ،النشر والتوزيع، دار المنهج اللبناني، بيروت، لبنان، ط الاولى، 1998.
52- فهمي، محمد، واخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط الثالثة،.1947
53- الامام، محمد محمود، و منيسي رانيا، وغيرهم، منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط الاولى 2005.
54- ذنون، مروان عبد المالك، اقتصاديات التجارة الخارجية ، شركة الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط الاولى .2020
55- عز العرب، مصطفى محمد، النظرية البحتة في التجارة الخارجية ، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط الاولى 1988 .
56- كريانين، موردخاي، ترجمة محمد إبراهيم وعلي مسعود عطية ، الاقتصاد الكلي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
57- الصوص، نداء محمد، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط الاولى 2011.
58- عمار، نويرة، اقتصاد دولي، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، 2013.
59- زكي، هجير عدنان، الاقتصاد الدولي، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط الاولى، 2010.
60- عبيد، همام نزار، نظريات التجارة الخارجية، جامعة دمشق، المعهد العالي للتنمية الادارية،2018.

ثانياً: الرسائل والأطاريح :

1- سلطان، ابراهيم خليل، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تجارب مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراة اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، سنة 2021.
2- عبدالله، احمد عباس، العلاقات التجارية العراقية- التركية للمدة(2004-2018) وافاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، سنة 2020.
3- لطيف، احمد عبد الرحمن، الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة وأنعكاساتها على الاقتصادات العربية، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، سنة 2005.
4- سلمان، بثينة حسيب، سياسات التجارة الخارجية للعراق بعد 2003 وآفاقها المستقبلية في ضوء تجارب مختارة، اطروحة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2016.

5- طراد، بلقاسم، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
6- عمر، حساني، واقع افاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الازمة المالية العالمية، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة عبد الحميد باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، السنة 2021.
7- ابراهيم، حنين جليل، استخدام اسلوب المدخلات والمخرجات في قياس فاعلية الانفاق العام على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي ، رسالة ماجستير اقتصاد، جامعة كربلاء، سنة 2022.
8- منزلاوي، خالد محمد خليل، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ،المنارة للاستشارات ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية .
9- نجية، دلامي، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الامريكية الصينية في ظل حرب العملات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر،2011.
10- فالح، رسل حاتم، تحليل تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2003-2021 وسبل معالجة الاختلالات فيه، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2023.
11- سميحة، زراري، التجارة العربية البينية كألية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة 2018.
12- نغاق، صبرينة، دور التجارة البينية العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة تحليلية خلال الفترة من 2010-2017، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة 2018.
13- عائشة، صغيرو، دور التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020.
14- شبيب، صفاء عبد الحسين، محاكاة دولية لسياسات تطوير التبادل التجاري في العراق الاشكال والاليات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2022.
15- زغدي، عادل، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة 1995-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، الجزائر، 2012.
16- عبيد، عائشة إبراهيمي، التكامل العربي وأثره على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير في الدراسات الانمائية، جامعة القاهرة ، مصر، 2007 .
17-عبدالله، محمد عبدالله، اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية لبلدان مختارة(2001-2016)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، سنة 2018.
18- كريم، علي خضير، ملامح سياسة التجارة الخارجية للعراق في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية مع إشارة خاصة للمدة ما بعد(2003)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة القادسية، 2010.
19- عبابة،علي، التجارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2015.
20- تركي، مالك زبالة، التجارة العربية البينية للمنتجات الزراعية الرئيسة - الواقع وافاق المستقبل، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2004.
21- ربيحة، محمادي، و فطيمة، روان، دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة الخارجية العربية، رسالة ماجستير اقتصاد دولي، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، السنة 2019.
22- حسين، نبيل قاسم، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، سنة 2006.
23- نور، هدى هاشم، التجارة الخارجية للعراق مع بعض الدول المجاورة وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1990-2013، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2017.
24- مروش، يوسف، تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018.

ثالثاً: البحوث والدراسات

1- وهيبة، ابن داودية، اثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، 2005.

2- الشاذلي، احمد، واخرون، التجارة العربية البينية الواقع والتحديات والافاق المستقبلية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ط الاولى 2022.
3- الموافي، احمد، الانفتاح التجاري والتبعية الاقتصادية للخارج دراسة تحليلية مع التركيز على القطاع الزراعي المصري، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس والعشرون، العدد الاول، مارس 2016.
4- غنيم، احمد فاروق، حول تحرير التجارة CIPE، مركز المشروعات الدولية الخاصة .
5- عبدالله،اروى، و ناصر سارة، اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020.
6-اعداد مركز الدراسات والبحوث، تقرير حول تطورات الاقتصاد السعودي خلال العام 2007، النشر غرفة الشرقية، سنة 2018.
7-بديوي، علي محمد، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة(1990-2020)، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد(4)، العدد(8)، لسنة 2022.
8- خالد، بهاء محمد، و احمد، دلدار حيدر، تحليل وقياس اثر التجارة الخارجية في الاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2021، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد 11، عدد3، 2023.
9- الطوالبه، جواد محمد، اثر تحرير التجارة على الايرادات الضريبية في الاردن، جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، المنارة للاستشارات للنشر والتوزيع، السنة 2018.
10- عبد سالم، تقي، مستقبل التجارة العربية البينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والعشرون 2011، ص 27.
11-التمويل التجاري في الكويت نقطة انطلاق للتنويع الناجح، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مطبوعات للأمم المتحدة الأسكو، بيروت، لبنان، ص 7.
12- عبد جبيل ، جبار، تحليل تجارة العراق الخارجية غير النفطية مع دول الجوار للمدة (2003-2015) ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد (37)،2018.
13- عريقات، حربي محمد، مقالة بعنوان التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، مكتبة جابر الاحمد المركزية للنشر، مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلد 9، العدد عشرون، 2011.
14- خلف، حسن، شاكر حمود، تحليل مؤشرات الاهلية الائتمانية السيادية للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2015، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 2018.
15- الشمري حسين عباس، و حسان كريم عبيس، تحرير التجارة الخارجية واثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة ، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، التحرير للنشر، السنة 2018.
16- مراد، حيدر، معوقات تعرقل التجارة البينية العربية، غرفة تجارة عمان للنشر،2017.
17- رجا، خالد فيحان، وعلي احمد درج، التجارة العربية البينية (الواقع، المعوقات والحلول)، جامعة الانبار.
18- مخلص، ذكاء، تحرير التجارة العربية لمواجهة تحديات النمو الاقتصادي العالمي، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 31، 2011.
19-ربيع نصر، وزكي محشي، واخرون، الازمة السورية الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013.
20- البدوي،رضا، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الاول، الكويت، 2023.
21- الاشتر، رياض، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية، المجلد 38 العدد55، السنة 2016.
22- جويد، رائد فاضل، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة اداب الفراهيدي ، العدد 15 حزيران 2013.
23- بلبخاري، سامي، محاضرات نظريات التجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي1945قالمة، 2021.
24- ابراهيم، السعيد مبروك، التجارة الخارجية المصرية، من اعداد مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية، مصر.
25-سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (62-61)، 2013.
26- نجم الدين، سمية محمود، قياس اثر الايرادات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، كلية التجارة، جامعة السليمانية.
27- العيطة، سمير، نحو تعزيز دور رأس المال والاستثمار في التكامل العربي الاجتماعي والاقتصادي، مؤتمر القمة العربية الاقتصادي والتنموي والاجتماعي، منتدى البحوث الاقتصادية، الكويت، سنة 2008.
28- بهنام، سمير حنا، اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية واثرها في النمو الاقتصادي للمدة(1990-2009)، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد والتجارة، جامعة الموصل، المجلد8، العدد24، 2011.

29-شهلة عبد الرزاق وبشير عقراوي واخرون، دراسة تشابك الغابات مع القطاعات الاقتصادية في كل من ويلز وكندا باستخدام اسلوب المستخدم المنتج، مجلة زراعة الرافدين ، النشر جامعة الموصل ، كلية الزراعة والغابات، المجلد 35 ،العدد4، 2007.
30- داوي صالح مهدي، عمر محمود عكاوي، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 38، العدد 105، 2015.
31- عوض، طالب، عامر باكير، تطور التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الاردنية، الاردن، 2004.
32- ابو غزاله، طلال، تكلفة التجارة العربية البينية دراسة تطبيقية للفترة (1995-2010)، جامعة الدول العربية، سنة 2014.
33- لزهر،العابد، تحليل واقع التنافسية الخارجية لاقتصادات الدول العربية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطنية، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، الجزائر، العدد2016/13.
34- حسين،عبد الرزاق حمد، التجارة البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(1) العدد(1)، 2011.
35- شومان، عبد اللطيف حسن، مؤشرات العجز والفائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004-2020) وافاقه المستقبلية، مجلة القانون الدستوري والعلوم الادارية، العدد الخامس عشر، 2022.
36- حسون، عبد الهادي، الاتفاقيات الخليجية العراقية في وزارة التجارة ، قسم العلاقات الدولية، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد13، العدد41، 2015.
37- خوري،عصام، مناطق التجارة الحرة كمحفز للاصلاح الاقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
38- فرد،فرهاد وفائي، العلاقات التجارية بين العراق وايران المتطلبات والفرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.
39- خلف،قاسم جبار، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي، مجلة واسط للعلوم الاقتصادية، جامعة واسط، المجلد 14، العدد41.
40- صبري ماهر، وعلي العبيدي، تحديد السمات الاستراتيجية للتجارة العربية البينية 2010، كلية الادارة الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والعشرون 2011.
41- ببيلي، محمود، هاجر، بغاصة، اثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، ورقة عمل رقم 40، قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008
42- غيلان،مهدي سهر، تقييم التجارة العربية البينية باستعمال نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (9) العدد(4) لسنة 2007.
43- جواد،ميثم خضير، اثر درجة الانكشاف الاقتصادي كمؤشر للتبعية التجارية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي باستخدام انموذج متجه الانحدار الذاتي، كلية الامام الكاظم(عليه السلام) للعلوم الاسلامية الجامعة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الحادية والعشرون، العدد 79، شهر كانون الاول، سنة 2023.
44- الموسوي،واثق علي، الاصلاحات الاقتصادية واثرها في تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق، وزارة التجارة، مجلة التجارة العراقية، العدد الثامن/2016.

رابعاً: التقارير والنشرات السنوية

1-البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي 2004.
2-البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي 2009.
3-البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي 2021.
4-البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي2004.
5-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2004.
6-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام2007.
7-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء، والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018.
8-صبري الخصيب، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2006 مقارنة مع العام 2005، غرفة تجارة عمان، 2007.
9-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2004.
10-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2002.
11-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، للسنوات متعددة
12-وزارة الاقتصاد والتخطيط، احصاءات الواردات، المملكة العربية السعودية، احصاءات التجارة الخارجية، 2005.
13-وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير الاقتصاد السعودي لعام 2014.
14-وزارة التجارة، دراسات حول التجارة العربية البينية (الواقع والافاق)، العراق، العدد 42، 1987

خامساً: الانترنيت

1–وزارة التجارة العراقية، نقطة تجارة العراق الدولية،https://iitp.mot.gov.iq

2-اتحاد الغرف العربية، https://uac-org.org/ar/Interactive

3-الاقتصاد في سوريا، 2020، /https://fanack.com/ar/syria/economy-of-syria

4-اقتصاديات شهري المملكة العربية السعودية، الراجحي المالية، http://content.argaam.com .

5-حول التجارة البينية، http://www.tpegyet.gov .

6-سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، الامم المتحدة، الاسكو، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/syria-at-war-report-arabic-final.pdf .

Foreign References:

1 - Parkin Michael, Macroeconomics, 6 edition, Pearson Education, Inc, NewYork, 2003
Soren Kjeldsen ,International economics , 2003 .

2-B. Kyle and Robert W. Stager, The Economics of Trade Agreements, 3th Edition, Princeton University Press, U.S.A, 2019.

3- Mirza Ebrahim, Oil Exports, Non-Oil Exports and Economic Growth: A Time Series Analysis of Kuwait (1970-2004), Kansas State University Manhattan, Kansas, 2007

4-F.B. Dorbusch and J.H. Jacob, International Trade Policy: A contemporary analysis ,3th Edition, Routledge, U.K, 2017

5 -H. B. Chenery and P. Clark, "Inter Industry Economics", New York, John Welly, 1959.
Indira Carr, International Trade Law, 3rd Edition, Routledge, U.K, 2016.

6-Joseph Daniels, David VanHoose, International Monetary & Financial Economics, ITP, INC. South western College, Publishing, 1999.

7- P. Samuelson and M. Friedman, International Economics: Theory and Policy, 11th Edition, pearsdn, U.K,2017.

8-Paul R. Krugman et.al, International Economics: Theory and Policy, 10th Edition, Pearson, U.K, 2015.

9-Grwth Rahmije Mustafa Topxhi, Florentina Xhelili Krasniqi, (Foreign Trade and Economic in 10-Kosovo:Trends and some Eatures), International Journal of Economics and Management Sciences, VOL.1,N05,2011pp .

11 - Leontief Wassily, input-output economics, second edition Oxford University press, 1986.

Abstract

The study analyzing intra-trade between Iraq and neighboring countries for the period 2004-2021 in some variables in Saudi Arabia, Kuwait, Jordan, Syria, Turkey, and Iran aims to uncover and know the reasons and obstacles that prevented the development of environmental trade, which is considered one of the main means of addressing this economy and working on Activating intra-trade exchange, but the existence of Arab trade agreements is not enough in itself, because there are many other factors that control intra-trade. These factors face many problems, and among these factors is the quality of relations between these countries, which in turn contribute to economic integration, which has made the volume of intra-regional trade know low values when compared to those directed abroad, and from here the role of governments appears. In directing trade as a first step to highlighting the features of economic cooperation and integration.

The aim of the research is to know what is the volume of Iraq's environmental trade with neighboring countries and its causes, in addition to its positive and negative effects on the economy of Iraq and neighboring countries.

The research is based on the hypothesis that there is a significant growth in Two-way trade between Iraq and neighboring countries, and this is due to the decline in the performance of the economic sectors in Iraq. The study aims to know two-way trade and find out its causes that hinder its development, in addition to addressing it. To prove this hypothesis, the study relied on the analytical approach. The study reached a number of results, including that the Iraqi economy is a unilateral economy, relying on the production and export of one commodity, which is crude oil, which made it almost completely dependent on imports from some neighboring countries and other countries, and encouraged these countries to do so by exploiting the opportunity and filling the Iraqi market with various Raw materials, especially food and agricultural, which makes the Iraqi economy dependent on these countries, which poses a threat to national food security. A number of recommendations were proposed, including the necessity of involving the private sector in the decision-making process, because of its fundamental role in achieving the development of intra-trade exchange through its participation in Trade negotiations and encouraging investments in countries. From here, a number of conclusions and recommendations necessary for the study were drawn.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

Analysis of Intra – Regional Way trade between Iraq and Neighboring countries for the period 2004-2021

A Thesis Submitted By

DUAA RAZZAQ JUBAIR Al Amri

To the Board of the Faculty of Management and Economics - Karbala University, which is part of the requirements of obtaining a master's degree in economics

Under the supervision of

Dr. Prof. Tawfeeq Abbas Abd oun Al-Masoudi

1446A.H *2024A.C*